انطباعات السوريين والسوريّات حول المواطنة والهويّة
(استطلاع رأي)

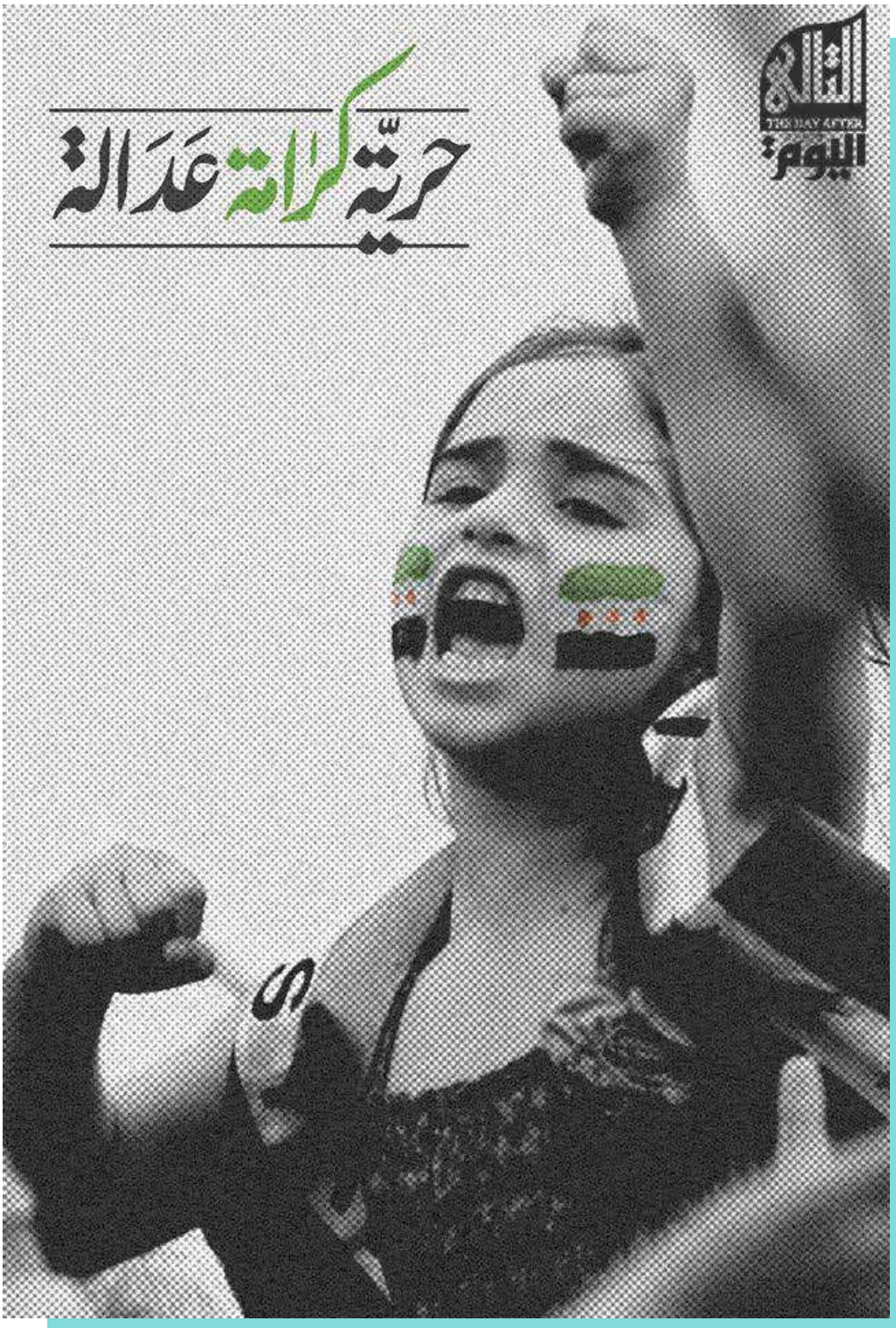
حرية كرامة عدالة
اليوم
THE DAY AFTER

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

انطباعات السوريين والسوريات حول المواطنة والهوية

أيلول/سبتمبر 2021

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية.

إهداء

إذ تصدر هذه الدراسة، تتوجه مؤسسة اليوم التالي بالتحية والتقدير إلى أرواح الدكتور حسان عباس ومي سكاف وفدوى سليمان ومحمد شلاش والشهيد مشعل تمو، الذين بذلوا أخلص الجهود لدعم التغيير الديمقراطي في سوريا، وأن يكون أهلها مواطنين ومواطنات كرماء في بلدهم، متساوين في الحقوق والواجبات، وإلى آلاف السوريات والسوريين الذين أسهموا في تعزيز فكر المواطنة في سوريا وحلموا بالحرية والكرامة ولا يتسع المجال لذكر أسمائهم/ن"

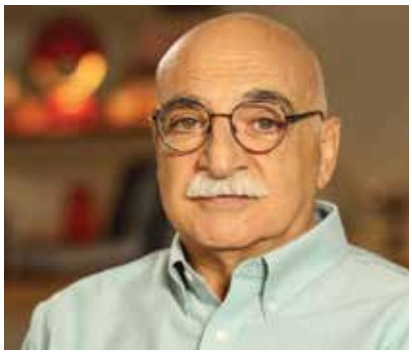

"تشكر اليوم التالي كل من الخبراء والخبيرات الذين شاركوا/ن وساهموا/ن في تطوير الاستبيان عبر جلسات العصف الذهني ليكون ملائما لخصوصية السياق السوري، والمستجيبين والمستجيبات ممن استطلعت اليوم التالي آرائهم/ن وانطباعاتهم/ن حول قضايا المواطنة في سوريا"

الفهرس

الملخص التنفيذي 1

مقدمة 5

المنهجية 7

تحليل نتائج الاستبيان 10

1. الانتماء الهويّاتي للعيّنة 10
2. التمييز المبني على الهويّة في سوريا 15
3. الأولويّات العامّة للعيّنة 22
4. المساواة في الحقوق السياسية 26
5. الانتماء الهويّاتي والميول الانتخابية 30
    1. حق المرأة في رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية 30
    2. دين رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية 33
6. المساواة في الحقوق الاقتصاديّة 36
7. المساواة في الحقوق المدنيّة 39
    1. حق العودة الآمنة والطوعيّة والكريمة 40
    2. الحق في الجنسية السوريّة 43

أولًا: حق المرأة السوريّة في منح جنسيّتها 43

ثانياً: الحق في استرداد الجنسية للمحرومين منها 45

8. المساواة في الحقوق الثقافية واللغوية 47
9. الانتماء الهويّاتي ومصادر التشريع في الدولة 50

خاتمة وتوصيات 53

أولًا: في الإطار الدستوريّ 54

ثانياً: في إطار العملية السياسية 55

ثالثاً: في إطار الحيّز المدنيّ والبحث 55

الملخص التنفيذي

اعتمدت هذه الدراسة على النتائج الإحصائية لاستبيان مغلق لعيّنة مؤلفة من 2561 سوري وسوريّة، موزعين داخل البلاد وخارجها، من خلفيّات دينية ومذهبيّة وقوميّة وإثنيّة متنوّعة، ومن مستويات تعليمية ومعيشية مختلفة.
تم جمع البيانات في الفترة بين 25\3\2021 و 25\4\2021، من قبل فريق ميداني مؤلف من 52 باحث وباحثة.

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على انطباعات السوريين والسوريّات حول قضايا الهُويّة وارتباطها بمفاهيم المواطنة المتساوية، بكافة أبعادها السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بالإضافة إلى رصد العلاقة بين الانتماءات الهُويّاتية وبين الحقوق المدنية والميول الانتخابية ومصادر التشريع في الدولة.

ما يقارب ربع العيّنة المستبينة، بنسبة 24٪، عبّرت عن أن الانتماء للعائلة هو الأكثر تعبيراً عن هويتها الاجتماعيّة الخاصّة. فيما حلّ الانتماء الديني والمذهبي كثاني الانتماءات المعبرة عن هذه الهوية ، بنسبة 20.4٪. تبعه الانتماء القومي ومن ثم الانتماء المناطقي، بنسب حوالي 16٪ و 12٪ على التوالي. في حين كان الانتماء القبليّ أو العشائريّ هو الأقل تعبيراً عن الهوية الاجتماعية للأفراد المستبينين، بنسبة لم تتجاوز الـ 4.6٪.

هذا الانتماء للعائلة كان أعلى عند النساء، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي اعتبرنّ أن انتماءهنّ العائليّ هو أحد محددات هويتهنّ الخاصة حوالي الـ 26٪ ، مقارنة بـ 21٪ عند الرجال.

النسبة الأكبر للمستجيبين من أقليّات قوميّة، غير عربية، اعتبرت بأن انتمائها القوميّ هو الأكثر تعبيراً عن هويتها الاجتماعية، تحديداً عند الكُرد (30.8٪) والتركمان (26٪) والآشوريين (25٪) والشركس (23.6٪). ولم تتجاوز نسبة العرب ممن وجدوا أن انتماءهم القوميّ هو أحد محددات هويتهم الخاصة نسبة الـ 10٪ منهم.

المستجيبون من الطائفة السنية كانوا الأكثر تعبيراً عن انتمائهم الديني مقارنة ببقية الأديان والطوائف المستبينة، حيث بلغت هذه النسبة الـ 21.3٪ لديهم مقارنة بـ 17٪ من المستجيبين من الطائفة الدرزية و 15٪ لدى الطائفة العلوية و 6.8٪ عند المسيحيين.

عبّر ما يقارب الـ 84٪ من السوريّات والسوريين عن تعرضهم\ن لتمييز أو اضطهاد مبنيّ على انتمائهم\ن الهوياتيّ. تحديداً بما يتعلّق بالتمييز على أساس الدين والطائفة، ذو النسبة الأعلى والتي وصلت إلى 20.7٪، يتبعه التمييز على أساس الموقف أو التوجه السياسيّ بنسبة 18٪، والتمييز بناء على مكان الولادة أو المسكن الأصليّ بنسبة 14٪، ثم التمييز بناء على الانتماء القومي بنسبة 13.3٪.

ما يقارب الـ 24٪ من للنساء المستجيبات عبرن عن تعرضهنّ للتمييز بناءً على هويتهنّ الجندريّة، خصوصاً في الفضاء الخاصّ، كالعائلة أو العشيرة أو المجتمع المحليّ المحيط بهنّ. في حين أنّ الرجال كانوا أكثر عرضة للتمييز السياسيّ (24٪ عند الرجال مقابل 12.5٪ عند النساء)، والتمييز الديني والطائفيّ (23.7٪ رجال و17.7٪ نساء).

السوريون الكُرد كانوا الأكثر تعرضاً لاضطهادٍ أو تمييزٍ مبنيّ على الهويّة مقارنة ببقية القوميات المستبينة، تحديداً في مؤسسات الدولة الرسمية والقطاع التعليمي، كالمدارس والمعاهد والجامعات. كما بيّنت النتائج الموزّعة على الخلفيات الدينية والمذهبيّة للعيّنة، ارتفاعاً في نسب الأقليّات الدينية والطائفيّة التي عبّرت عن تعرضها لتمييز بناءً على انتمائها الديني مقارنة بالمستبينين من الطائفة السنية. حيث بلغت هذه النسب 30٪ عند الدروز و26٪ عند العلويين و25.5٪ عند المسيحيين مقارنة بـ 18٪ عند السنة.

أجاب ما يقارب الـ 38٪ من كامل العيّنة أنّ "محاربة الفقر والفساد وتأمين التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي" هي أهم الأولويات المستقبلية بالنسبة لهم، يليها خيار "الحرية الفردية والأمان الشخصي وحماية الممتلكات الخاصة" بنسبة 24.3٪، ثم "حريّة العقيدة وحماية حق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية وصون رموزهم الاجتماعية" بنسبة 16.8٪. يتبعها خيار " المشاركة السياسية الحقيقية للأفراد بما يضمن المساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة" كأولويّة رابعة، ومن ثم خيار " حريّة التعبير والتجمع والصحافة والإعلام" كأولويّة خامسة.

تبيّن نتائج الاستبيان أن هناك حالة من الإجماع على ضرورة المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية بغض النظر عن الانتماءات القومية أو الإثنية أو الدينية أو الطائفية.

انخفضت نسبة الإجماع السابقة عند السؤال حول المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسيّة. حيث رفض ما يقارب الـ 20٪ من الرجال المساواة في الحقوق السياسيّة بإطارها العام مع النساء. ترافق ذلك مع ارتفاع نسب عدم الموافقة لترشح امرأة لرئاسة الدولة في المرحلة الانتقاليّة عند كلّ من الرجال والنساء معاً، بنسبة رفض بلغت 38٪ عند الرجال و 18٪ عند النساء.

كما بيّنت نتائج الاستبيان بأنّ الرجال أكثر تقبلاً للمساواة الجندريّة في الحقوق الاقتصادية، كحق العمل والتساوي في التنمية الاقتصادية والأجور العادلة وحماية الممتلكات الخاصة، مقارنة بتلك المتعلّقة بالحقوق السياسية، كحق الترشح والانتخاب والمشاركة السياسية.

أكد حوالي الـ 97٪ من العيّنة على ضرورة التساوي في حق العودة الآمنة والطوعيّة والكريمة لكل السوريين والسوريّات إلى أماكن سكناهم الأصليّة بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية. انخفضت نسبة الإجماع السابقة بحوالي الـ 15٪ عند سؤالنا عن المساواة في حق العودة بغض النظر عن المواقف السياسيّة للأفراد.

تبيّن النتائج بأنّ هناك حالة أقرب للإجماع على كامل العيّنة المستبينة بالموافقة على حق المرأة السوريّة المطلق بإعطاء جنسيتها لأولادها، حيث بلغت هذه النسبة حوالي الـ 92٪ من كامل العيّنة. حالة الإجماع هذه كانت واضحة أيضاً بما يتعلق بالحق في استرداد الجنسية السورية للذين\اللواتي حرموا منها لأسباب سياسيّة أو قوميّة. حيث بلغت نسبة الموافقة هذه 95٪ عند الكرد، و 87٪ عند العرب و 86٪ عند بقيّة الأقليّات القومية، كالتركمان والأرمن والشركس والسريان والآشوريين.

العيّنة المستبينة كانت أكثراً ميولاً لاعتبار أنّ "اللغة العربيّة هي اللغة الرسمية للدولة، مع ضمان حق المكوّنات القوميّة الأخرى في ممارسة لغاتها في أماكن تواجدها داخل سوريا"، وذلك بنسبة 56.2٪ من كامل العيّنة، بفارق تعدى الـ 33٪ بما يتعلّق بخيار "اللغة العربيّة هي اللغة الرسمية والوحيدة للدولة". وحلّ خيار "اللغتان العربيّة والكرديّة هما اللغتان الرسميتان للدولة" في المرتبة الأخيرة، بنسبة 11.6٪.

اختارت النسبة الأكبر من العرب، بنسبة 61٪، أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ولكن مع ضمان حق المكوّنات القوميّة والإثنيّة في ممارسة لغاتها الأخرى. في حين أن النسبة الأكبر من الكُرد اختارت أن تكون اللغتان العربيّة والكردية هي اللغات الرسمية للدولة، بنسبة 56.8٪.

عبر ما يقارب الـ 56٪ من مجمل العيّنة المستبينة بأن دين رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقاليّة لا يشكل معياراً أساسياً لتحديد ميولهم الانتخابيّة. وعند مقاطعة هذه النتائج مع التوزع الديني والطائفي للعيّنة، عبّر 51٪ من المستبينين السنة بأنّ دين مرشح رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقاليّة هو عامل أساسيّ بالنسبة لهم، مقارنة مع 25.5٪ من المسيحيين، و 22.4٪ من العلويين، و أقلّ من 10٪ من الدروز.

عبر حوالي الـ 46٪ من كامل العيّنة المستبينة على ضرورة اعتماد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين والاتفاقيّات الدوليّة كأحد مصادر التشريع في الدولة إضافة إلى مصادر تشريع أخرى". تلاها نسبة 36٪ ممن وجدوا بأن "الشريعة الإسلامية يجب أن تكون إحدى مصادر التشريع إضافة لمصادر تشريع أخرى"، والنسبة الأقل (14.6٪) هي من أجابت بأنها ترى بأنّ "الشريعة الإسلامية يجب أن تكون المصدر الوحيد للتشريع في الدولة".

هذا الميل نحو اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك والمعاهدات الدولية ذات الصلة كأحد مصادر التشريع في الدولة كان الأعلى عند الأقليّات الدينية المستبينة، 89٪ من المسيحيين و 78٪ من الدروز و 72٪ من العلويين و 83٪ عند بقيّة الأقليّات الدينية، كالإسماعيليين و الايزيديين والشيعة. في حين أن معظم المستبينين من الطائفة السنية (بنسبة 47.6٪)، اختاروا أن تكون الشريعة الإسلامية إحدى مصادر التشريع، يتبعها 29.4٪ منهم ممن اختار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدوليّة كأحد مصادر التشريع، بينما النسبة الأقل (20.5٪) من السنة اختارت أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع في الدولة.

مقدمة

على مدار خمسة عقود متواصلة، عَمِل نظام البعث الحاكم في سوريا بشكل ممنهج على تغييب أي هويّة وطنيّة سوريّة جامعة وتضمينية، واستبدالها بهويّة بعثيّة، ضيّقة وإقصائيّة، نابعة من أيديولوجيّة شموليّة تسعى لترسيخ الهيمنة المطلقة للسلطة الحاكمة على مؤسسات الدولة الرسمية والنواظم الاجتماعية للمجتمع السوريّ. هذه الهويّة "العقائدية" لحزب البعث أعادت تعريف خصوصيّة الدولة السورية، وحوّلتها إلى دولة ذات هوية عروبيّة ضمن مشرع قوميّ وحدويّ أوسع. كل ذلك ترافق مع احتكار تام للفضاء العام، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ونسف أي مساحة للعمل المدنيّ والسياسيّ المستقلّ عن هيمنة مؤسسات الدولة الرسمية. علاوة على استغلال النظام السوريّ لسياسات الهوية في البلاد، وتسخيره للمظلوميات التاريخية ذات الطابع القوميّ والدينيّ بالشكل الذي يخدم المصالح الضيّقة للفئة الحاكمة ووسطائها المحليين. وبالتالي، تحوّل مفهوم المواطنة في سوريا من ناظم أساسي للعقد الاجتماعي والسياسي في الدولة إلى مفهوم ضيّق يربط المواطنة بالولاء المطلق لحزب البعث "الحاكم للدولة والمجتمع" ولعائلة الأسد الحاكمة. خصوصاً وأن النظام السوريّ، كغيره من الأنظمة الشمولية، يرى في مفهوم المواطنة الفاعلة تهديداً مباشراً لسلطته المطلقة وعقبة في وجه "تبعيث" الفضاء العام في الدولة. فباتت الشبكات الزبائنية والمنفعيّة المرتبطة بالسلطة هي المتحكم الأساسيّ بطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة من جهة، وبين المواطنين أنفسهم من جهة ثانية.

- مع انطلاقة الانتفاضة السورية في آذار 2011، استطاع الحراك السلمي أن يخلق مساحات جديدة للعمل المدني والسياسي الجمعي المنظم. في البداية، أعطى هذا الحيّز المدني الناشئ حديثاً القدرة لشريحة واسعة من السوريات والسوريين على التجمّع وتطوير مطالب سياسية واجتماعيّة تسعى لإنهاء هيمنة حكم البعث، وتحقيق الانتقال الديمقراطي في البلاد، وترسيخ مفاهيم المواطنة الفاعلة بما يضمن المشاركة السياسيّة التضمينية وتوسيع هامش الحقوق الأساسيّة بكافّة أبعادها. لكنّ وحشيّة النظام السوريّ في التعامل مع الاحتجاجات الشعبيّة واستغلاله للحساسيّات والمخاوف ذات الطابع الهويّاتي، أدت إلى انحسار تدريجي لهذه المساحات المدنية على حساب انتشار واسع لفصائل مسلحة على كامل الطيف الأيديولوجي والهويّاتي والسياسيّ. بالإضافة إلى أنّ ازدياد وتيرة أعمال العنف والتهجير، والفوضى الحوكمية والأمنية، وتوسع سطوة أمراء الحرب، وتنامي التيارات الدينية المتشددة جعلت من الاستقطابات القومية والدينية والطائفيّة الحادة والعنيفة إحدى الملامح الأساسيّة لديناميّات الصراع في سوريا. هذه الاستقطابات تعززت وتفاقمت بفعل تدخّل قوى إقليمية ودوليّة ذات مصالح متضاربة، فرضت هيمنتها السياسية والعسكريّة على النظام السوريّ وعدد من الكيانات المعارضة.

- بعد تشكيل اللجنة الدستورية السوريّة في أيلول\سبتمبر 2019، لتكون إحدى المسارات التفاوضية المدعومة دولياً بين النظام السوري والمعارضة والمجتمع المدنيّ، عادت قضايا الهويّة الوطنية والهويّات الفرعية وعلاقتها بمفهوم المواطنة، وكل ما يترتب عليها من حقوق وواجبات متساوية بين جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم، لتشغل حيّزاً أساسياً في الحوارات السورية. لكن هذه الحوارات بقيت، إلى حد كبير، محصورة بين الفاعلين المدنيين واللاعبين السياسيين دون إشراك فاعل لشريحة واسعة من السوريين والسوريات، من غير العاملين في الفضاء في العام. وعليه، اعتمدنا في هذا التقرير على استطلاع رأي لعيّنة واسعة من السوريين والسوريات، سواء كانوا داخل البلاد أم خارجها، ممن ينتمون لطيف سياسيّ وهوياتيّ واسع نسبياً، بهدف تقديم بعض المحددات الأساسيّة للانطباعات الشعبية حول مفاهيم المواطنة المتساوية والفاعلة، وعلاقتها بالهويّات الفرعيّة – هويّات ما قبل الدولة، ومدى تأثير هذه الانتماءات الهوياتيّة على قضيّة المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والمدنيّة بغض النظر عن الانتماء القومي أو الإثنيّ أو الديني أو الطائفيّ أو المناطقي أو الجندري.

- يبدأ هذا التقرير بالتعريف بمنهجية البحث والتوزع العام والفرعيّ للعيّنة المستبينة. ثم يعرض القسم الثالث منه أهم النتائج والمؤشرات الإحصائيّة لاستطلاع الرأي، تحديدا بما يتعلقّ بكيف يعرّف السوريين والسوريات هويتهم الاجتماعية الخاصة، وما هي الأولويات الأساسية من وجهة نظرهم على المدى القريب والمتوسط. ينتقل بعدها التقرير إلى تقديم أهم المؤشرات حول الانطباعات المتعلّقة بالحقوق السياسية المتساوية، وتأثير الانتماءات الهوياتية على الميول الانتخابية في المرحلة الانتقالية. بالإضافة إلى تحليل آراء المستبينين والمستبينات حول المساواة في حق العمل والتنمية الاقتصادية، والحق في العودة الآمنة والطوعية والكريمة، والمساواة في الحقوق الثقافية واللغوية والحقوق المدنية، كحق المرأة في منح الجنسية السورية أو الحق في استرداد هذه الجنسية للمحرمين\ات منها لأسباب قومية أو سياسية. علاوة على محاولة قياس مدى تأثير الانتماءات والاستقطابات الهويّاتية للعيّنة المستبينة على آرائهم حول مصادر التشريع الأساسية في الدولة. أخيراً، يقدم هذا التقرير مجموعة من المقترحات والتوصيّات منها ما هو متعلّق بالعملية التفاوضية، السياسية منها والدستورية، ومنها ذات صلة بالحيّز المدني والإنتاج البحثيّ والمعرفي.

المنهجية

- اعتمدت هذه الدراسة على استبيان مغلق، تم تطويره بناء على مخرجات عدّة جلسات عصف ذهني مع مجموعة من الحقوقيين والحقوقيات والعاملين والعاملات في قضايا المواطنة والهوية، كي يكون ملائماً لخصوصية السياق السوري، وقادراً على استخلاص مؤشرات إحصائيّة يمكن البناء عليها لتطوير مجموعة من المقترحات والتوصيات ذات الصلة يديناميّات الصراع الحاليّة.

تم جمع البيانات وإجراء المقابلات مع العيّنة المستهدفة في الفترة بين 25\3\2021و 25\4\2021 وذلك من قبل 52 باحث وباحثة ميدانيّة، موزعين على معظم المحافظات السوريّة وبلدان اللجوء الأساسيّة، كلبنان وتركيا والأردن والعراق وعدد من دول الاتحاد الأوروبيّ. تلقّى الباحثون والباحثات تدريبات مكثّفة حول مفاهيم المواطنة وسياسات الهويّة، إضافة إلى تدريبات حول الممارسات الفضلى لجمع البيانات في سياقات النزاع الحسّاسة، بما يضمن المحافظة على سريّة المعلومات الشخصية للعيّنة المستبينة، وعدم تعريض المستجيبين لأي نوع من أنواع الضغط النفسي أو التوجيه السياسيّ.

- ضمت العيّنة المستبينة 2651 سوري وسوريّة، ممن تجاوزت أعمارهم الـ 18 عاماً، موزعين داخل البلاد وخارجها، من خلفيّات دينية ومذهبيّة وقوميّة وإثنيّة متنوّعة، ومن مستويات تعليمية ومعيشية مختلفة. يوضح في الصفحة التالية التوزّع الفرعيّ، جندرياً وقومياً ودينياً وطائفياً، بالإضافة إلى توزع أماكن الإقامة والمستويات التعليمية ومستوى الدخل والمعيشة لكامل العيّنة المستبنية.

- وبالطبع، فإنّ هذه العيّنة لا يمكن اعتبارها عيّنة تمثيليّة شاملة لجميع آراء السوريين والسوريات على اختلاف انتماءاتهم الهُويّاتية ومواقفهم السياسيّة وانحيازاتهم الأيديولوجية. إلّا أن الحجم الكبير نسبياً لهذه العيّنة ومراعاتها، قدر الإمكان، للتوزع الجندري والديني والمذهبي والقومي وأماكن الإقامة، إن كانت داخل سوريا أو في بلدان اللجوء، إضافة إلى تنوّع مستوياتها التعليمية والمعيشية، قد يعطي مؤشرات إحصائيّة يمكن الاستئناس بها لتقديم فهم أعمق للواقع الحاليّ للاستقطابات الهُوياتيّة في سوريا، وتطوير عدد من السياسات والمواقف المتعلّقة بالعمليّة السياسيّة والدستوريّة، و تحديد بعض الأولويات الاستراتيجية لعدد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، السوريّة والدوليّة، العاملة في مجال المواطنة والحقوق والحريّات العامّة.

التوزع الجغرافي

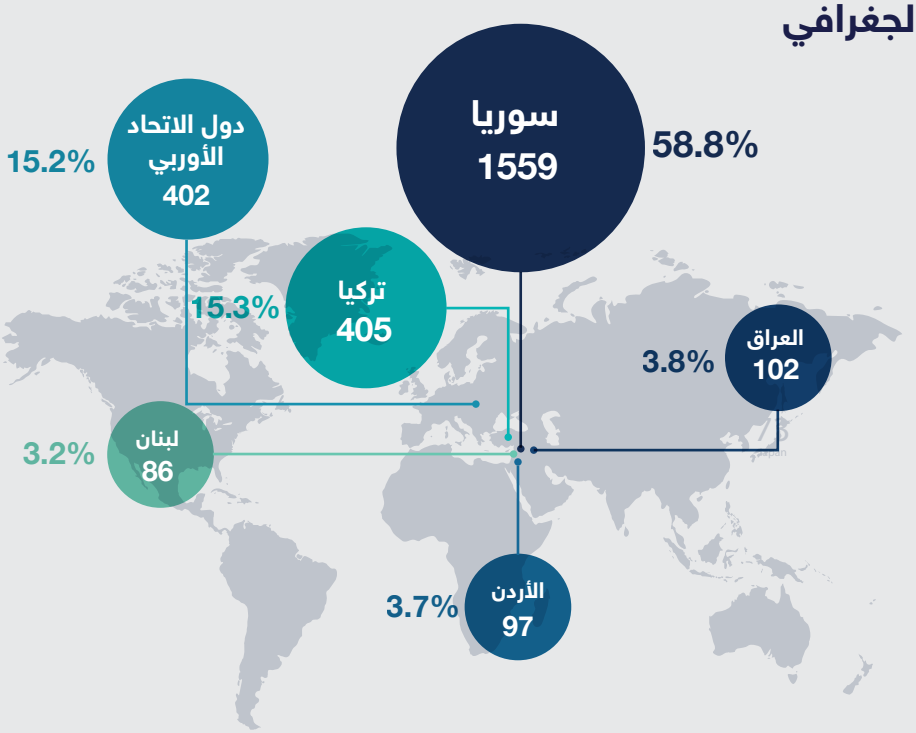

الجنس

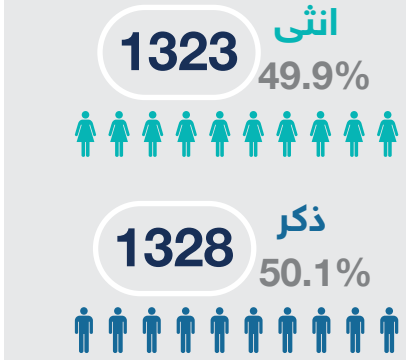

الفئات العمرية

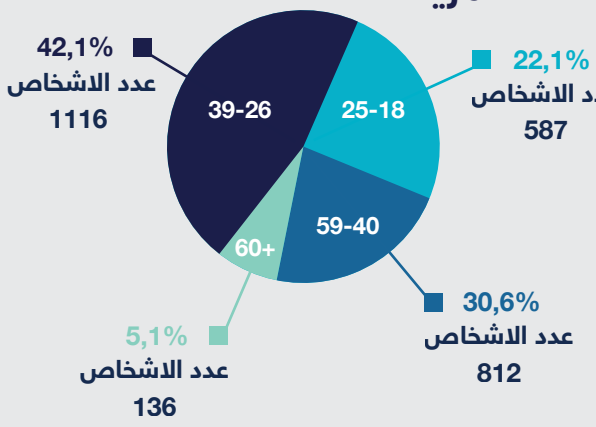

المستوى التعليمي

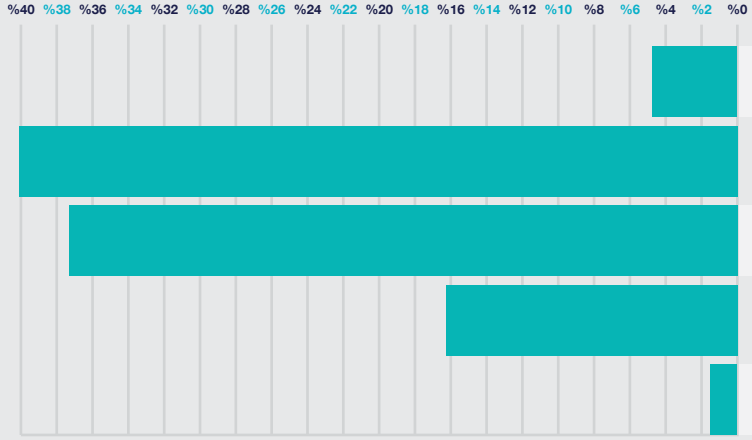

مرتفع جداً	124	% 4,7
مرتفع	1063	% 40,1
متوسط	989	% 37,3
منخفض	429	% 16,2
غير متعلم	46	% 1,7

مستوى الدخل والمعيشة

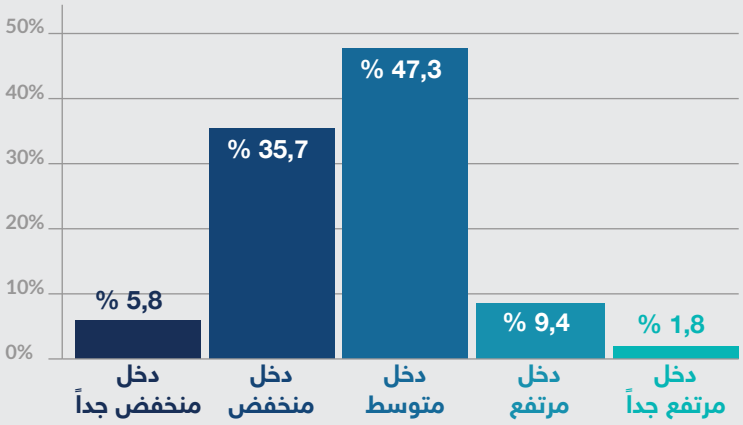

دخل مرتفع جداً عدد الاشخاص 47 — % 1,8
(أستطيع تأمين كل حاجاتي الأساسية وتوفير بعض المدخرات المالية)

دخل مرتفع عدد الاشخاص 249 — % 9,4
(أستطيع تأمين كل حاجاتي الأساسية)

دخل متوسط عدد الاشخاص 1253 — % 47,3
(أستطيع تأمين معظم حاجاتي الأساسية)

دخل منخفض عدد الاشخاص 947 — % 35,7
(أستطيع تأمين البعض من حاجاتي الأساسية)

دخل منخفض جداً عدد الاشخاص 155 — % 5,8
(لا أستطيع تأمين أي من حاجاتي الأساسية)

القومية \الإثنية

عربية	% 69,2	1835
كردية	% 18,1	479
تركمانية	% 4,4	116
سريانية	% 2,6	70
ارمنية	% 2,3	61
شركسية	% 1,3	34
اشورية	% 1,2	33
غير ذلك	% 0,5	12
افضل عدم الاجابة	% 0,4	11

الدين\المذهب\الطائفة

سني	% 69,0	1838
مسيحي	% 9,0	239
درزي	% 6,0	160
علوي	% 5,7	152
لاديني	% 3,2	85
ايزيدي	% 2,2	57
اسماعيلي	% 1,9	51
افضل عدم الاجابة	% 1,8	47
شيعي	% 0,8	21
غير ذلك	% 0,4	11

تحليل نتائج الاستبيان

1. الانتماء الهويّاتي للعيّنة

حاولنا في القسم الأول من الاستبيان قياس درجات الانتماءات الهوياتيّة الفرعيّة، هويّات ما قبل الدولة، للعيّنة المستبيّنة. وذلك من خلال إعطاء المستبينين القدرة على اختيار الانتماءات الثلاث الأكثر تعبيراً عن هويتهم الاجتماعيّة الخاصّة، كالانتماء العائلي أو الديني أو القومي أو المناطقي أو الجندري أو السياسيّ. السبب الأساسيّ لهذا السؤال يكمن في أنّ قياس هذه الانتماءات الفرعيّة قد يعطي مؤشراً على درجة الاستقطاب الهويّاتي في سوريا، وتأثيرها على مفهوم المواطنة المتساوية. إضافة إلى أنها قد تساعد في إلقاء الضوء، إلى حدّ ما، على أنواع التمييز والاضطهاد المبني على الهوية الاجتماعيّة في سوريا، تحديداً في فترة ما بعد الانتفاضة السورية لعام 2011.

أي من الانتماءات التالية هي الأكثر تعبيراً عن هويتك الاجتماعية

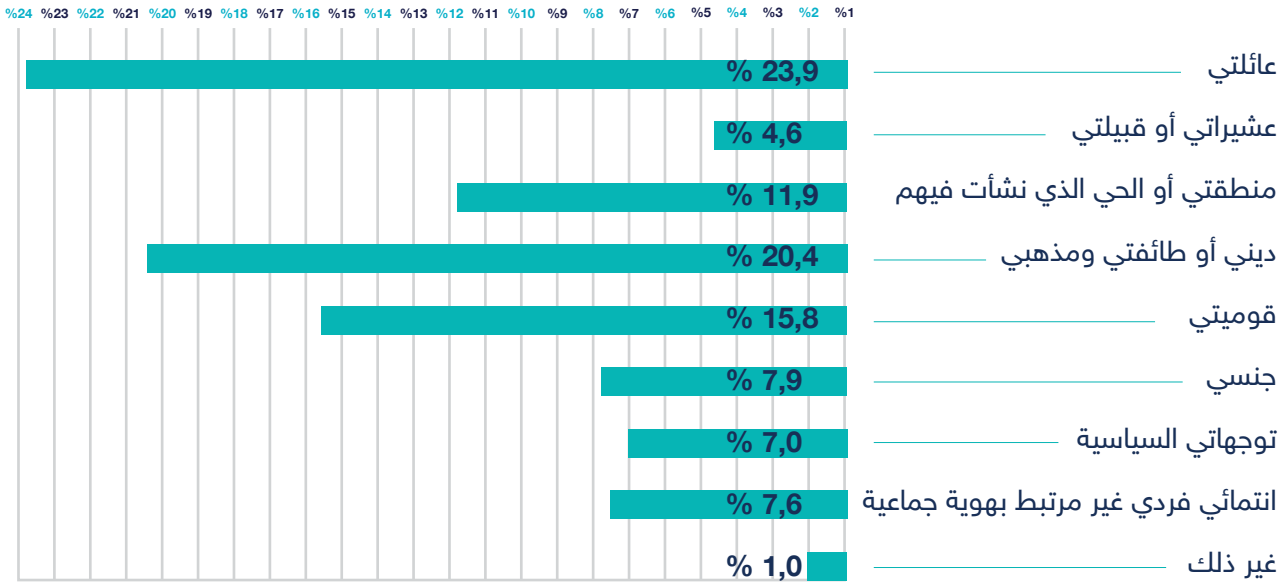

الشكل (1): الهويّة الاجتماعيّة لكامل العيّنة.

عند النظر إلى **الشكل (1)**، نرى أن حوالي ربع العيّنة المستبينة، بنسبة 24٪، عبّرت عن أن الانتماء للعائلة هو الأكثر تعبيراً عن هويتها الاجتماعيّة الخاصّة. فيما حلّ الانتماء الديني والمذهبي كثاني الانتماءات المعبرة عن هذه الهوية الخاصة للمستبينين، بنسبة 20.4٪. تبعه الانتماء القومي والانتماء المناطقي، بنسب حوالي 15.8٪ و 11.9٪ على التوالي. في حين كان الانتماء القبليّ أو العشائريّ هو الأقل تعبيراً عن الهوية الاجتماعية للأفراد المستبينين، وذلك بنسبة 4.6٪ من العدد الكليّ للمستبينين.[1]

1 هذا الانخفاض في الانتماء العشائري أو القبلي قد يُعزى إلى محدوديّة التوزع الديمغرافي للعيّنة المستبينة، تحديداً في المناطق السوريّة ذات الديناميّات العشائريّة والقبليّة، كمناطق الرقة ودير الزور وتدمر على سبيل المثال.

هذا الانتماء للعائلة المرتبط بالهوية الفرديّة الخاصّة كان أعلى عند النساء (25.8٪ من مجمل النساء في العيّنة) مقارنة بالرجال (21.9٪). وتتضح الفروقات بين الرجال والنساء أكثر عند الحديث عن الهويّة الجندريّة، حيث اعتبرت 12.6٪ من النساء بأنّ هويتهنّ الجندريّة هي الأكثر تعبيراً عنهنّ مقارنة بـ 3٪ عند الرجال. في حين أن نسبة الرجال الذين اعتبروا أن توجههم السياسيّ هو جزء من هويتّهم الاجتماعية كانت أعلى بنسبة 5٪ من النساء. وبينما كانت النسب متقاربة بين الرجال والنساء بما يتعلّق بالانتماء الديني أو المذهبيّ (20.6٪ رجال و20.2٪ نساء)، إلّا أن الانتماء القوميّ لدى الرجال كان أعلى بنسبة 3.5٪، كما يبيّن **الشكل (2).**

أي من الانتماءات التالية هي الأكثر تعبيراً عن هويتك الاجتماعية (الجنس)

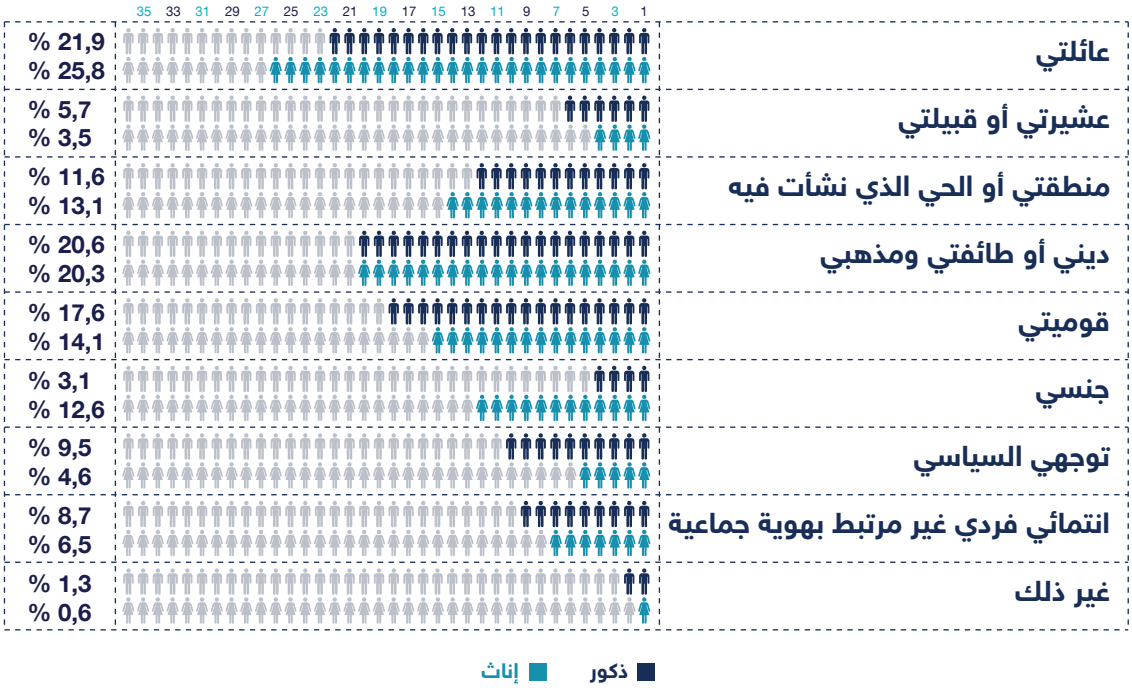

الشكل (2): توزّع الانتماءات الهويّاتية على عيّنة الإناث والذكور.

يمكن تفسير هذا التفاوت في الانتماءات السابقة بين الرجال والنساء بمجموعة عوامل مجتمعيّة وأخرى سياسيّة. علّ أهمها نابع من الطبيعة الذكوريّة للمجتمع السوريّ، والذي أدى إلى عقودٍ من التمييز والاضطهاد المجتمعيّ والإقصاء السياسيّ بحقّ النساء، اللواتي حُيّدن من الحياة العامة على حساب انخراط عالي للرجال بالأمور السياسية، مما أعطى قدرة أكبر للرجال في التعبير عن ميولهم السياسيّة وربطها بهويتهم الفرديّة.

وعند مقارنة النسب بين المقيمين داخل سوريا وخارجها، نجد أنّ معظم المقيمين داخل سوريا اعتبروا أن انتماءاتهم القوميّة والدينية والعشائريّة والمناطقية تعبّر عن هويتهم الاجتماعية بنسب أعلى بقليل من أولئك المقيمين خارجها. على سبيل المثال، كانت نسبة المقيمين داخل سوريا ممن اعتبروا أن انتمائهم الديني أو الطائفيّ هو جزء أساسيّ من هويتهم الفردية 21٪ مقارنة ب 18٪ من المقيمين خارج الأراضي السوريّة، في حين اختلفت هذه النسب بمقدار يتراوح بين 1٪ - 1.5٪ فقط بما يتعلق بالانتماءات القومية أو العشائريّة أو المناطقيّة. أما التفاوت الأكبر فكان على مستوى الانتماء الفردي، ففي حين اعتبر 5.5٪ من المقيمين داخل سوريا أنّ انتمائهم فرديّ غير مرتبط بأي هويّة جماعيّة، زادت هذه النسبة بمقدار الضعف عند المقيمين خارج الأراضي السورية، كما هو موضّح في **الشكل (3).**

هذه النسب دفعتنا لاستنتاج بأنّ تجربة اللجوء السوريّة، وخروج نسبة عالية من السوريين من البلاد، وانخراطهم ببلدان ومجتمعات أخرى، لم تضعف حدة الاستقطاب الهوياتيّ لديهمّ إلّا بنسبة ضئيلة، لكنها عززت الشعور بالفردانيّة. وذلك إما بسبب تزايد الشعور بالعُزلة نتيجة تفكك شبكات الأمان الاجتماعيّة عند اللاجئين والمغتربين، أو بسبب لجوء مجموعة واسعة من السوريين والسوريات إلى بلدان ومجتمعات مضيفة تقوم على تثمين الحقوق الفرديّة المتعلّقة بالمواطنة والانتماء بشكل أعلى من حقوق المجموعات.

أي من الانتماءات التالية هي الأكثر تعبيراً عن هويتك الاجتماعية (الموقع الجغرافي)

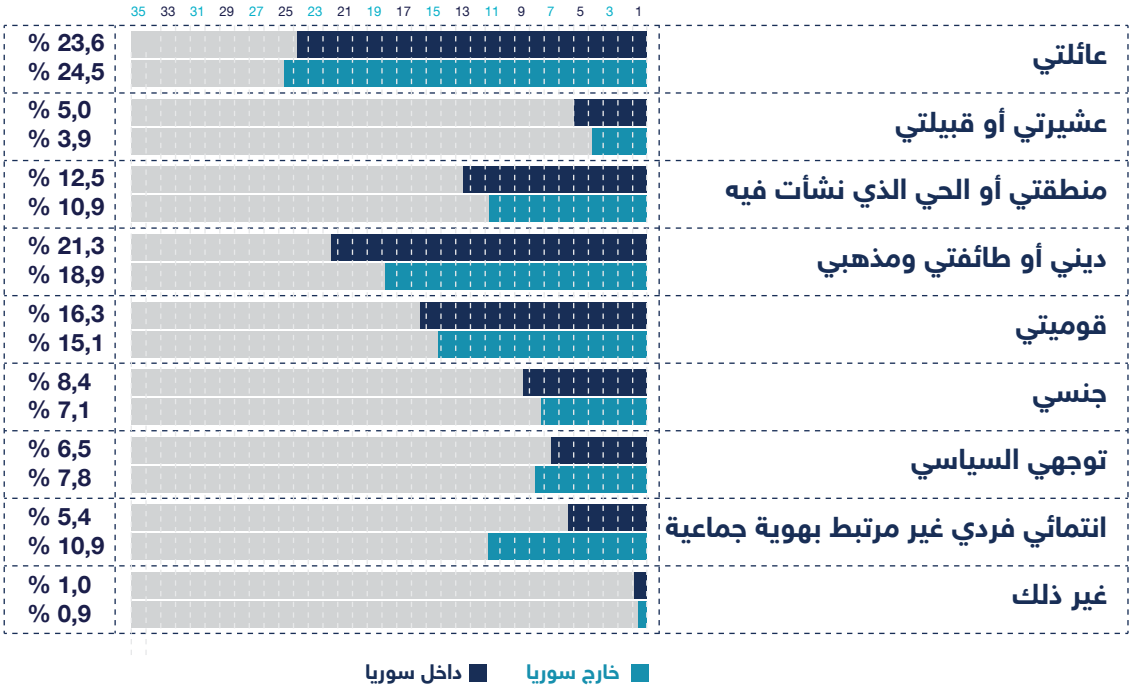

الشكل (3): توزّع الانتماءات الهويّاتية داخل وخارج سوريا.

أما بما يتعلّق بالتوزيع القوميّ والاثنيّ للعيّنة، المبيّن في الشكل (4)، فإن ما يقارب 46.7٪ ممن فضّلوا عدم الإفصاح عن هويتهم القومية اعتبروا أن انتمائهم فرديّ غير مرتبط بهويّة أي مجموعة قومية أو دينية أو عشائريّة. في حين أنّ النسبة الأكبر للأفراد المنتمين إلى أقليّات قوميّة اعتبروا أنّ انتمائهم القوميّ هو الأكثر تعبيراً عن هويتهم الاجتماعية مقارنة بالانتماءات الأخرى، تحديداً بما يتعلّق بالكُرد (30.8٪ من مجمل الكرد المستبينين) والتركمان (26٪) والآشوريين (25٪) والشركس (23.6٪). ولم تتجاوز نسبة العرب المستبينين ممن وجدوا أن انتمائهم القوميّ هو أحد محددات هويتهم الخاصة نسبة الـ 10٪ منهم.

قد يفسّر هذا الارتفاع بالتمسّك بالانتماء القوميّ عند الأقليات القومية والإثنيّة باعتماد حزب البعث في سوريا، على مدار خمسة عقود، على عقيدة عروبيّة أدت إلى طمس هويّات المكوّنات الإثنية السوريّة غير العربية، وإلى اضطهاد مؤسساتي ممنهج لهذه المكوّنات، تحديداً المكوّن الكُردي. الأمر الذي أدى دفع بالأقليات القومية، من غير العرب، بالتمسكّ بانتمائهم القوميّ كأحد المحددات الأساسيّة للتعبير عن هويتهم الاجتماعيّة الخاصّة. قد يفسّر هذا الارتفاع بالتمسّك بالانتماء القوميّ عند الأقليات القومية والإثنيّة باعتماد حزب البعث في سوريا، على مدار خمسة عقود، على عقيدة عروبيّة أدت إلى طمس هويّات المكوّنات الإثنية السوريّة غير العربية، وإلى اضطهاد مؤسساتي ممنهج لهذه المكوّنات، تحديداً المكوّن الكُردي. الأمر الذي أدى دفع بالأقليات القومية، من غير العرب، بالتمسكّ بانتمائهم القوميّ كأحد المحددات الأساسيّة للتعبير عن هويتهم الاجتماعيّة الخاصّة.

أي من الانتماءات التالية هي الأكثر تعبيراً عن هويتك الاجتماعية (القومية)

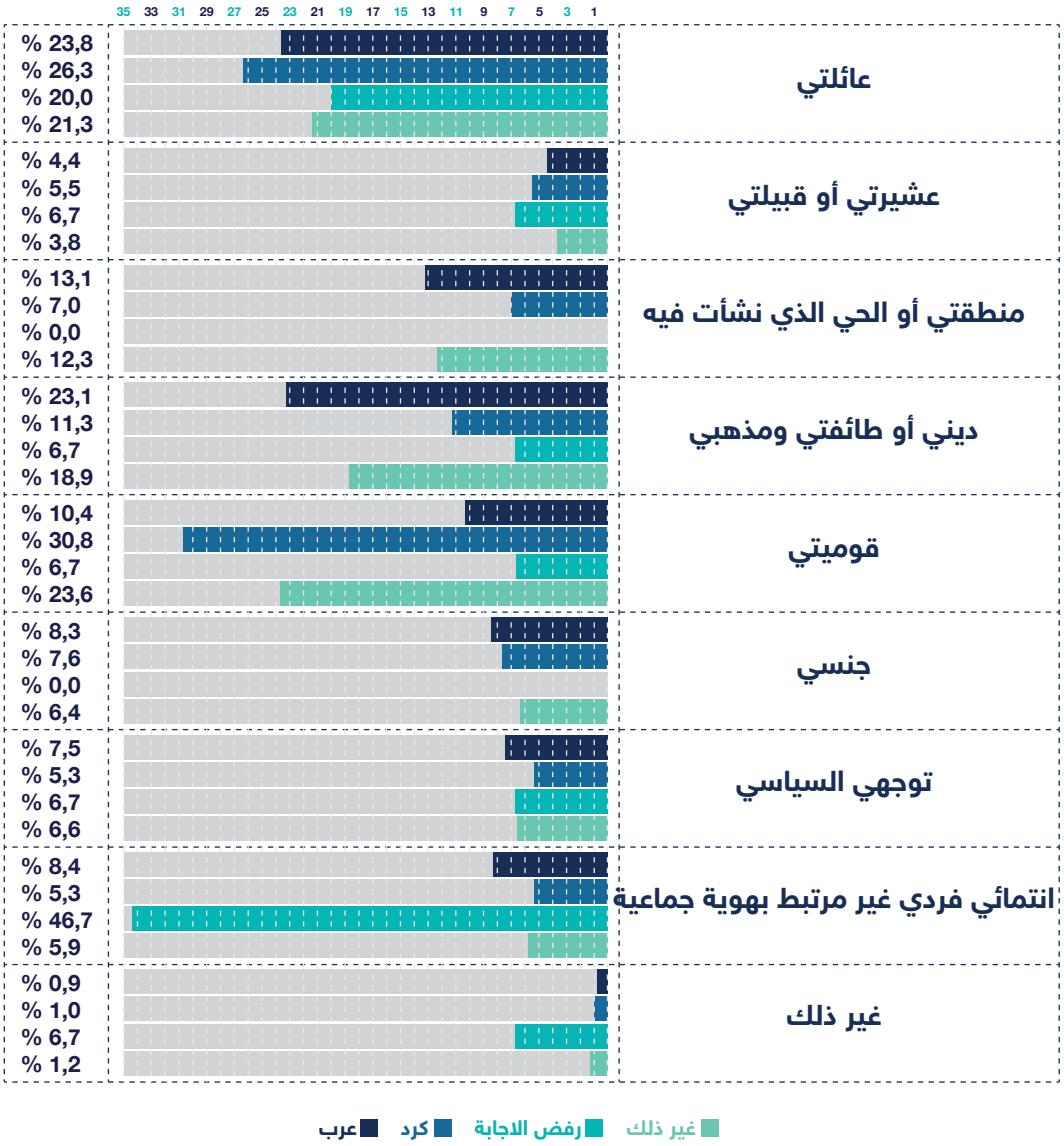

الشكل (4): توزّع الانتماءات الهوياتيّة بناءً على الانتماءات القوميّة والإثنيّة للعيّنة.

عند النظر إلى توزع إجابات العيّنة بناءً على الانتماء الديني أو المذهبيّ - المبيّنة في **الشكل (5)** - نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في التعبير عن الدين أو المذهب كجزء من الهويّة الاجتماعية لدى المستبينين من الطائفة السنية مقارنة ببقية الأديان والطوائف. حيث بلغت هذه النسبة الـ 21.3٪ لديهم مقارنة بـ 17٪ من المستجيبين من الطائفة الدرزية و 15٪ لدى الطائفة العلوية و 6.8٪ عند المسيحيين. قد يفسر ذلك بتنامي التيارات الدينية الإسلاميّة وتأثيرها على الديناميّات السياسيّة للنزاع في سوريا، علاوة على ازدياد الشعور بالمظلومية المبنية على أساس الدين لدى الطائفة السنية تحديداً. وذلك بسبب شعور شريحة واسعة منهم بأنهم الأكثر عرضة للجوء والنزوح والتهجير، إضافة إلى وجود انطباع عام بأن نسبة ضحايا العنف الدائر في سوريا هي الأعلى عند الأغلبيّة السنية، مقارنة بالأقليّات الدينية والطائفية الأخرى. هذه الحساسيّات الطائفية تم تسخيرها وإدارتها من قبل النظام السوري بالشكل الذي يعزز سلطته وهيمنته على المجتمع.

من الاختلافات الجوهريّة الأخرى التي ظهرت، كانت اختيار النسبة الأكبر من المستبينين من الديانة المسيحية (25.5٪ منهم) للانتماء إلى المنطقة أو الحيّ الذي نشأوا فيه مقارنة ببقية الأديان والطوائف المستبينة. حيث بلغت هذه النسبة لدى العلويين 15.5٪ ولدى السنة 12.9٪ والدروز 8.9٪. قد يُعزى هذا الارتفاع إلى التوزع الديمغرافي للمسيحيين ضمن أحياء سكنية شبه منعزلة في مراكز المدن الكبرى، كحي القصّاع في دمشق

أو حي العزيزيّة في حلب أو حيّ الحميدية في حمص، والتي عادة ما تكون معزولة اجتماعياً واقتصادياً عن الأحياء المحيطة بها، مما قد يعزز الانتماء المناطقي لديهمّ. في حين أن بقيّة الطوائف، كالسنة مثلاً، عادة ما يقطنون في أحياء مختلفة وموزعة ضمن المدن والأرياف، والتي عادة ما تكون أقل عزلة عن محيطها المجتمعيّ مقارنة بالأحياء المسيحية.

أي من الانتماءات التالية هي الأكثر تعبيراً عن هويتك الاجتماعية (الديانة / المذهب)

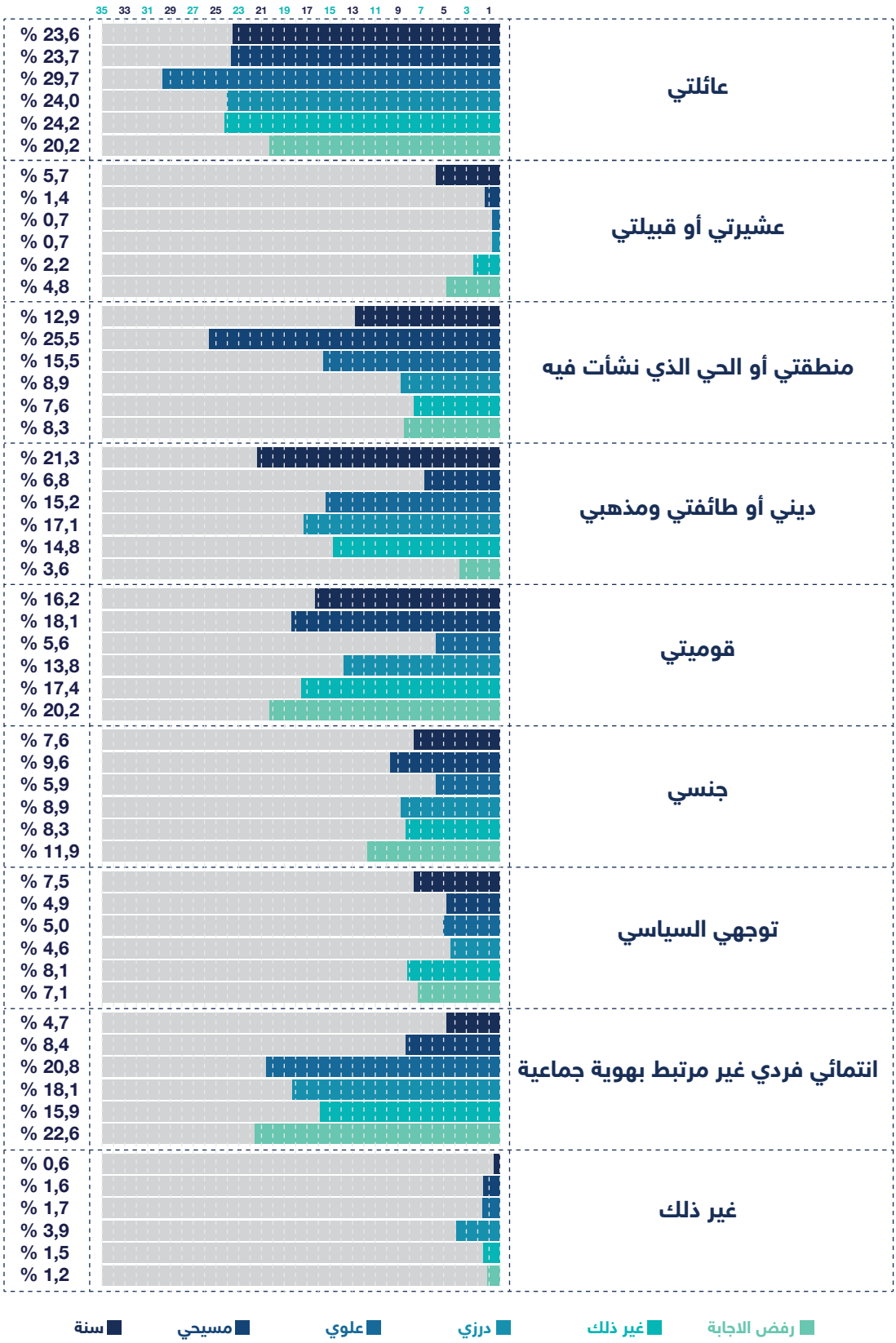

الشكل (5): الانتماءات الهوياتيّة بناءً على التوزع الديني والطائفي والمذهبي للعيّنة.

2. التمييز المبني على الهويّة في سوريا

عبّر ما يقارب الـ 84٪ من السوريّات والسوريين المستبينين عن تعرضهم لتمييز أو اضطهاد مبنيّ على انتمائهم الهوياتيّ داخل سوريا.[2] تحديداً بما يتعلّق بالتمييز الديني أو الطائفيّ، ذو النسبة الأعلى والتي وصلت إلى 20.7٪، يتبعه التمييز على أساس الموقف أو التوجه السياسيّ، بنسبة 18٪، والتمييز بناء على مكان الولادة أو المسكن الأصليّ، بنسبة 14٪، يليه التمييز بناء على الانتماء القومي بنسبة 13.3٪. في حين عبّر 14.7٪ من كامل العيّنة عند عدم تعرضهم لأي تمييز مبنيّ على الهويّة، كما هو مبيّن في **الشكل (6).** وهنا تجدر الإشارة إلى محدوديّة قياس التمييز الهويّاتي بشكل كمّي، خصوصاً وأن أنماط هذا التمييز وشدة تأثيره على الأفراد يتبع لانطباعات فردية، الأمر الذي يتطلبّ بحثاً نوعيّا معمّقاً يعكس انطباعات السوريات والسوريين حول الاضطهاد والتمييز الهويّاتي وتعريفاته ومحدداته المجتمعية والنفسية.

هل سبق وتعرضت لأي نوع من أنواع التمييز في سوريا بناء على هويتك الخاصة داخل سوريا؟

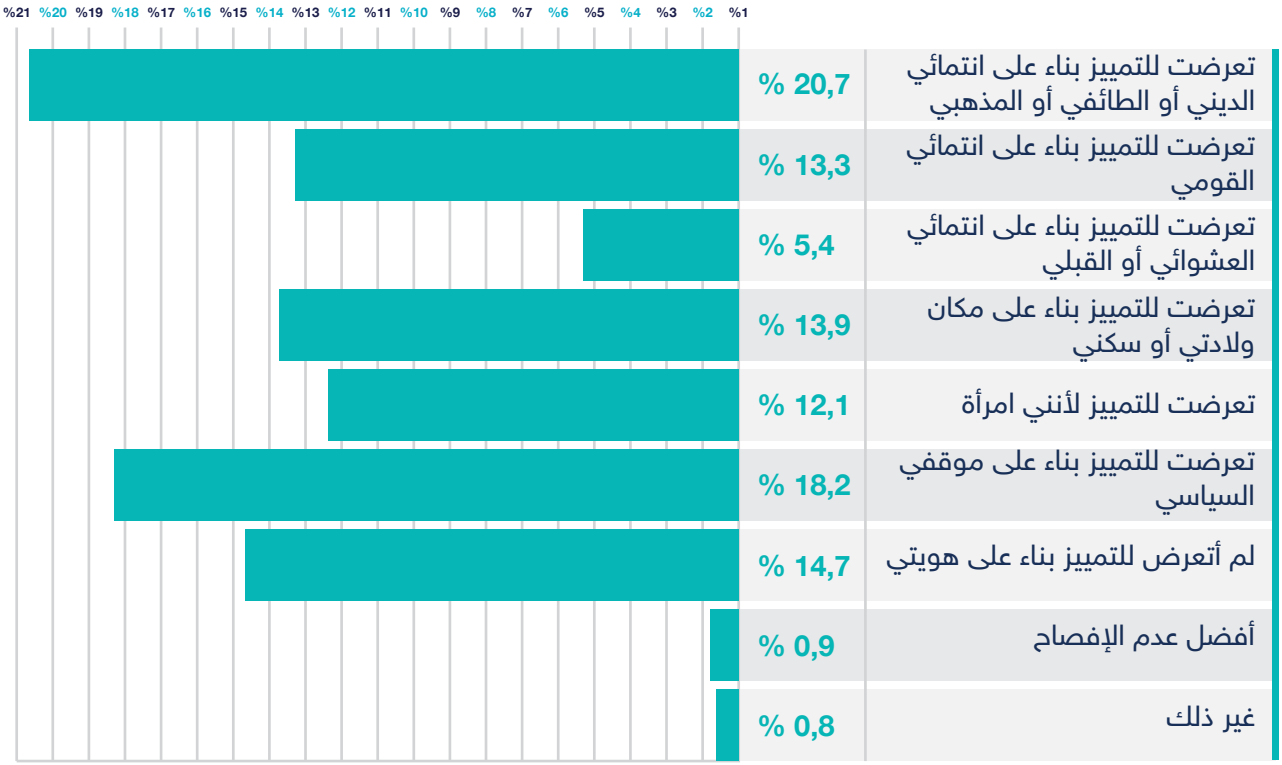

الشكل (6): أنماط التمييز الهوياتي في سوريا على كامل العيّنة.

وعند النظر إلى التوزيع الجندريّ للعيّنة في **الشكل (7)**، نلاحظ أنّ النسبة الأكبر للنساء المستجيبات عبرن عن تعرضهنّ للتمييز بناءً على هويتهنّ الجندريّة. حيث بلغت هذه النسبة حوالي الـ 23.7٪ من كامل عيّنة النساء المستبينات، في حين أنّ الرجال كانوا أكثر عرضة للتمييز السياسيّ (24٪ عند الرجال مقابل 12.5٪ عند النساء)، والتمييز الديني والطائفيّ (23.7٪ رجال و17.7٪ نساء) والتمييز القوميّ (15.5٪ رجال و11٪ نساء).

[2] حاولنا في صياغة سؤال الاستبيان المتعلّق بالتمييز على أساس الهويّة، أن نحدد أنماط التمييز أو الاضطهاد الذي تعرض له الأفراد المستبينون، سواء من المقيمين داخل سوريا وخارجها، أثناء وجودهم أو إقامتهم داخل سوريا. على الرغم من أهميّة دراسة أنماط هذا التمييز المترافق مع تجربة اللجوء السورية، إلا أنه خارج إطار هذه الدراسة.

قد يفسر هذا التفاوت بين نسب الرجال والنساء بالاضطهاد والتمييز الممارس ضد النساء في المجتمع السوري، والذي أعطى للرجال قدرة أعلى في الوصول إلى الفضاء العام خارج الإطار العائليّ الضيّق الذي غالباً ما يحجّم الأدوار السياسيّة والمجتمعيّة للنساء. وبما أنّ الاستقطاب السياسي والقومي والدينيّ هو أحد المحددات الأساسيّة للفضاء العام في سوريا - المهيمن عليه من الرجال - ولّد ذلك تمسّكاً أعلى بالهويّات القومية والدينية لديهم. هذا التفسير تعززه إلى حدّ ما النتائج المبيّنة في **الشكل (8)**، المتعلّقة بأكثر الأمكنة التي تعرّض فيها المستبينون للتمييز في سوريا. حيث تبيّن النسب الإحصائيّة، بأنّ نسبة الرجال الذين أجابوا بأنهم تعرّضوا لتمييز هوياتيّ ما في مؤسسات الدولة الرسمية كانت أعلى بـ 15٪ من النساء المستبينات. بينما كانت النساء أكثر عرضة للتمييز في الفضاء الخاصّ، كالعائلة أو العشيرة أو المجتمع المحليّ المحيط بهنّ. حيث ارتفعت نسبة النساء اللواتي عبرن عن تعرضهم لاضطهاد أو تمييز ضمن إطار العائلة بنسبة 6٪ مقارنة بالرجال (8٪ نساء و 2٪ رجال)، وبنسبة أعلى بـ 5.2٪ بما يتعلّق بالمجتمع المحليّ (19.7٪عند النساء و 14.5٪ عند الرجال).

هل سبق وتعرضت لأي نوع من أنواع التمييز في سوريا بناء على هويتك الخاصة داخل سوريا؟ (الجنس)

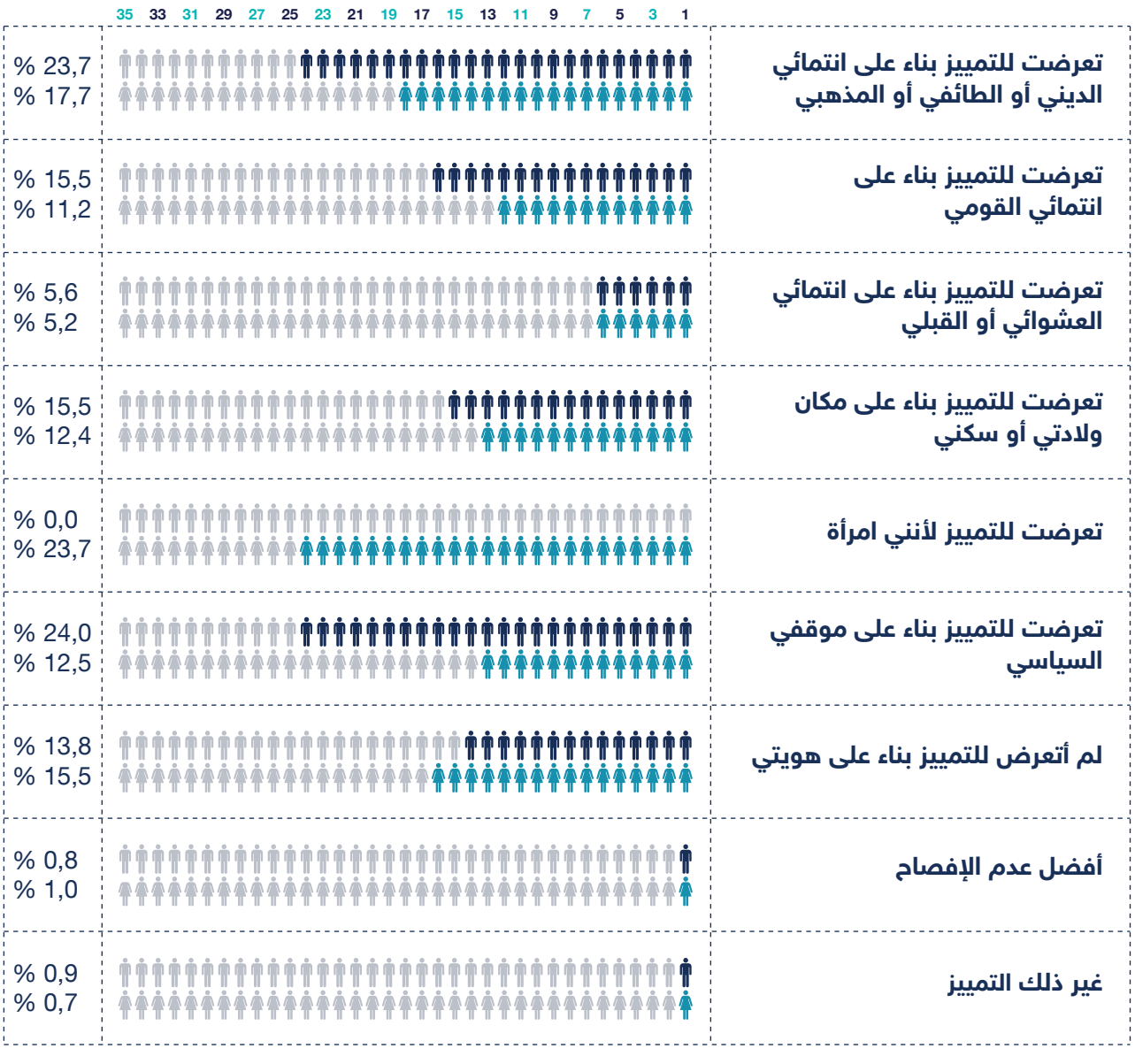

الشكل (7): أنواع التمييز الهوياتي بناء على التوزيع الجندريّ للعيّنة.

أكثر الأمكنة التي تعرضت فيها للتمييز داخل سوريا (الجنس)

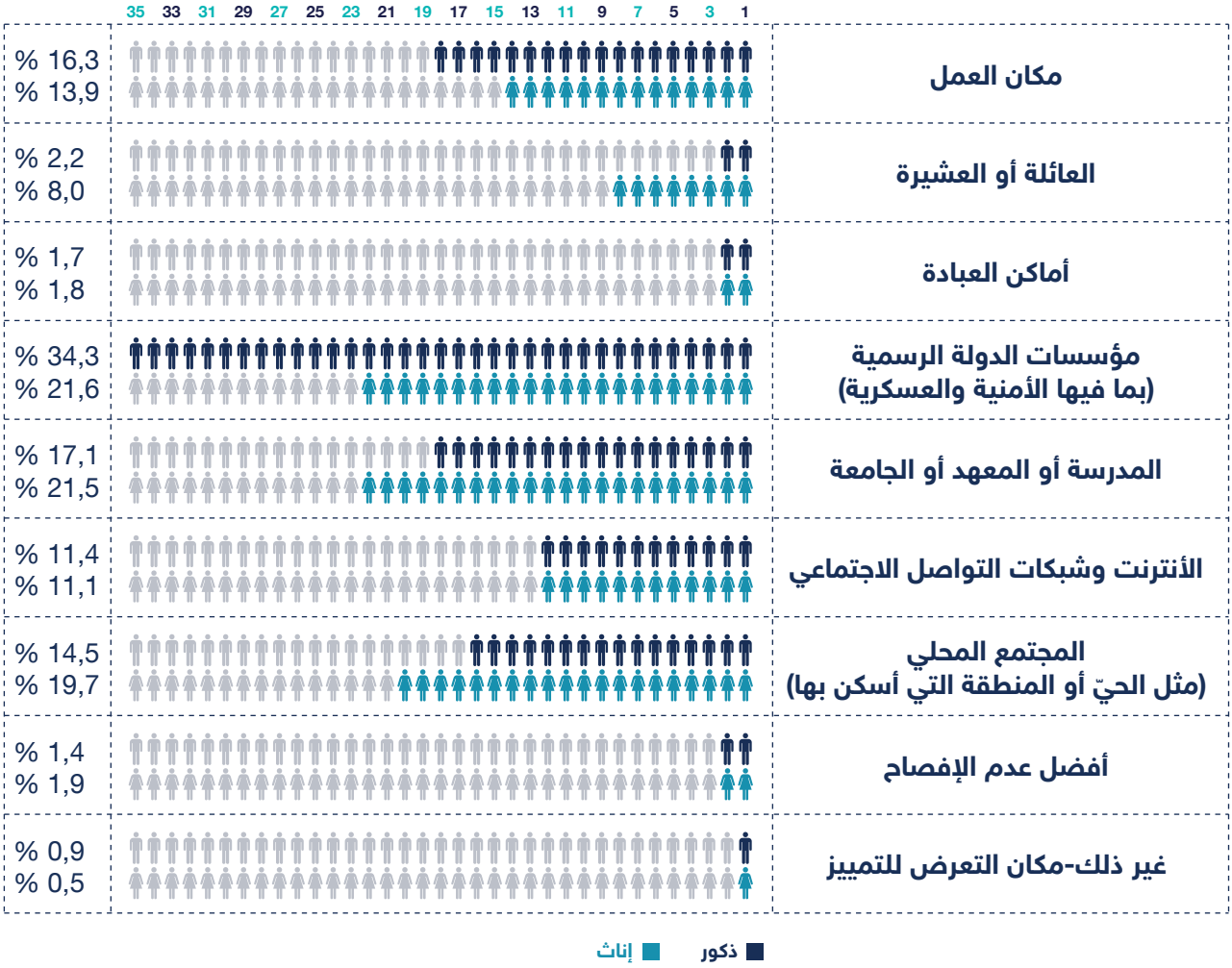

الشكل (8): أكثر الأماكن التي تعرّض لها المستبينون إلى تمييز هوياتي بناء على التوزيع الجندري للعيّنة.

عند مقاطعة نتائج الاستبيان للعيّنة الكليّة مع الانتماءات القوميّة والإثنية لها، يبيّن الشكل (9) بأنّ السوريين الكُرد هم الأكثر عرضةً لاضطهادٍ أو تمييزٍ مبنيّ على الهويّة مقارنة ببقية القوميات المستبينة. حيث عبّر قرابة الـ 91٪ من الكُرد أنهم تعرّضوا إلى تمييز هوياتيّ ما في سوريا، مقارنة بـ 82٪ عند كلّ من العرب وبقيّة الأقليّات القوميّة والإثنيّة الأخرى. وكان التمييز المبني على الانتماء القوميّ لدى الكرد هو الأعلى بنسبة 45٪، يليها التمييز بناء على الانتماء السياسيّ (13٪) ثم التمييز الجندري والتمييز على مكان الولادة أو المسكن الأصليّ، وذلك بنسبة متقاربة بلغت حوالي الـ 9٪. كما عبّر المستبينون الكُرد عن أنّ أكثر الأماكن التي تعرضوا فيها للتمييز كانت في مؤسسات الدولة الرسمية والقطاع التعليمي، كالمدارس والمعاهد والجامعات، إضافة إلى المجتمع المحليّ المحيط بهم، وذلك بنسب 30.5٪ و24٪ و15٪ على التوالي - كما يبيّن الشكل (10).

يمكن إسناد هذه النسب المرتفعة لدى المستبينين الكُرد إلى الاضطهاد المؤسساتي الممنهج الممارس عليهم من قبل حزب البعث الحاكم، والذي أدى إلى حرمان شريحة كبيرة من السوريين الكُرد لحقوقهم المدنية، كالوثائق الثبوتيّة وحق الجنسية السوريّة، مما قيّد قدرتهم في الوصول إلى مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات التعليمية. علاوة على تزايد حدة التوتر والخلاف العربي-الكردي في سوريا، والذي أدى إلى ظهور أنواع من التمييز القوميّ في أماكن سكن وتواجد الكُرد، تحديداً تلك التي تقع خارج مناطق شمال وشرق سوريا، أي خارج المناطق التي تسيطر عليها قوّات سوريا الديمقراطيّة (قسد) التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطيّ الكُردي.

هل سبق وتعرضت لأي نوع من أنواع التمييز في سوريا بناء على هويتك الخاصة داخل سوريا؟ (القومية)

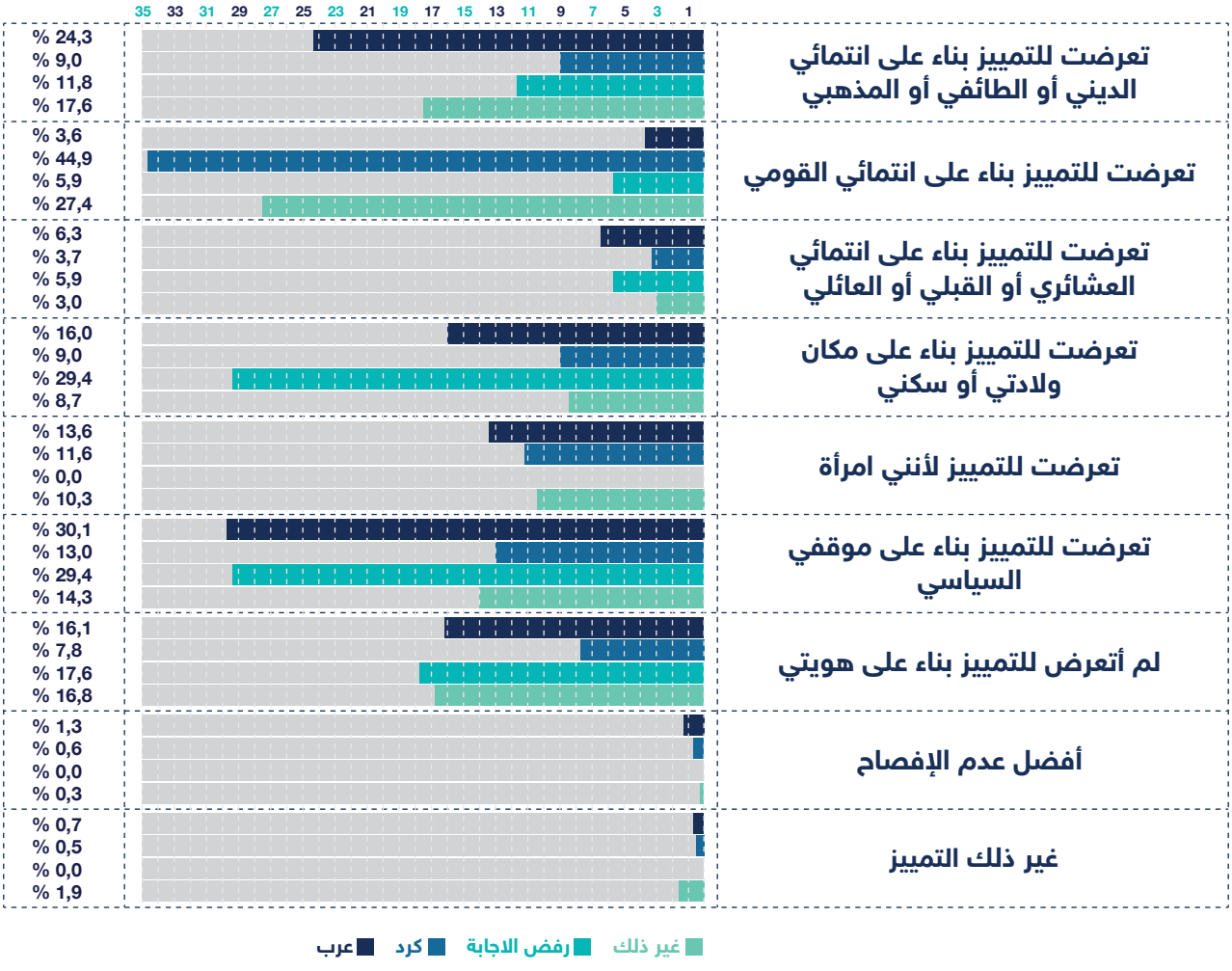

الشكل (9): أنواع التمييز الهوياتي بناء على التوزع القومي والإثني للعيّنة.

أكثر الأمكنة التي تعرضت فيها للتمييز داخل سوريا (القومية)

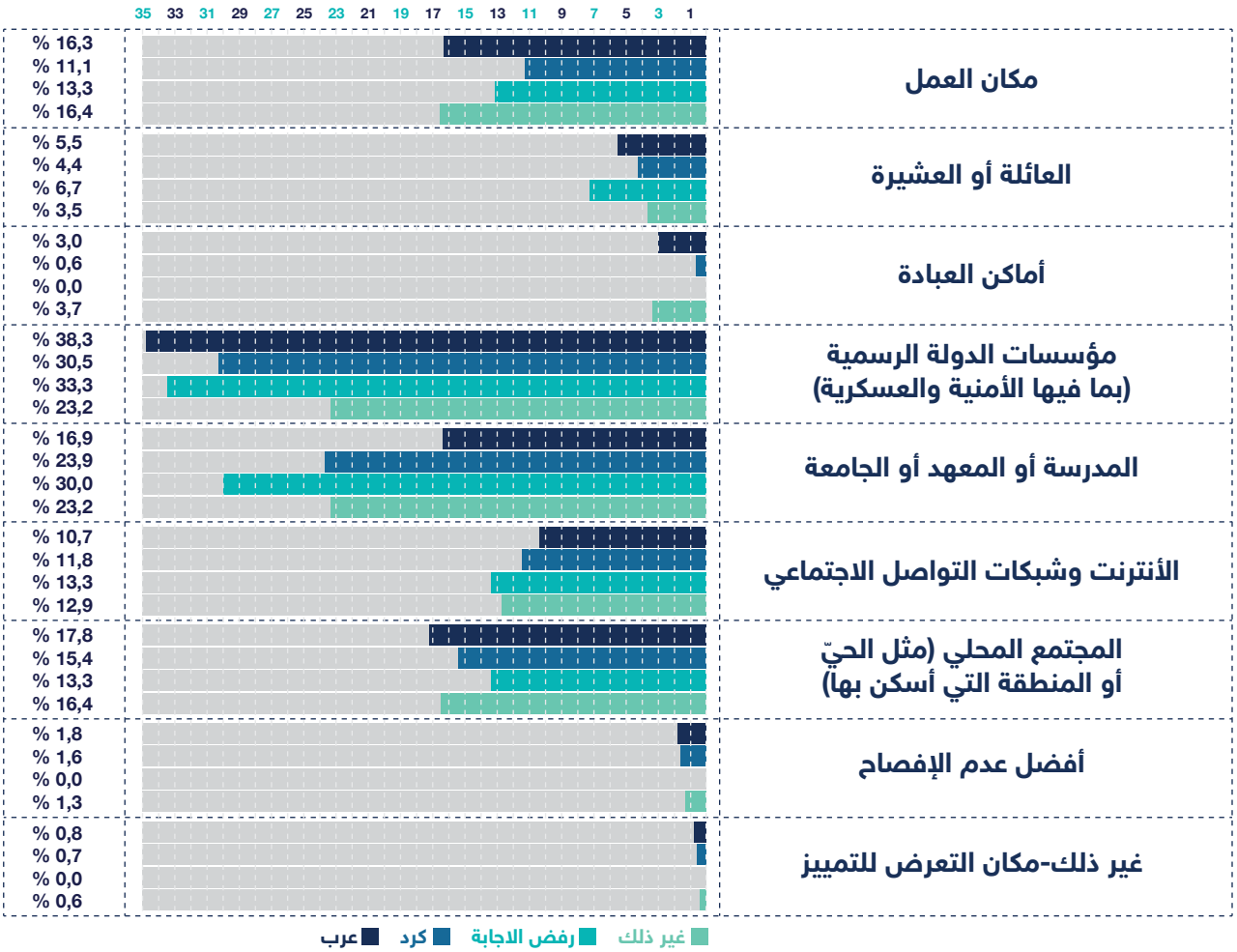

الشكل (10): أكثر الأماكن التي تعرّض لها المستبينون إلى تمييز هوياتي بناء على التوزيع القومي والإثني للعيّنة.

تبيّن نتائج الاستبيان الموزّعة على الخلفيات الدينية والمذهبيّة للعيّنة، ارتفاعاً في نسب الأقليّات الدينية والطائفيّة التي عبّرت عن تعرضها لتمييز بناءً على انتمائها الديني مقارنة بالسُنة.

حيث بلغت هذه النسب 30٪ عند الدروز و26٪ عند العلويين و25.5٪ عند المسيحيين مقارنة بـ 18٪ عن السنة. وكان التمييز المبني على التوجه السياسي ثاني أعلى النسب عند هذه الأقليّات، خصوصاً عند الدروز (23٪) والعلويين (21٪)، مقارنة بالسنة (18٪) والمسيحيين (10.3٪)، كما هو موضّح في **الشكل (11).**

هل سبق وتعرضت لأي نوع من أنواع التمييز في سوريا بناء على هويتك الخاصة داخل سوريا؟ (الديانة/المذهب)

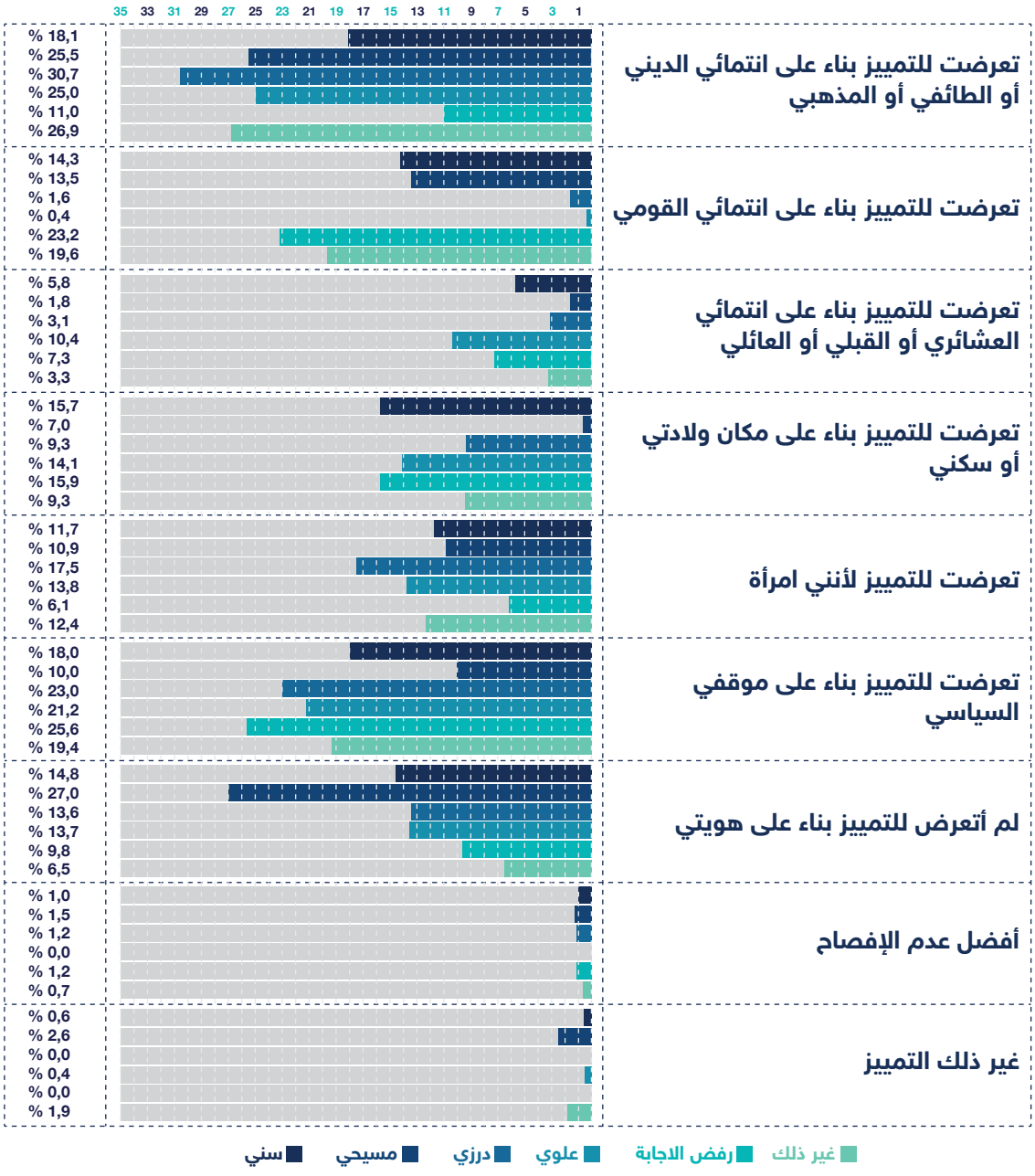

الشكل (11): أنواع التمييز الهوياتي بناء على التوزيع الديني والمذهبي للعيّنة.

هذا الارتفاع في التمييز الطائفي والتمييز السياسيّ لدى المستبينين من الطوائف العلوية والدرزية، دفعنا لاستنتاج أن الأفراد المنتمين لهذه الطوائف غالباً ما يُنظر إليهم انطلاقاً من مجموعة آراء مسبقة حول مواقفهم السياسيّة مما يجري في سوريا، سواء كانوا معارضين أو موالين للنظام السوريّ. الأمر الذي يولّد في كثير من الأحيان شعوراً بالمظلوميّة مبني على التنميط السياسي ذو منشأ طائفيّ تجاه هذه الأقليّات. هذا التحليل يعززه، إلى حد ما، نتائج الاستبيان المبيّنة في **الشكل (12)**، والتي تبيّن أنه وعلى الرغم من الانطباع العام السائد لدى شريحة كبيرة من السوريين بأنّ مؤسسات الدولة الرسمية عادةً ما تتعامل مع الأفراد المنتمين إلى الأقليّات الطائفيّة، العلويّة تحديداً، بشكل تفضيليّ أكثر إيجابيّة من بقية الأديان والطوائف، إلّا أن النسبة الأكبر من المستبينين من الطائفة العلوية والدرزية أجابوا بأنّ مؤسسات الدولة الرسميّة

هي أكثر الأمكنة التي تعرضوا فيها للتمييز بناء على انتمائهم الطائفي والمذهبيّ، بنسبة 23.3٪ عند العلويين و 21٪ عند الدروز، تليها المدارس والمعاهد والجامعات بنسبة حوالي الـ 18٪ عند كلتا الطائفتين. وربما تكون هذه النسب مؤشراً إضافياً إلى فشل مؤسسات الدولة السورية في أن تكون معبرة عن حالة اجتماعية تضمينية، خالية من التمييز والإقصاء، خصوصاً وأن المؤسسات العامة عادة ما تكون من أكثر الأماكن التي يضطر فيها السكان للاختلاط خارج الدوائر المجتمعية التقليدية.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن نسبة المستجيبين من الديانة المسيحية كانت الأعلى بين بقية الأديان والطوائف في تعبيرها عن عدم تعرّضها لأي نوع من أنواع التمييز الهويّاتي داخل سوريا، وذلك بنسبة 27٪ منهم، أي أكثر بحوالي الـ 12٪ من نسبة السنة والعلويين والدروز. قد يُعزى ذلك إلى أنّ النسبة الأكبر من المسيحيين المستبينين كانوا من المقيمين خارج الأراضي السورية.

أكثر الأمكنة التي تعرضت فيها للتمييز داخل سوريا (الديانة/المذهب)

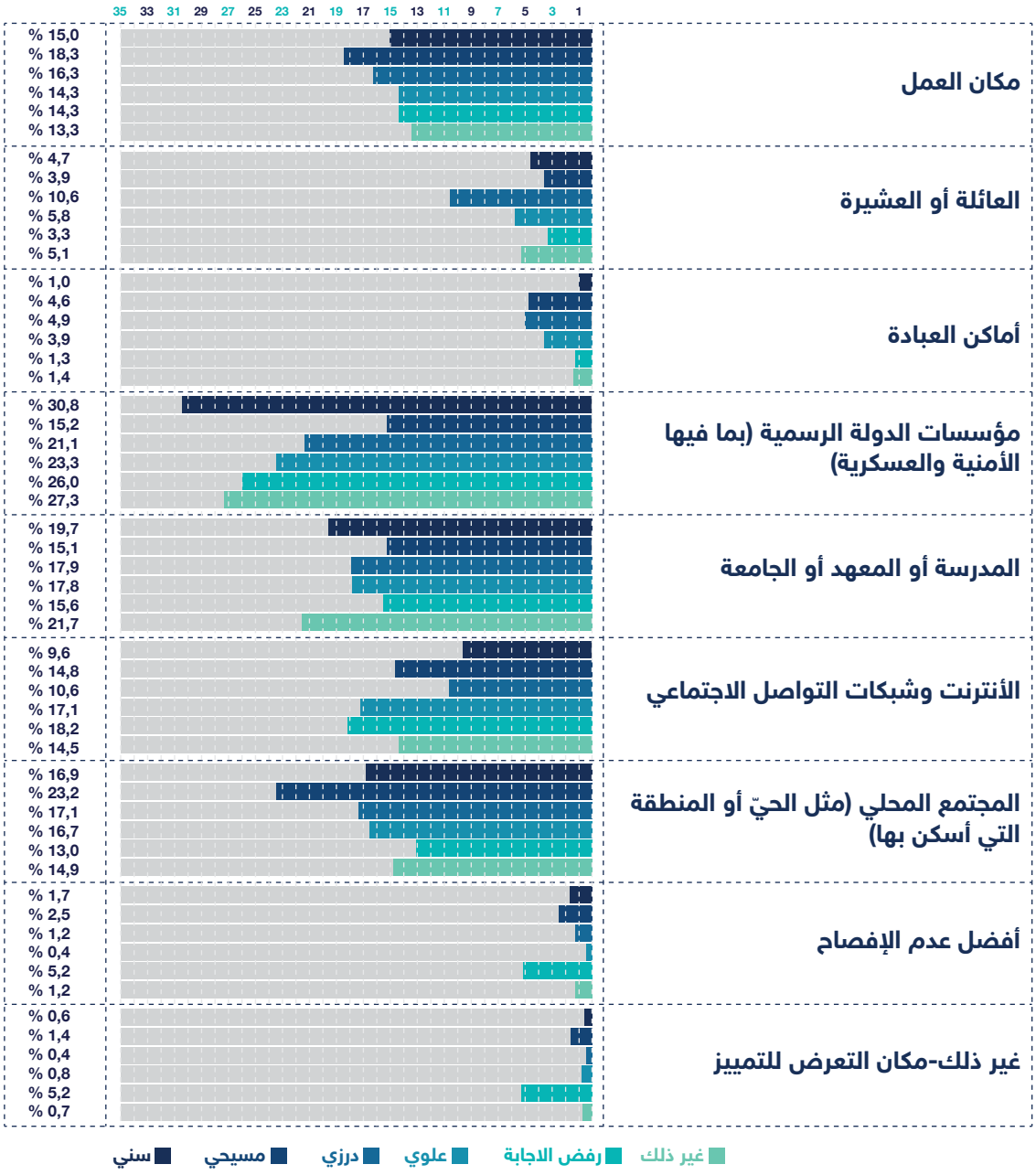

الشكل (12): أكثر الأماكن التي تعرّض لها المستبينون إلى تمييز هوياتي بناء على التوزيع الديني والمذهبي للعيّنة.

3. الأولويّات العامّة للعيّنة

حاولنا في هذا القسم من الاستبيان استخلاص مجموعة من المؤشرات الإحصائيّة حول أولويّات العيّنة المستبينة المتعلّقة بعدة قضايا سياسية واقتصادية وتنموية وحقوقية، على المدى القريب والمتوسط، وذلك من خلال عرض ست خيارات على العيّنة لترتيبها بحسب أولوياتهم وتفضيلاتهم الشخصيّة. وقد جاء ترتيب هذه الأولويات على الشكل التالي:

اختار ما يقارب الـ 38٪ من كامل العيّنة خيار «محاربة الفقر والفساد وتأمين التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي» كأهم الأولويات المستقبلية بالنسبة لهم. يليها في المرتبة الثانية خيار «الحرية الفردية والأمان الشخصي وحماية الممتلكات الخاصة» والذي وضعه 24.3٪ من العيّنة كثاني أهم الأولويات لهم. تبعه خيار «حريّة العقيدة وحماية حق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية وصون رموزهم الاجتماعية والدينية» بنسبة 16.8٪. في حين اختار ما نسبته الـ 18.3٪ من المستبينين خيار « المشاركة السياسية الحقيقية للأفراد بما يضمن المساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة» كأولويّة رابعة، يتبعها خيار «حريّة التعبير والتجمع والصحافة والإعلام» بنسبة 23.8٪ كأولويّة خامسة. وأخيراً، اختار ما نسبته الـ 27٪ من العيّنة خيار « العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين\ات والنازحين\ات» كآخر الأولويات، كما يبيّن **الشكل (13).**

كيف ترتب العبارات التالية من حيث الأولوية

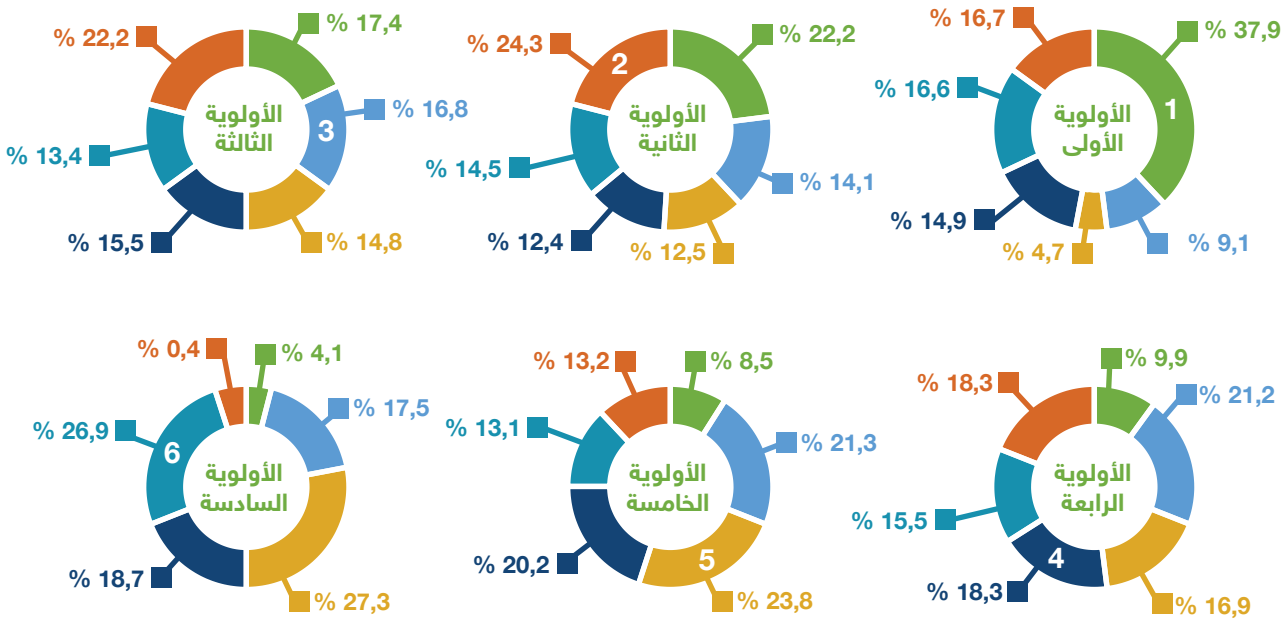

1 محاربة الفقر والفساد وتأمين التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي

2 الحرية الفردية والأمان والحماية الشخصية وحماية الممتلكات الخاصة

3 حرية العقيدة وحماية حق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية وصون رموزهم الاجتماعية والدينية

4 المشاركة السياسية الحقيقية للأفراد بما يضمن المساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة

5 حرية التعبير والتجمع والصحافة والإعلام

6 العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين/ات والنازحين/ات

الشكل (13): توزع الأولويات على كامل العيّنة.

إن النسب السابقة تعطي مؤشراً واضحاً حول أثر الانهيار الاقتصادي غير المسبوق في البلاد على أولويات السوريات و السوريين في المرحلة المقبلة. خصوصاً وأنّ هذا الانهيار ترافق مع عدة عوامل سياسية ومجتمعيّة، علّ أهمها يكمن في ترسيخ الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشبكات الزبائنية وأمراء الحرب، وانتشار واسع للفساد والمحسوبية، وسط تضخّم لسعر العملة السوريّة وارتفاع في نسب الفقر والبطالة، ونقص حاد في المواد والسلع الأساسيّة كالمحروقات والقمح والسكر.[3] هذا الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي، دفع بالنسبة الأكبر من العيّنة المستبينة إلى اختيار محاربة الفقر والفساد وضرورة خلق حالة متوازنة من التنمية الاقتصاديّة كأهم الأولويات بالنسبة لهم في المرحلة المقبلة، بشكل تفوّق على الأولويات المتعلّقة بالحقوق والحريات السياسية والاجتماعية والثقافية. ومما يعزز هذا الاستنتاج، اعتبار النسبة الأكبر من العيّنة، خصوصاً أولئك المقيمين خارج سوريا، أن العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والنازحين هي آخر الأولويّات بالنسبة لهم، بسبب شعورهم بأنّ هذه العودة مرتبطة بشكل وثيق مع تحسّن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والتنموية في أماكن سكنهم الأصليّة.

وعند مقارنة النتائج السابقة مع التوزع الجندري للعيّنة، وجدنا أنّ هناك تقارباً بين النساء والرجال حول أولوياتهم في المرحلة المقبلة. حيث اختار كلّ من الرجال والنساء خيار محاربة الفقر والفساد وتأمين التنمية الاقتصادية المتوازنة كأهم أولويّة بالنسبة لهم\نّ وذلك بنسبة قاربت الـ 38٪ للرجال والنساء معاً. كما وجدنا ارتفاعاً في نسبة النساء المستبينات اللواتي اخترن الحرية الفردية والأمان الشخصيّ وحماية الممتلكات الخاصّة كأولويّة ثانية بالنسبة لهنّ، وذلك بنسبة 18٪، مقارنة بـ 15٪ من الرجال.

يمكن تفسير التفاوت السابق بعاملين أساسيين. العامل الأول متعلّق بضعف الشعور بالأمان الشخصيّ عند النساء، وسط ارتفاع حاد في مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي بحقّهن خلال العشر سنوات السابقة، بالإضافة إلى تفتت شبكات الأمان الاجتماعية، والغياب التام لمؤسسات وجهات قانونية وحقوقية، رسمية أو غير رسمية، تستطيع تأمين الحماية المطلوبة للنساء، علاوة على انتشار السلاح الفرديّ بشكل غير مسبوق لدى الرجال دون أي ضوابط قانونيّة أو مجتمعيّة.[4] أما العامل الثاني فهو متعلّق بحماية الممتلكات الخاصة. حيث تشير عدد من التقارير والدراسات ذات الصلة بالسياق السوريّ أنه وعلى الرغم من الانتشار الواسع لحالات الاستيلاء غير القانوني على الملكيات العقارية عند شريحة واسعة من السوريين، إما من قبل النظام السوريّ أو من فصائل ومجموعات مسلحة على كامل الطيف السياسيّ والأيديولوجيّ،[5] إلّا أن النساء أكثر عرضة لسلب ملكياتهنّ الخاصة من قبل أزواجهنّ أو أفراد من عوائلهنّ، إما لأسباب متعلقة بالأعراف والتقاليد المجتمعيّة التمييزية ضد النساء، أو بسبب ضعف قدرة النساء في الوصول إلى جهات قانونية وقضائيّة مستقلّة ونزيهة قادرة على حماية حقوقهنّ في ملكياتهن العقارية الخاصة.[6]

---

3 تشارلز ليستر، 2021 سيكون عاماً حاسماً بالنسبة إلى سوريا، جريدة الشرق الأوسط، 12 يناير 2021.

4 WILPF and Dawlaty (2020). Sexual violence by force of arms against women in Syria: A tool of political repression, social dismantling and impoverishment of women and communities. Available at: https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2020/10/Sexual-violence-by-force-of-arms-against-women-in-Syria-t.pdf

5 NRC (2016). Housing Land and Property (HLP) in the Syrian Arab Republic. Available at: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/housing-land-and-property-hlp-in-the-syrian-arab-republic.pdf

6 NRC and UNHCR (2017). Displacement, housing land and property and access to civil documentation in the south of the Syrian Arab Republic. Available at: https://www.ecoi.net/en/file/local/1405606/1930_1503398808_final-nrc-displacement-hlp-and-civil-doc-s-syria-23-07-2017-en.pdf

يبيّن **الشكل (14)** انخفاضاً لدى أصحاب الدخل المرتفع والمرتفع جداً بما يتعلّق بأولوية محاربة الفقر وتأمين التنمية الاقتصادية، على حساب ارتفاع ملحوظ لديهم بما يتعلّق بقضيّة المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، والتي بلغت نسبتها حوالي الـ 21٪ عند أصحاب الدخل المرتفع و 34٪ عند أصحاب الدخل المرتفع جداً. هذه المؤشرات كانت متقاربة عند مقاطعتنا للنتائج مع التوزع الفرعي لمستويات التعليم، حيث وجدنا أن قضيّة محاربة الفقر وتأمين التنمية الاقتصادية المتوازنة كانت أولى الأولويات لمعظم الفئات المستبينة، خصوصاً لذوي التعليم المنخفض (40.3٪) أو غير المتعلمين (43.5٪)، في حين أن الأولويات الأخرى، كالمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، حصلت على نسب أعلى بشكل ملحوظ لدى أصحاب المستوى التعليمي المرتفع (16.2٪) والمرتفع جداً (27.4٪) مقارنة بذوي المستوى التعليمي المنخفض (8.4٪) أو غير المتعلمين (2.2٪) من العيّنة المستبينة

كيف ترتب العبارات التالية من حيث الأولوية كأولوية أولى بالنسبة لك (مستوى الدخل والمعيشة)

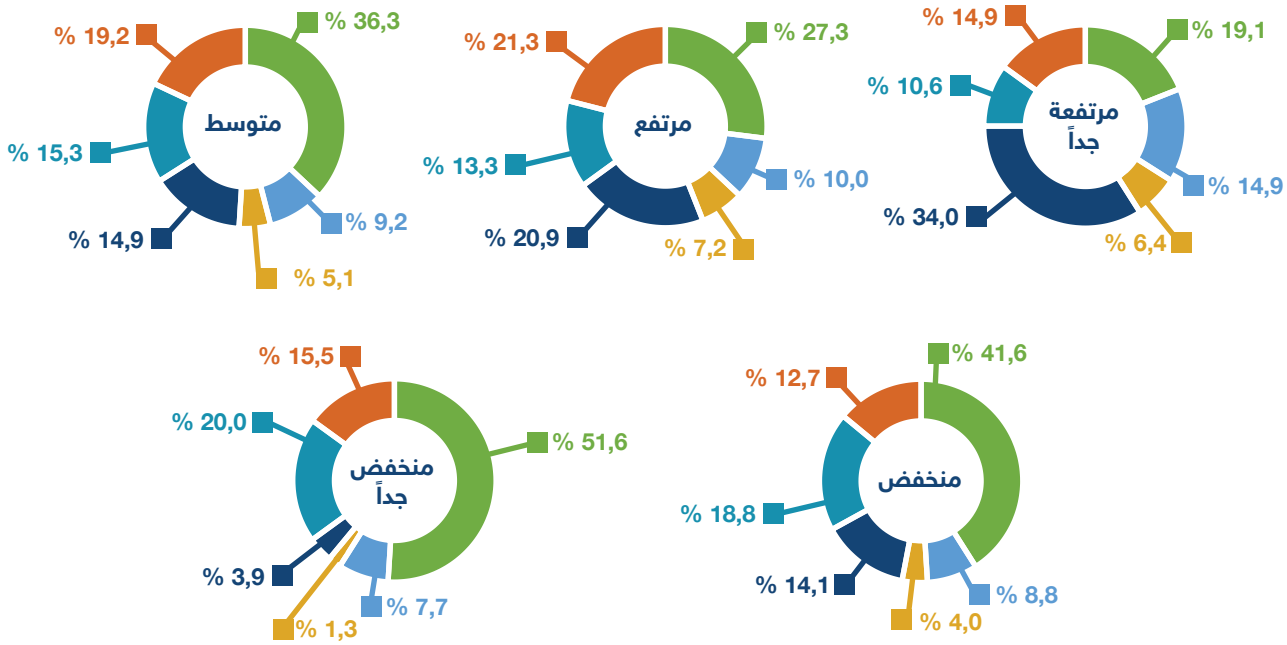

- محاربة الفقر والفساد وتأمين التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي
- حرية العقيدة وحماية حق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية وصون رموزهم الاجتماعية والدينية
- حرية التعبير والتجمع والصحافة والإعلام
- المشاركة السياسية الحقيقية للأفراد بما يضمن المساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة
- العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين/ات والنازحين/ات
- الحرية الفردية والأمان والحماية الشخصية وحماية الممتلكات الخاصة

الشكل (14): توزّع الأولويات بناء على مستوى الدخل والمعيشة للعيّنة المستبينة

أما بما يتعلّق بالتوزع القومي للعيّنة، وعلى الرغم من وجود خيار متعلّق بضمان حريّة العقيدة وحماية حق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية وصون رموزهم الاجتماعية، إلّا أنّ معظم القوميّات المستبينة اختارت قضية محاربة الفقر والفساد والتوازن في التنمية الاقتصادية لتكون في مقدمة أولويّاتها، بنسبة 39٪ عند العرب و 33٪ عند الكُرد وحوالي الـ 39٪ عند بقيّة الأقليّات القومية. وبشكل مشابه، فإنّ هذه الأولوية كانت عابرة للأديان والطوائف المستبينة، بنسبة 55٪ عند العلويين و حوالي الـ 45٪ عند المسيحيين و 39٪ عند الدروز و 36٪ عند السنة، كما يبيّن **الشكل (15).** هذه النسب قد تعزز استنتاجنا السابق بأنّ الأزمة المعيشية والانهيار الاقتصادي في سوريا يشغل حيّزاً كبيراً من هواجس معظم السوريين على اختلاف انتماءاتهم الهويّاتية، مما دفعهم للتركيز على الجوانب الاقتصادية كإحدى أهم الأولويات على المدى القريب والمتوسط.

كيف ترتب العبارات التالية من حيث الأولوية كأولوية أولى بالنسبة لك (الديانة / المذهب)

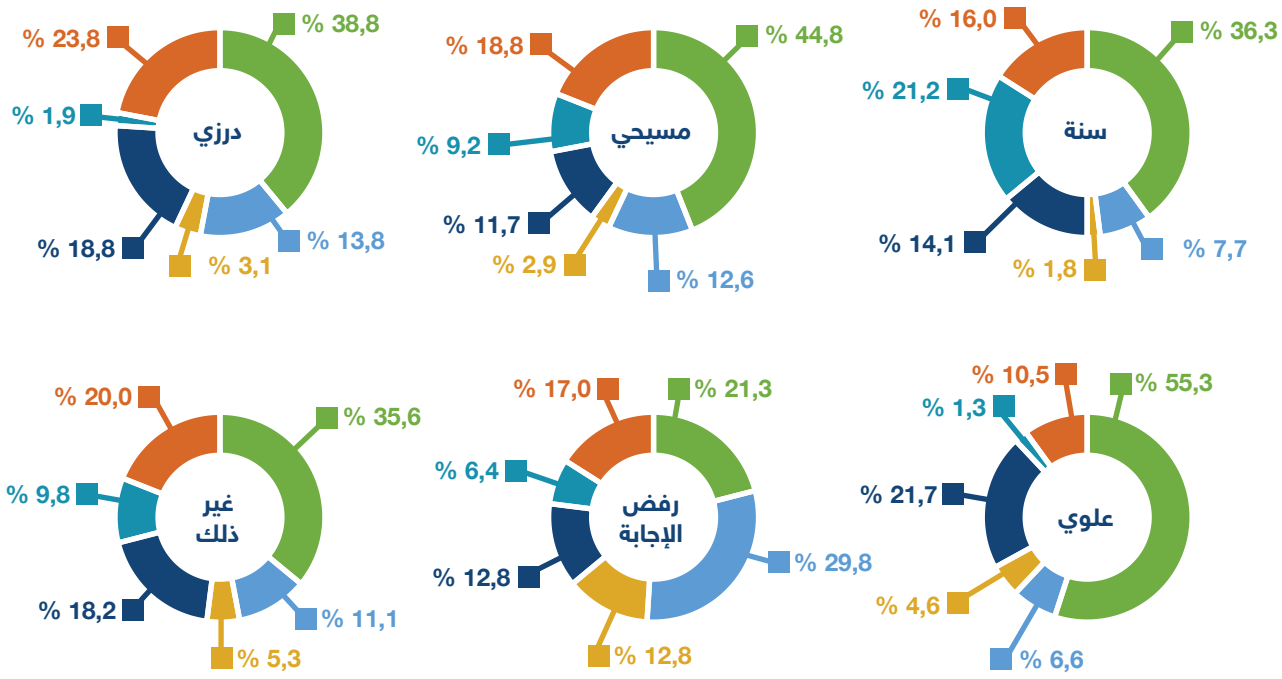

- محاربة الفقر والفساد وتأمين التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي
- حرية العقيدة وحماية حق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية وصون رموزهم الاجتماعية والدينية
- حرية التعبير والتجمع والصحافة والإعلام
- المشاركة السياسية الحقيقية للأفراد بما يضمن المساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة
- العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين/ات والنازحين/ات
- الحرية الفردية والأمان والحماية الشخصية وحماية الممتلكات الخاصة

الشكل (15): توزّع الأولويّات بناء على التوزع الديني والمذهبي للعيّنة

4. المساواة في الحقوق السياسية

قمنا في هذا القسم بقياس التوافقات والاختلافات للعيّنة بما يتعلّق بقضية التساوي في الحقوق السياسية، تحديداً بما يتعلّق بالمشاركة في الحياة العامة والحق في الترشح والانتخاب وتشكيل الأحزاب، وذلك بين السوريين والسوريّات على اختلاف انتماءاتهم وهوياتهم الفردية، القوميّة والدينية والجندريّة، وتوزعهم الجغرافيّ والمناطقيّ.

يبيّن الشكلين (16 و17) أنّ هناك حالة من الإجماع بين الأفراد المستبينين بما يتعلّق بالتساوي في تلك الحقوق السياسية لكافة القوميّات والإثنيّات (بنسبة 96.4٪) والأديان والطوائف السوريّة (بنسبة 95٪). وعند مقاطعتنا لإجابات هذين السؤالين مع الخلفيات القومية والدينية والطائفية والمستوى التعليمي والمعيشي للمستبينين، لم نجد أي فروقات جوهريّة ذات معنى إحصائيّ. بمعنى آخر، فإنّ الموافقة على ضرورة المساواة في الحقوق السياسيّة بغض النظر عن الانتماءات القومية أو الدينية كانت عابرة لمعظم المكوّنات القومية والدينية والشرائح الاقتصادية للعيّنة المستبينة.

يجب أن يكون كل السوريين متساويين في الحقوق السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم القومية

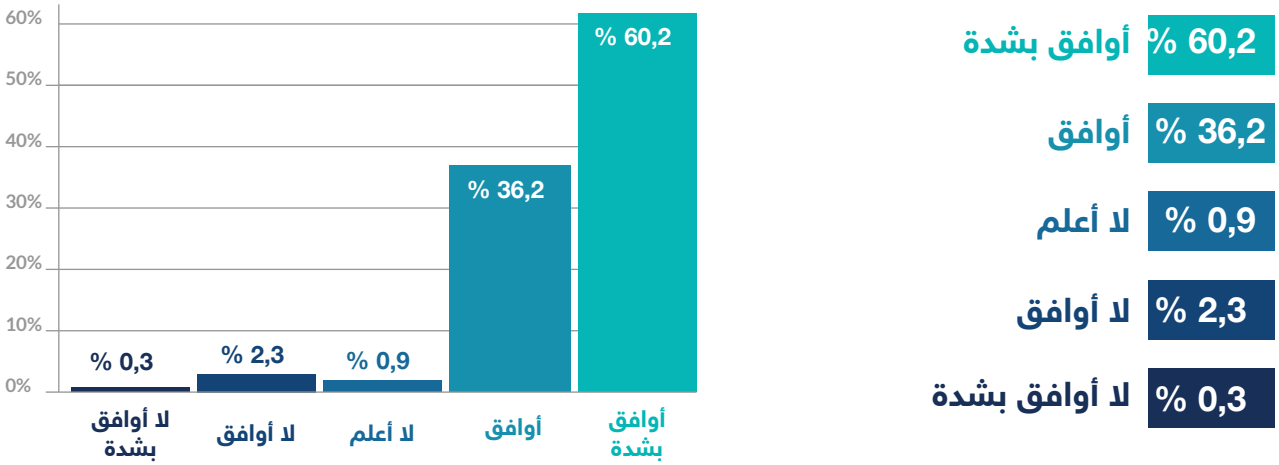

الشكل (16): المساواة في الحقوق السياسيّة في إطارها العام بغض النظر عن الانتماء القوميّة

يجب أن يكون كل السوريين متساويين في الحقوق السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الطائفية أو المذهبية

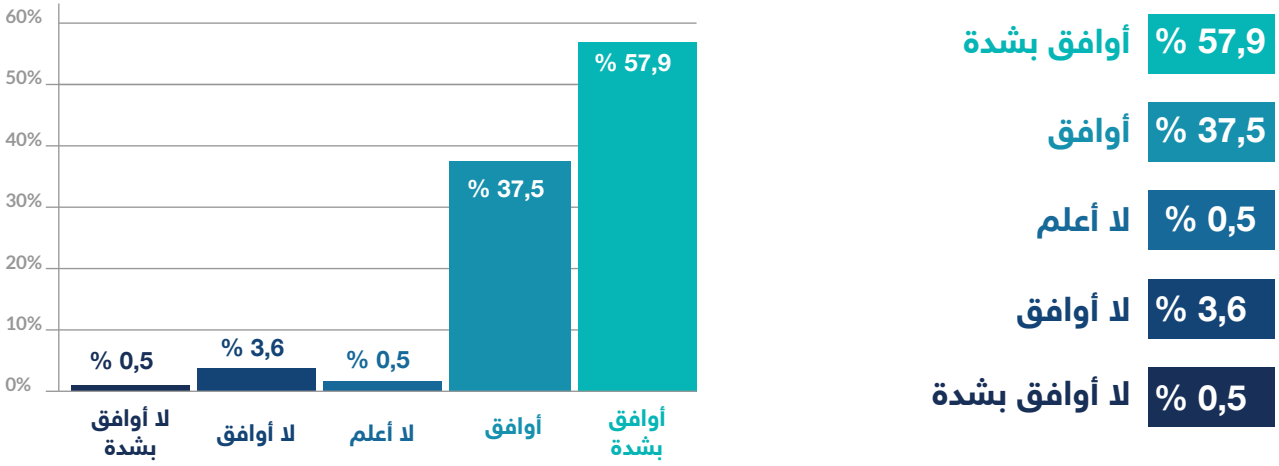

الشكل (17): المساواة في الحقوق السياسيّة في إطارها العام بغض النظر عن الانتماءات الدينية أو المذهبيّة أو الطائفيّة

هذه الاختلافات بدأت تتوضح بشكل أكبر عند سؤالنا عن التساوي في الحقوق السياسية بين الرجال والنساء. حيث يبين **الشكل (18)**، أنه وعلى الرغم من أن معظم المستجيبين أبدوا موافقتهم بنسبة تجاوزت الـ 85٪، إلّا أنّ نسبة عدم الموافقة ارتفعت إلى حوالي الـ 14٪ من مجمل العيّنة، مقارنة بـ 2.6٪ و4٪ فقط ممن أجابوا بعدم الموافقة على المساواة في الحقوق السياسية العابرة للقوميات والأديان. الأمر الذي دفعنا إلى تحليل نسب عدم الموافقة بشكل أدقّ وأكثر تفصيلاً بناءً على التوزّع الجندري والهوياتي والجغرافي للعيّنة.

للنساء حقوق سياسية متساوية مع الرجال

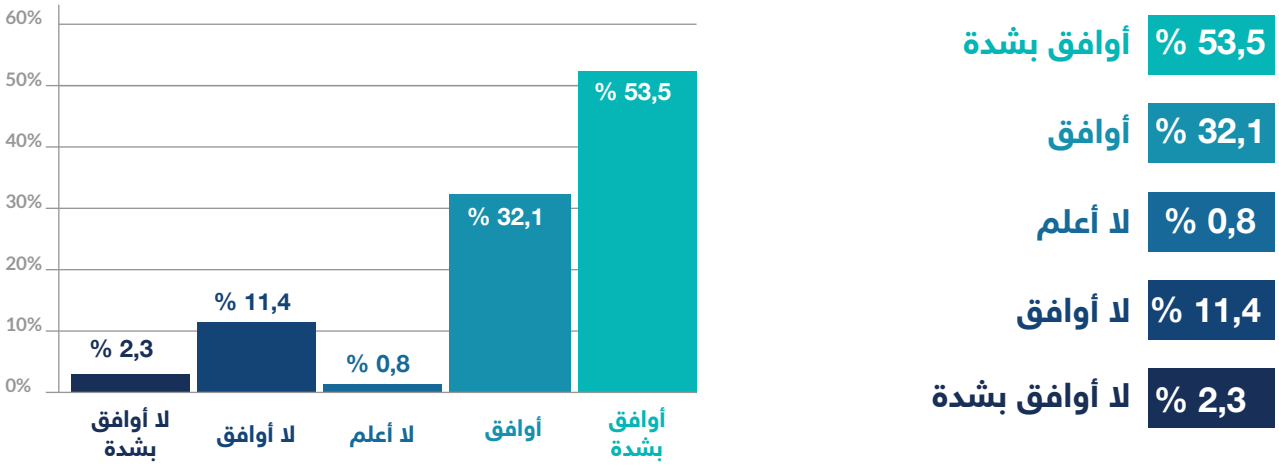

الشكل (18): المساواة الجندريّة في الحقوق السياسيّة بإطارها العام على كامل العيّنة المستبينة

يبيّن الشكل (19) بأن النسبة الأعلى لغير الموافقين على المساواة في الحقوق السياسيّة بين السوريين والسوريّات هم من الرجال، بنسبة تجاوزت الـ 20٪ من مجمل الرجال المستبينين. إضافة إلى ارتفاع نسب عدم الموافقة عند المقيمين داخل سوريا، بنسبة 15.5٪ مقارنة بـ 11٪ من المقيمين في الخارج، خصوصاً من ذوي المستويات المنخفضة تعليميّاً (23.5٪ من ذوي المستوى التعليمي المنخفض و14٪ من غير المتعلمين) والمنخفضة معيشياً (17٪ من أصحاب الدخل المنخفض و 16.8٪ من ذوي الدخل المنخفض جداً).

للنساء حقوق سياسية متساوية مع الرجال (الجنس)

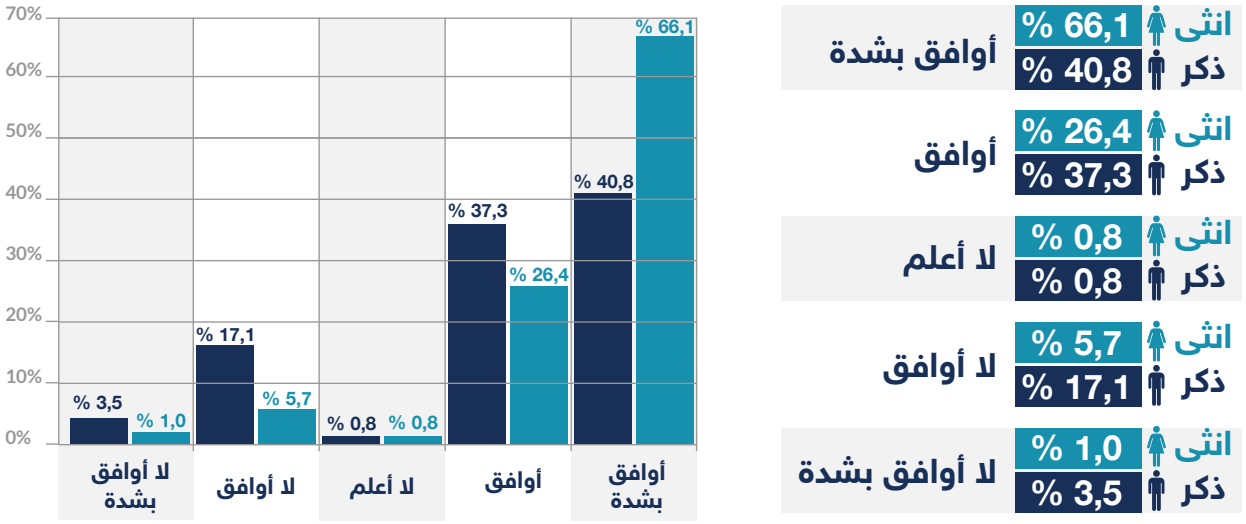

الشكل (19): المساواة الجندريّة في الحقوق السياسيّة في إطارها العام بناء على التوزع الجندري للعيّنة

تبيّن الأرقام الواردة في **الشكلين (20) و (21)**، أنّ نسب عدم الموافقة كانت الأكثر انخفاضاً لدى الكُرد (5٪) ومن ثم بقيّة الأقليّات القومية بنسبة لا تتجاوز الـ 9٪، بينما كان المستجيبون العرب من أعلى القوميات التي لم توافق على المساواة السياسية بين الرجال والنساء بنسبة 16.8٪. أما دينياً، فكانت نسب عدم الموافقة عند معظم الأقليات الدينية والمذهبية متقاربة نوعاً ما (7٪ عند المسيحيين، 6٪ عند العلويين وحوالي الـ 4٪ عند الدروز)، بينما كانت مرتفعة نسبياً لدى المستجيبين من الطائفة السنيّة بنسبة 17.6٪.

وعليه، تبيّن الأرقام والإحصائيات السابقة، أنّ هناك حالة عامة، أقرب للإجماع، بين الأفراد المستبينين حول ضرورة المساواة في الحقوق السياسيّة بغض النظر عن القومية أو الدين أو الطائفة. هذه الموافقة انخفضت بشكل ملحوظ عند الرجال بما يتعلق بالمساواة الجندرية في الحقوق السياسيّة في إطارها العام، خصوصاً عند أولئك المقيمين في الداخل السوري، ذوي النسب التعليمية والمعيشية المنخفضة والانتماء الديني العالي نسبياً. هذه الفئة المستبينة قد تعبّر عن حالة مجتمعيّة محافظة، متمسّكة بأعراف وتقاليد اجتماعيّة تمييزية بشكل كبير تجاه النساء، ليست بالضرورة ذات منشأ ديني أو قوميّ، لا ترى دوراً سياسياً حقيقياً للمرأة في الفضاء العام. لكنها، في الوقت نفسه، لا تبدوا بأنها الحالة المهيمنة على المزاج العام للسوريين بما يتعلّق بالمساواة بالحقوق السياسيّة الأساسيّة بين الجنسين.

للنساء حقوق متساوية مع الرجال (القومية)

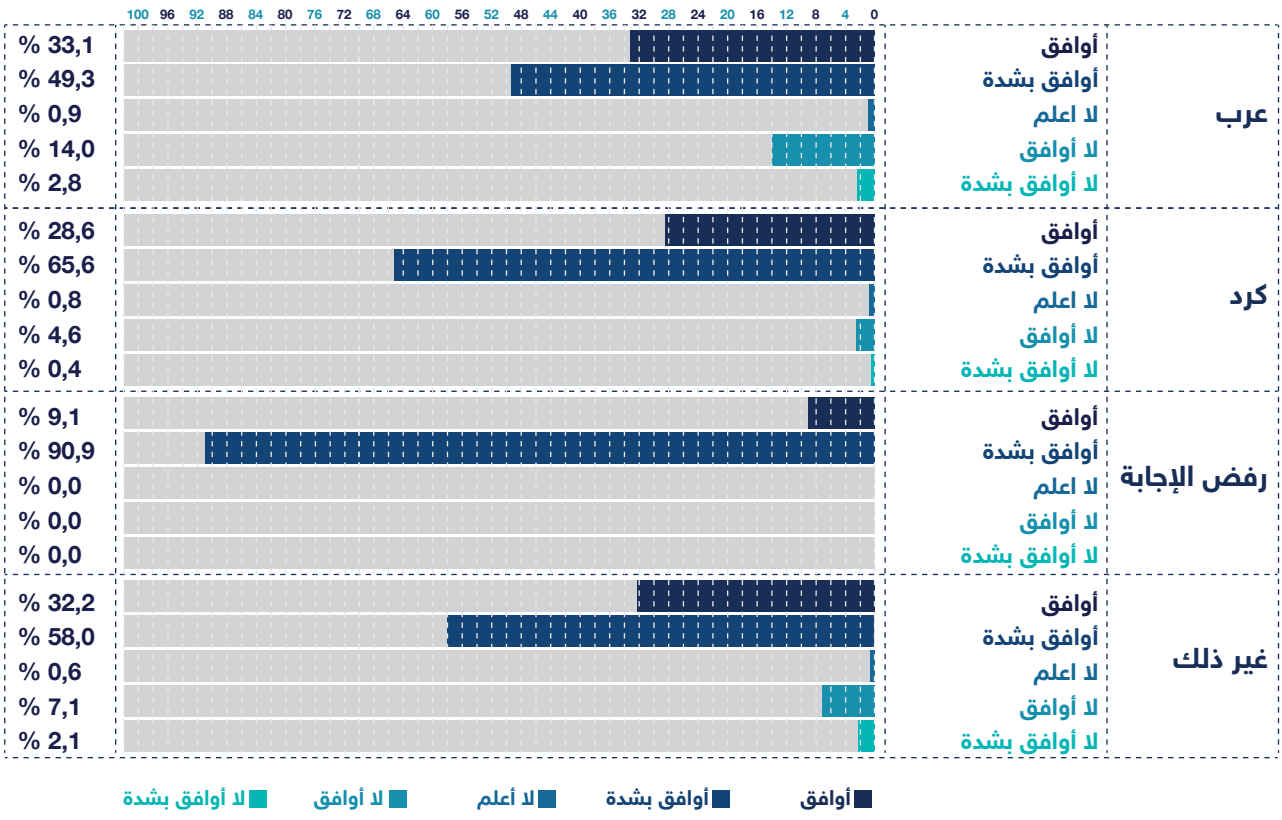

الشكل (20): المساواة الجندريّة في الحقوق السياسيّة في إطارها العام بناء على التوزع القوميّ والإثنيّ للعيّنة

للنساء حقوق سياسية متساوية مع الرجال (الديانة / المذهب)

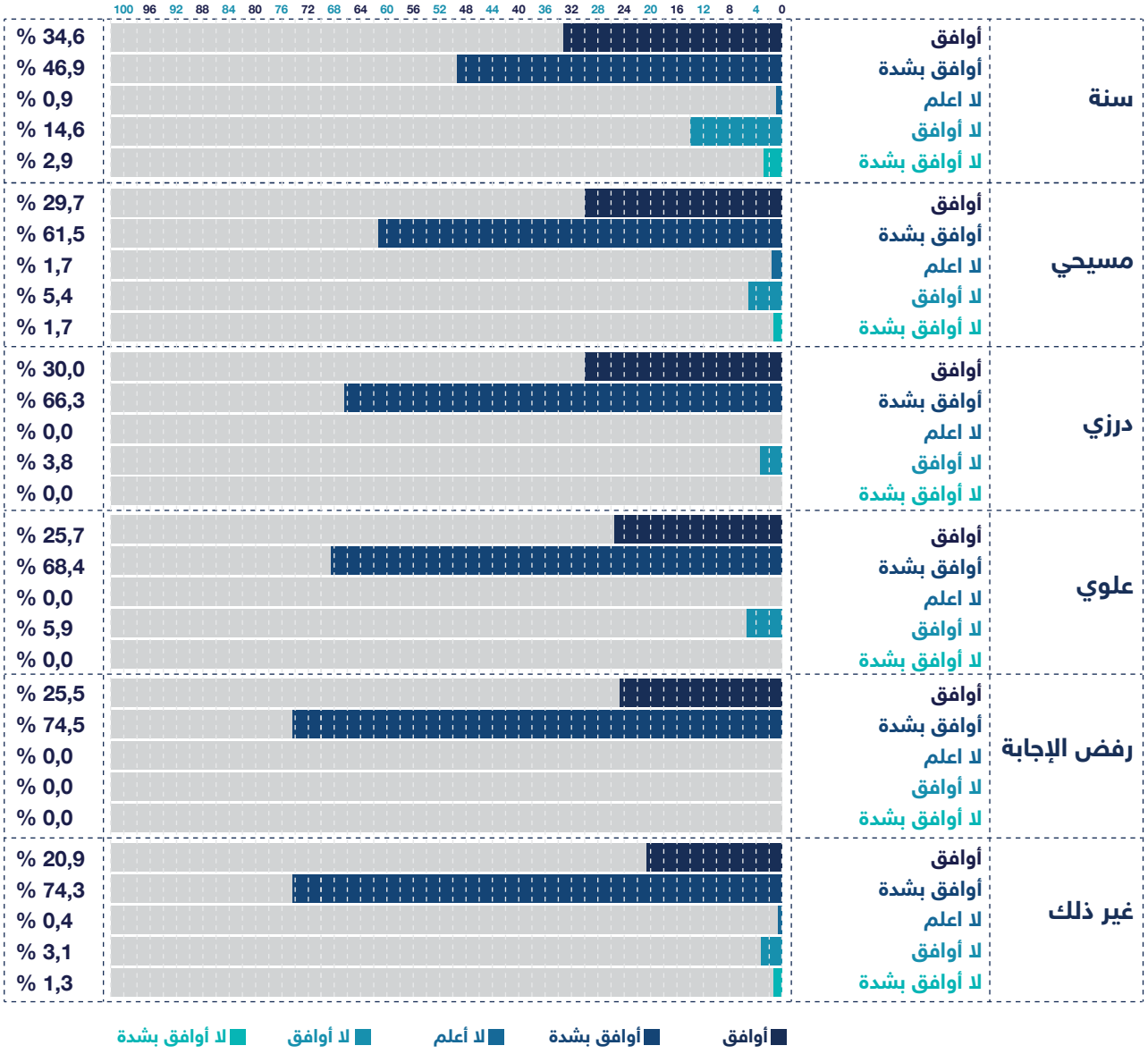

الشكل (21): المساواة الجندريّة في الحقوق السياسيّة في إطارها العام بناء على التوزع الديني والمذهبي والطائفي للعيّنة

5. الانتماء الهويّاتي والميول الانتخابية

في معظم سياقات النزاعات المحليّة، تكون للانتخابات الانتقالية في مرحلة ما بعد الاتفاق السياسيّ أهميّة بالغة في تحديد مستقبل الانتقال الديمقراطي والقدرة على ترسيخ الثقافة الديمقراطيّة في عمل مؤسسات الدولة وعلاقتها مع المجتمع المحلي. إضافة إلى كونها مؤشراً أساسياً على مستقبل وهامش الحريّات العامة، والمشاركة السياسيّة التضمينية والفاعلة. وفي السياق السوريّ، فإن الانتماءات والاستقطابات الأيديولوجية

والهوياتيّة الحادة، إضافة إلى الفوارق الجندريّة الواسعة في المساحات المتوفرة للعمل السياسيّ والمدنيّ سيكون لها التأثير الأكبر على التفضيلات الانتخابيّة لشرائح واسعة من السوريين والسوريّات، بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والطائفيّة. وعليه، حاولنا في هذا القسم من الاستبيان قياس مدى تأثير الانتماءات الهوياتيّة الفردية على السلوك الانتخابي في هذه الانتخابات الانتقالية، إن كان على صعيد دعم ترشّح امرأة لمنصب رئيس الجمهوريّة في المرحلة الانتقالية، أو تأثير دين المرشح لهذا المنصب على الميول الانتخابيّة للعيّنة المستبينة.

1 حق المرأة في رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية

يبيّن الشكل (22) انخفاضاً ملحوظاً، يقترب إلى الـ 16٪، في نسب الموافقة على ترشّح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية السوريّة في المرحلة الانتقالية عند مقارنته بالشكل (16) المتعلّق بالمساواة الجندرية في الحقوق السياسيّة في إطارها العام. حيث أبدى 69.4٪ من الأفراد المستبينين تأييدهم لترشَح امرأة لشغل هذا المنصب، مقارنة بـ 85٪ ممن عبّروا أن للنساء حقوق سياسيّة متساوية مع الرجال. ترافق ذلك مع ارتفاع نسب عدم الموافقة لترشح امرأة لرئاسة الدولة عند كلٍّ من الرجال والنساء معاً. ففي حين أبدت 6.7٪ من النساء المستبينات عدم موافقتهنّ على المساواة مع الرجال في الحقوق السياسيّة بإطارها العام، ارتفعت نسبة عدم الموافقة لديهنّ إلى ما يقارب الـ 18.4٪ عند سؤالهنّ عن تأييدهنّ لترشّح امرأة للرئاسة في مرحلة الانتقال السياسيّ. وبشكل مشابه، فإن نسبة الرجال الذين لا يؤيدون ترشّح امرأة لمنصب الرئاسة في مرحلة ما بعد الاتفاق السياسيّ بلغت حوالي الـ 39٪، كما هو موضّح في الشكل (23).

في حال إقامة انتخابات رئاسية مستقبلية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي يشارك فيها كل السوريين هل تؤيد ترشح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية؟

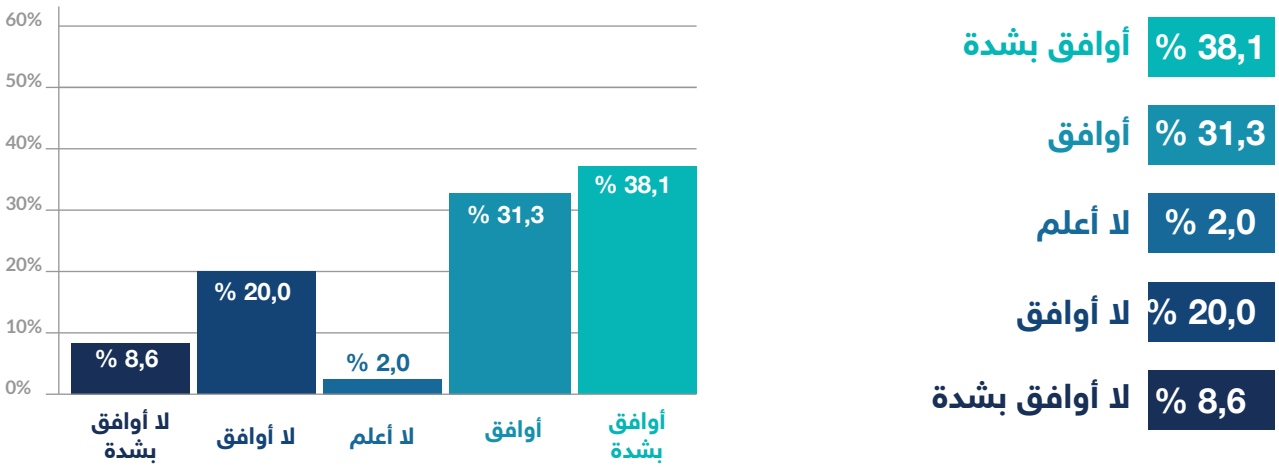

الشكل (22): نسبة تأييد ترشّح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية على كامل العيّنة.

في حال إقامة انتخابات رئاسية مستقبلية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي يشارك فيها كل السوريين، هل تؤيد ترشح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية؟ (الجنس)

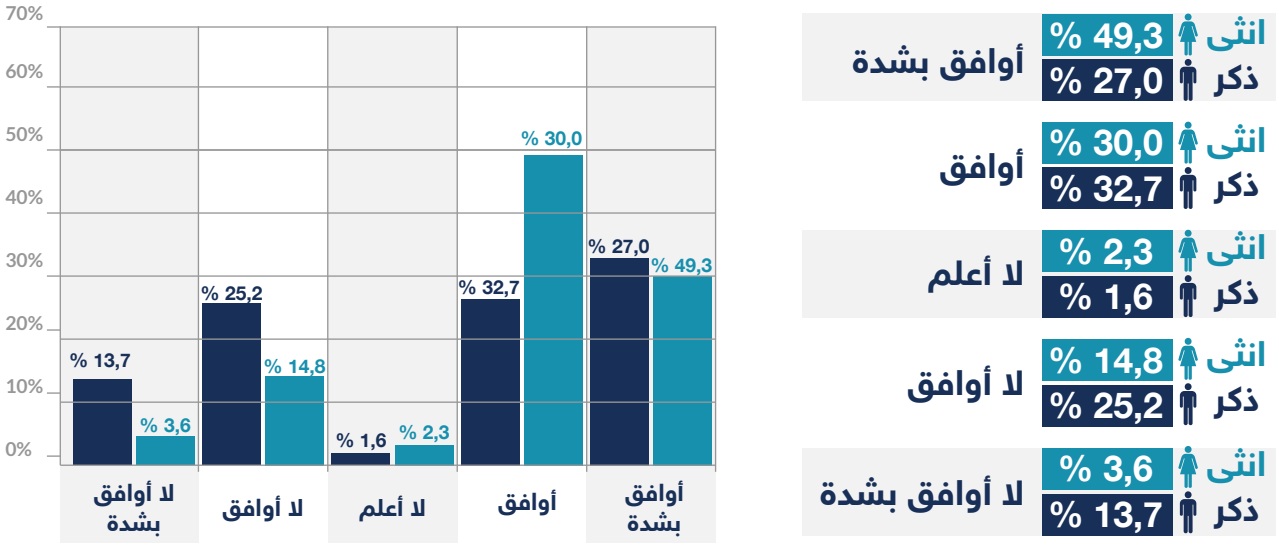

الشكل (23): نسبة تأييد ترشّح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية بناء على التوزع الجندري للعيّنة

وهنا تجدر الملاحظة، بأنّ نسبة غير المؤيدين لهذا الترشّح لم تقتصر على ذوي المستوى التعليمي المنخفض، كما هو الحال مع السؤال المتعلّق بالمساواة السياسية في إطارها العام بين الرجال والنساء. بل بيّنت أرقام الاستبيان أنّ هذا الرفض موجود أيضاً لدى أصحاب الشهادات المتوسطة والعليا. حيث بلغت نسب عدم التأييد 29٪ و 21.3٪ و 25.9٪ لدى أصحاب المستوى التعليمي المتوسط والمرتفع والمرتفع جداً، مقارنة بـ 13٪ و 11٪ و 6.5٪ لنفس هذه الفئات بما يتعلّق بالمساواة الجندريّة في الحقوق السياسيّة بإطارها العام.

أما بما يتعلّق بالانتماءات الدينية والطائفية والقومية، تبيّن أرقام الاستبيان أن نسبة عدم الموافقة ارتفعت بما معدله 12 – 14٪ على كامل العيّنة بما يتعلّق بترشح النساء لرئاسة الدولة في المرحلة الانتقاليّة، وذلك عند مقارنتها مع بنسب عدم الموافقة على المساواة الجندرية في الحقوق السياسيّة العامة. على سبيل المثال، في حين أبدى 5٪ من الكُرد عدم موافقتهم على المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسيّة العامة – النسبة الأقل بين القوميّات المستبينة – ارتفعت نسبة الرفض هذه إلى 17٪ عند سؤالهم عن تأييدهم لترشح امرأة لرئاسة سوريا في المرحلة الانتقاليّة، انظر إلى الشكلين (24) و (25).

في حال إقامة انتخابات رئاسية مستقبلية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي يشارك فيها كل السوريين، هل تؤيد ترشح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية؟ (القومية)

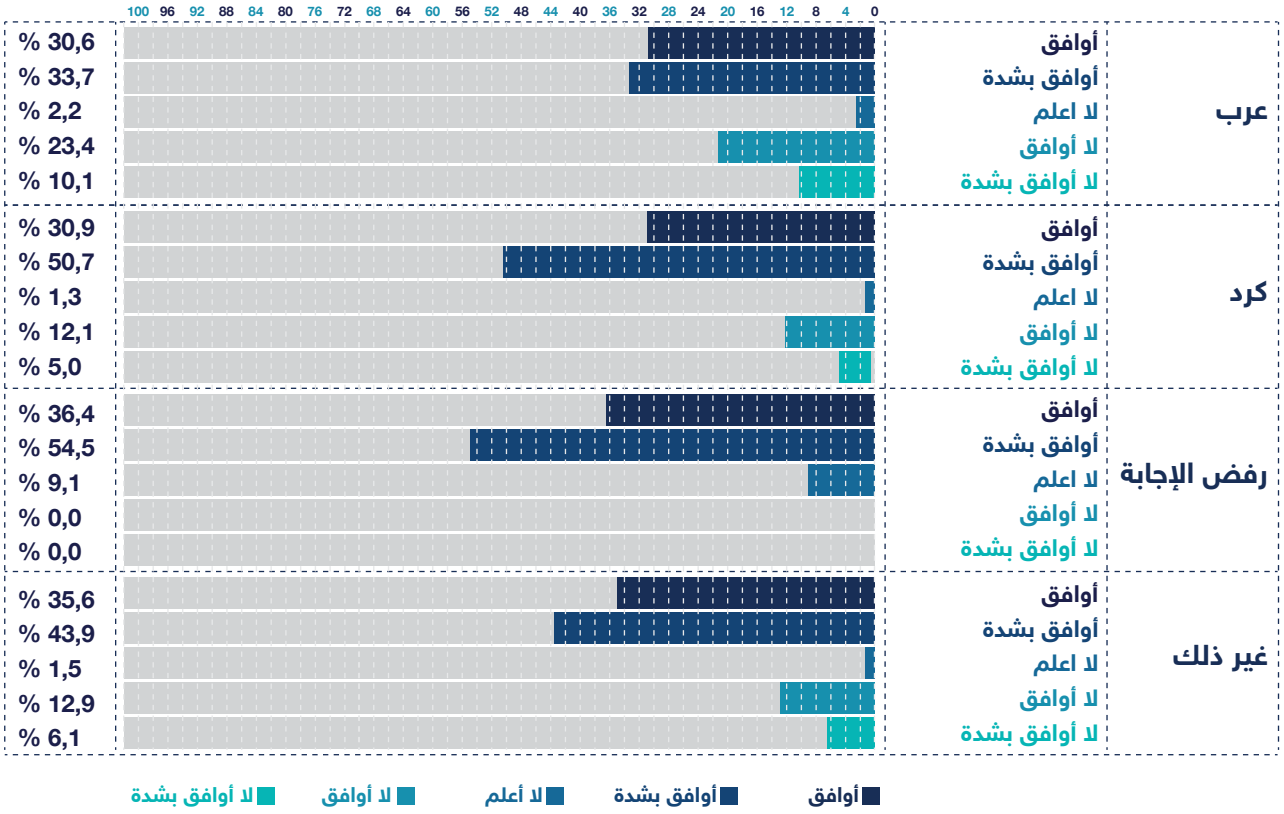

الشكل (24): نسبة تأييد ترشّح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية بناء على التوزع القوميّ والإثنيّ للعيّنة

إنّ الأرقام والنسب السابقة، دفعتنا لاستنتاج أنه وعلى الرغم من وجود حالة أقرب للإجماع بين العيّنة المستبينة على ضرورة المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسيّة في إطارها العام، إلّا أن هناك ضعف ثقة عام لدى نسبة كبيرة من السوريين والسوريات، على اختلاف قومياتهم وأديانهم، بتولّي امرأة لقيادة البلاد في مرحلة الانتقال السياسيّ. قد يُعزى ذلك إلى سببين أساسيين. الأول، هيمنة الرجال بشكل كبير على المشهد السياسيّ السوريّ منذ تأسيس الدولة السوريّة وحتى يومنا هذا، مما أدى إلى تحييد النساء من لعب دور سياسيّ قياديّ فاعل، وبالتالي تغييبهنّ من الذاكرة الجمعيّة السياسية عند شريحة واسعة من السوريين. السبب الثاني، وجود شعور عام بأنّ الفترة الانتقالية في سوريا ستكون بالغة التعقيد، الأمر الذي يحتاج إلى شخصيّة قياديّة بارزة وقويّة قادرة على تحقيق توافق محليّ وإقليميّ ودوليّ عليها، مما ولّد انطباعاً لدى عدد من السوريين بأنّ هذه الشخصية يجب أن تكون رجلاً، خصوصاً وأن المجتمع السوريّ بالعموم هو ذكوريّ الطابع، ويربط صفات القوّة والحزم والحنكة السياسيّة بالرجل، أو بالهويّة الذكوريّة عموماً، ولا يزال ينظر للنساء على أنهنّ «الجنس الناعم» غير المتمرّس بالعمل السياسيّ.

في حال إقامة انتخابات رئاسية مستقبلية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي يشارك فيها كل السوريين، هل تؤيد ترشح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية؟ (الديانة / المذهب)

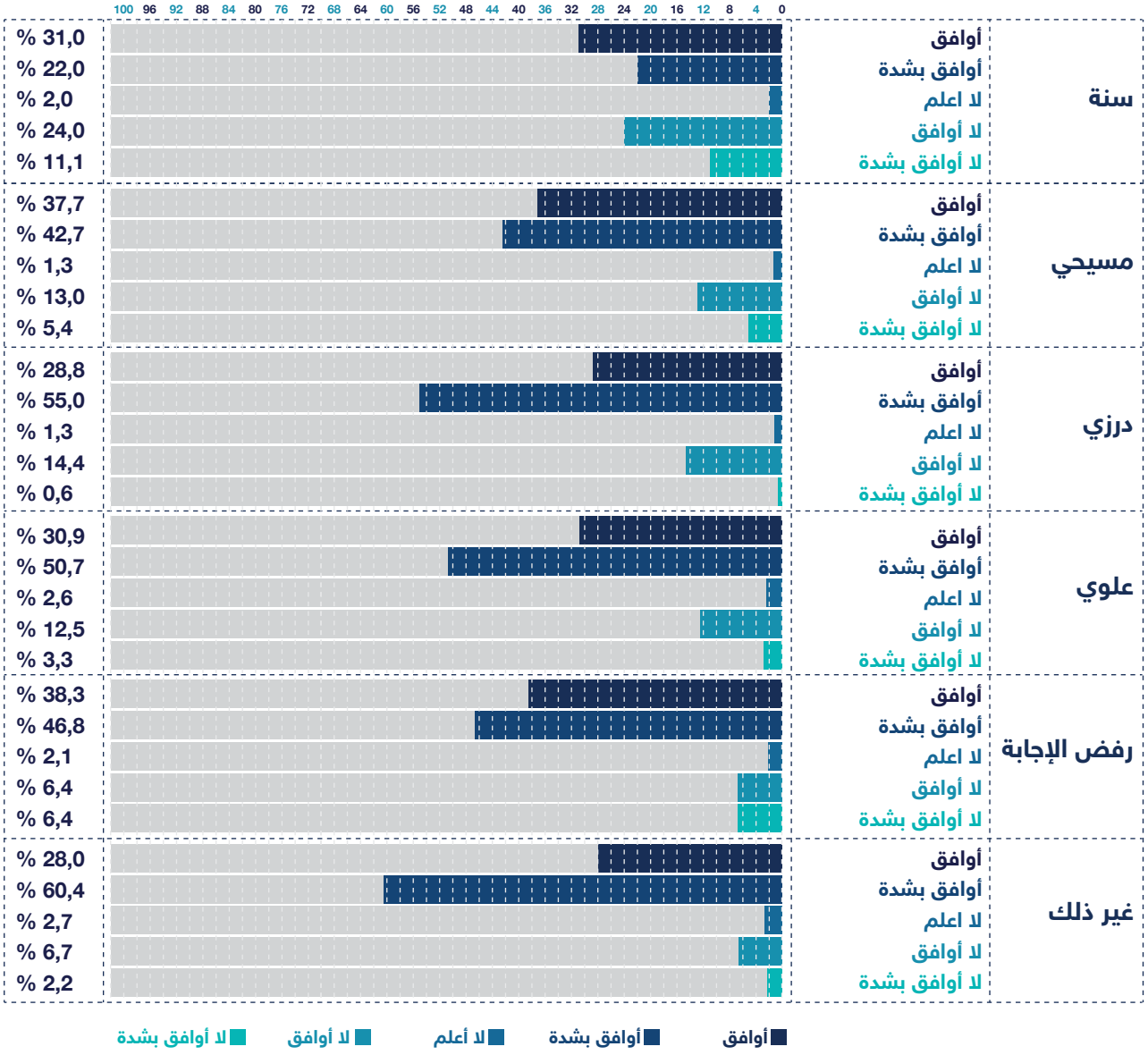

الشكل (25): نسبة تأييد ترشّح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية بناء على التوزع الديني والمذهبي والطائفيّ للعيّنة

2 دين رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية

تبيّن نتائج الاستبيان الموضحة في الشكل (26)، بأن دين رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقاليّة لا يشكل معياراً أساسياً لتحديد الميول الانتخابيّة لدى النسبة الأكبر من العيّنة المستبينة، وذلك بنسبة 56.3٪ مقابل حوالي الـ 40٪ ممن عبروا بأنّ الهويّة الدينية للمرشحين لهذا المنصب سيكون لها دور أساسيّ في تحديد

سلوكهم الانتخابيّ. علماً أن هذه النسب كانت متقاربة جداً بين المقيمين داخل سوريا وخارجها، بنسبة 57.6 ٪ و 55٪ على التوالي، وذلك على اختلاف المستويات التعليمية للمستبينين، مع فروقات إحصائيّة بسيطة بما يتعلّق بالوضع المعيشيّ.

في حال إقامة انتخابات رئاسية مستقبلية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي يشارك فيها كل السوريين، فإن دين المرشح لرئاسة الجمهورية سيكون له دور أساسي في تحديد ميولك الانتخابية

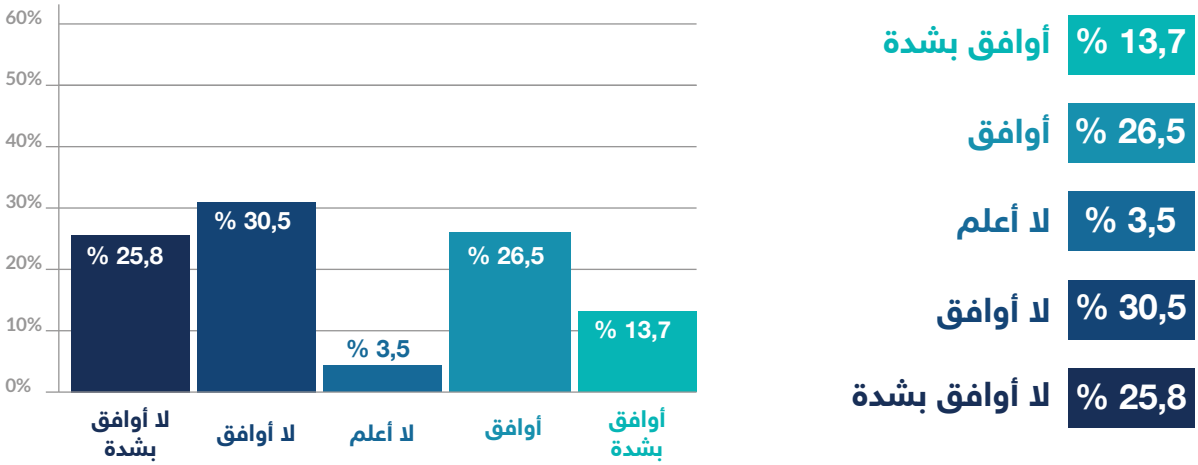

الشكل (26): تأثير دين المرشح لرئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية على الميول الانتخابيّة لكامل العيّنة المستبينة.

وعند النظر إلى الانتماء الديني والطائفي للعيّنة المستبيّنة – الشكل (27) - نجد بعض الاختلافات بين الأغلبيّة السنية وبقيّة الأقليّات الدينية والمذهبيّة. حيث عبّر 51٪ من السنة بأنّ دين مرشح رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقاليّة هو عامل أساسيّ بالنسبة لهم، مقارنة مع 20.5٪ من المسيحيين، و 22.4٪ من العلويين، و أقلّ من 10٪ من الدروز.

يمكن تفسير هذا الارتفاع ، باستغلال نظام الأسد، الأب والابن، منذ أكثر من خمسة عقود لسياسات الهويّة في سوريّا، تحديداً بما يتعلّق بإيلاء مناصب عليا في الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية والأمنية، لشبكات زبائنية وأخرى عائليّة مرتبطة بالعائلة الحاكمة، المنتمية للأقليّة العلويّة وسط مجتمع ذو أغلبية سنيّة. إضافة إلى تنامي الشعور بالمظلوميّة الدينية لدى السوريين السنة خلال سنوات النزاع العشر الماضية، وما نتج عنها من تدمير وتشريد وتهجير لمدن وقرى ومناطق ذات أغلبيّة سنية.

في حال إقامة انتخابات رئاسية مستقبلية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي يشارك فيها كل السوريين، فإن دين المرشح لرئاسة الجمهورية سيكون له دور أساسي في تحديد ميولك الانتخابية

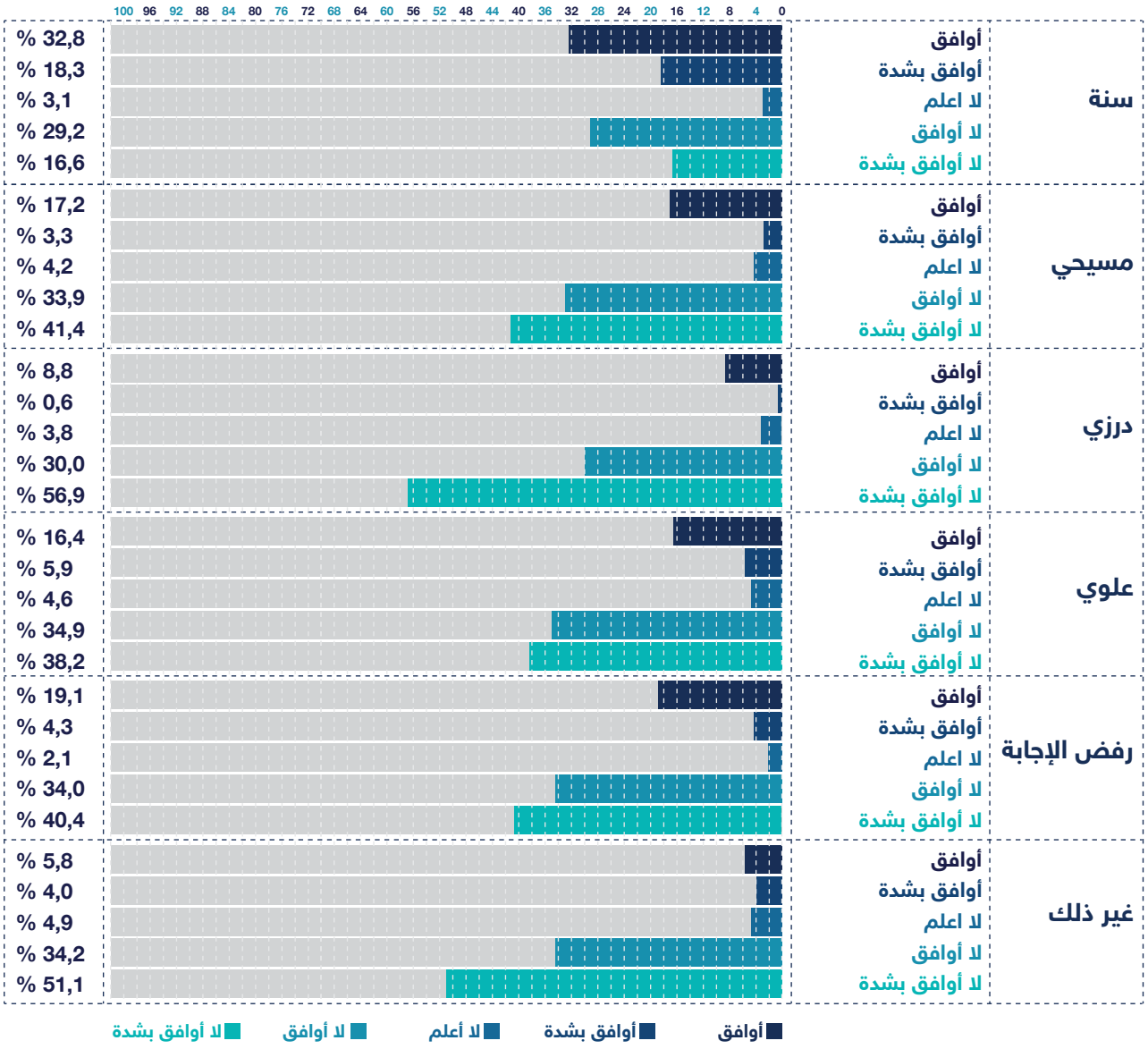

الشكل (27): تأثير دين المرشح لرئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية على الميول الانتخابيّة بناء على التوزّع الديني والمذهبي للعيّنة.

قوميّاً، فإنّ النسبة الأعلى للعرب والكُرد ممن تم استبيانهم لم يجدوا بأنّ دين رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقاليّة سيكون مؤثراً على ميولهم الانتخابيّة، وذلك بنسبة 50٪ عند العرب و 73٪ عند الكُرد و حوالي الـ 65٪ عند بقيّة القوميّات، كما هو موضّح في الشكل (28). أما عن ارتفاع نسبة العرب المستبينين ممن عبّروا عن تمسّكهم بدين رئيس الدولة، فإنه قد يعود بشكل أساسيّ إلى حدة الاستقطاب القوميّ في النزاع

السوريّ الناتج عن تنامي السيطرة العسكريّة والسياسيّة لفصائل عسكريّة وأحزاب سياسيّة هوياتيّة الطابع، ذات أغلبية كردية، على مناطق واسعة من الجغرافية السوريّة، تحديداً في شمال شرق سوريا، مع تراجع كبير للسيطرة السياسية والعسكريّة لفصائل مسلحة ذات أغلبيّة عربيّة. الأمر الذي قد يكون أدى إلى توليد شعور بالمظلوميّة بالسياسيّة عند فئة كبيرة من العرب، السنة تحديداً، دفعهم للتمسّك بدين رئيس الدولة بنسبة أعلى، إلى حد ما، من بقيّة الأقليّات القومية والدينية.

في حال إقامة انتخابات رئاسية مستقبلية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي يشارك فيها كل السوريين، فإن دين المرشح لرئاسة الجمهورية سيكون له دور أساسي في تحديد ميولك الانتخابية

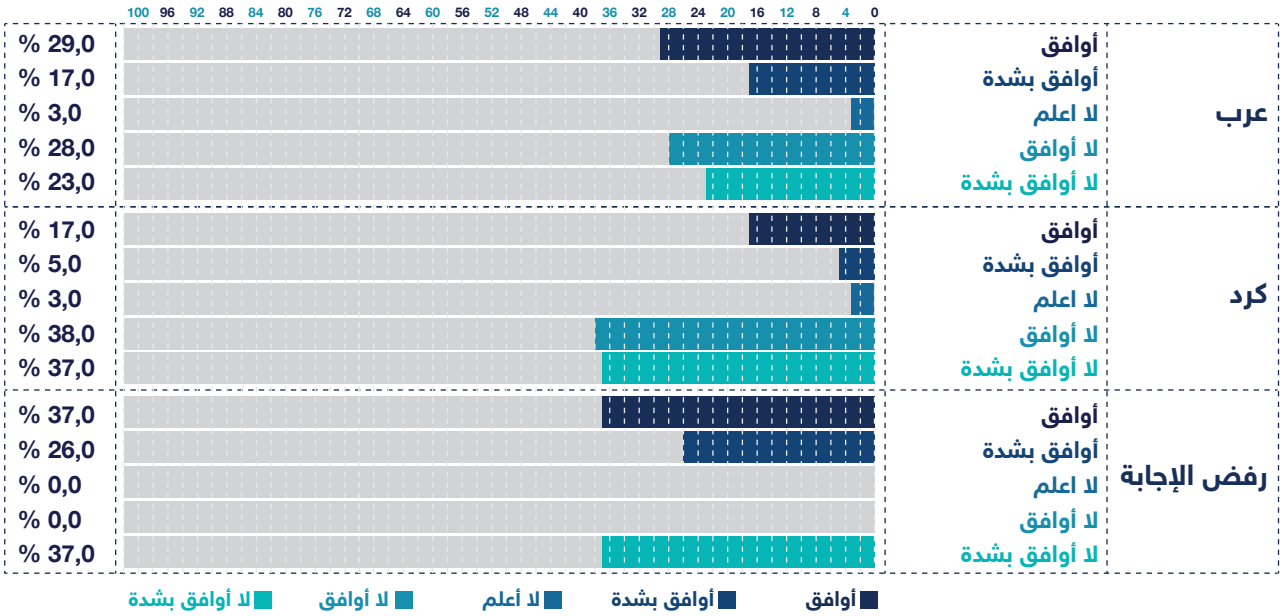

الشكل (28): تأثير دين المرشح لرئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية على الميول الانتخابيّة بناء على التوزّع القوميّ والإثنيّ للعيّنة

6. المساواة في الحقوق الاقتصاديّة

يبيّن الشكلين (29) و (30)، أن هناك حالة من الإجماع على كامل العيّنة المستبينة بما يتعلّق بضرورة المساواة في الحقوق الاقتصادية، كحق العمل والتساوي في التنمية الاقتصادية والأجور العادلة وحماية الممتلكات الخاصة، بغض النظر عن الانتماءات القومية أو الدينية أو المذهبيّة. هذا الإجماع تعدى نسبة الـ 98٪ بما يتعلّق بالمساواة القومية في الحقوق الاقتصادية، وبلغ حوالي الـ 97.6٪ بما يتعلّق بالمساواة الدينية والمذهبية في تلك الحقوق. وعند مقاطعة نتائج هذين السؤالين مع متغيّرات الجنس والمستوى التعليمي ومستوى المعيشة والانتماء القومي والديني لم نجد أي فروقات إحصائية ذات معنى مغايرة للنتيجة العامة على كامل مستوى العيّنة.

يجب أن يكون كل السوريين متساويين في الحقوق الاقتصادية بغض النظر عن انتماءاتهم القومية

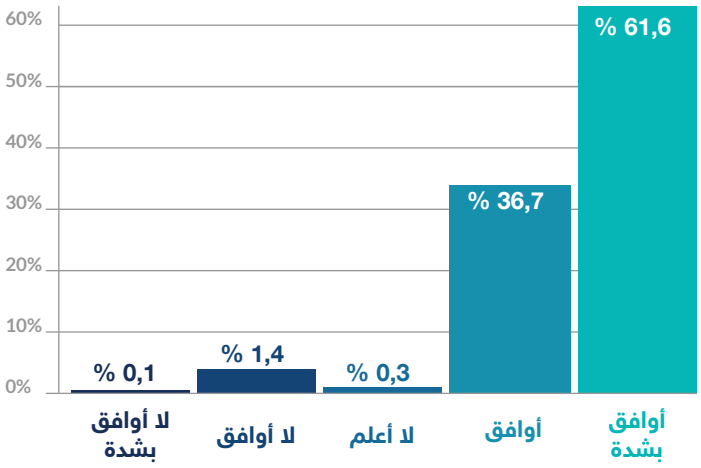

أوافق بشدة	% 61,6
أوافق	% 36,7
لا أعلم	% 0,3
لا أوافق	% 1,4
لا أوافق بشدة	% 0,1

الشكل (29): المساواة في الحقوق الاقتصادية بغض النظر عن الانتماءات القوميّة للعيّنة المستبينة

يجب أن يكون كل السوريين متساويين في الحقوق الاقتصادية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الطائفية

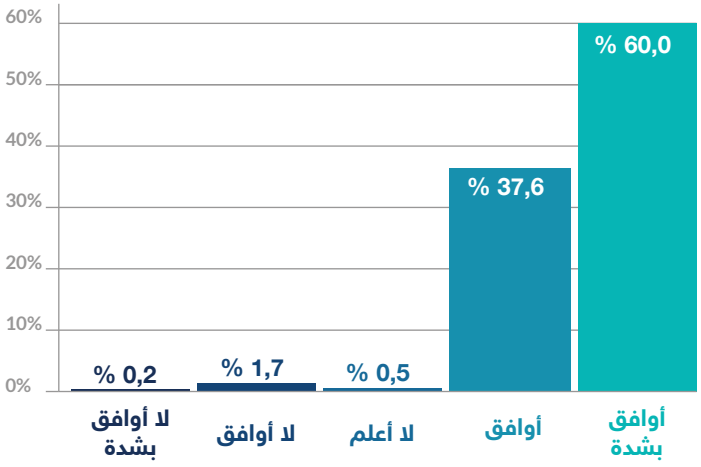

أوافق بشدة	% 60,0
أوافق	% 37,6
لا أعلم	% 0,5
لا أوافق	% 1,7
لا أوافق بشدة	% 0,2

الشكل (30): المساواة في الحقوق الاقتصادية بغض النظر عن الانتماءات الدينية والمذهبيّة والطائفية للعيّنة المستبينة

أما بما يتعلّق بالمساواة في الحقوق الاقتصادية بين الرجال والنساء، يبيّن الشكل (31) ارتفاعاً في نسبة عدم الموافقين على المساواة الجندرية في الحقوق الاقتصادية، والتي بلغت 8٪، خصوصاً عند الرجال. حيث أجاب 13.7٪ منهم بعدم الموافقة مقابل 2.6٪ من النساء اللواتي رفضن المساواة في الحقوق الاقتصادية.

للنساء حقوق اقتصادية متساوية مع الرجال (الجنس)

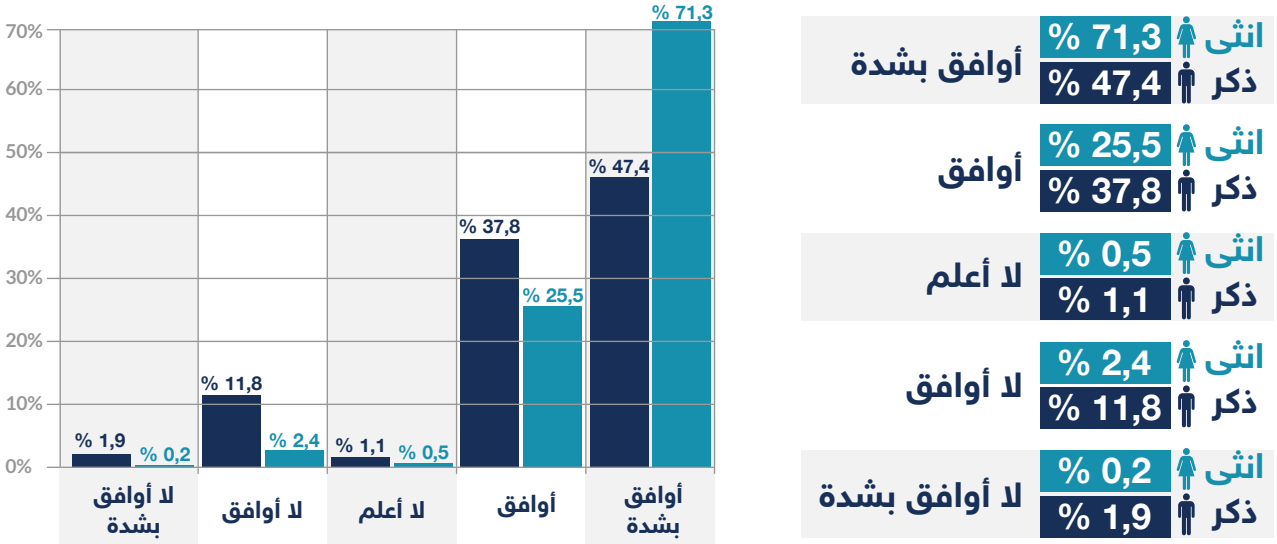

الشكل (31): المساواة الجندريّة في الحقوق الاقتصادية بناء على التوزيع الجندريّ للعيّنة المستبينة

وعند مقارنة نسب عدم الموافقة بين المساواة الجندرية في الحقوق الاقتصادية وتلك المتعلّقة في الحقوق السياسيّة – المبيّنة سابقاً في الشكل (19) - نجدّ أن نسبة الرجال من غير الموافقين على المساواة الجندريّة في الحقوق السياسيّة كانت أعلى بحوالي الـ 7٪ مقارنة بالحقوق الاقتصاديّة. بمعنى آخر، فإنّ هذه المقارنة تعطي مؤشراً بأنّ الرجال أقلّ رفضاً للمساواة بينهم وبين النساء في الحقوق الاقتصادية مقارنة بالمساواة السياسيّة.

يمكن إرجاع ذلك إلى ظروف النزاع الحاليّ، حيث تبيّن عدد من الدراسات التي أجريت على عدد من الدول التي تشهد حالات نزاع محليّة عنيفة، بأنّ نسبة النساء اللواتي ينخرطن بسوق العمل، الرسميّ أو غير الرسميّ، في مرحلة النزاع عادة ما تتجاوز نسبتهنّ في مرحلة ما قبل النزاع، و قد تتجاوز في عدد من الحالات نسبة الرجال أنفسهم.[7] وذلك بسبب أن نسبة الرجال الذين يتركون أعمالهم الاعتيادية للمشاركة في المعارك والأعمال القتاليّة تكون أعلى بكثير من النساء، مما يولّد حالة من الفراغ الاقتصاديّ الذي عادة ما تملؤه النساء اللواتي يصبحنّ المعيل الأساسيّ لأنفسهنّ ولعائلاتهنّ. هذا التغيّر في الديناميّات الاقتصادية والمعيشية الناتجة عن ظروف الحرب عادة ما تستمر إلى مرحلة ما بعد النزاع، والتي تشهد في كثير من الحالات تواجداً اقتصادياً وسياسيّاً أعلى للنساء مقارنة بسياقات ما قبل النزاع، حتى في المجتمعات التقليدية ذات الطابع الذكوري المهيمن.[9]

7 Menon, N. and van der Meulen Rodgers, Y. (2015). War and Women's Work: Evidence from the Conflict in Nepal. Journal of Conflict Resolution, 59(1), pp. 51–73. doi: 10.1177/0022002713498699.

8 Acemoglu, D., Autor D. And Lyle, D. (2004). Women, War, and Wages: The Effect of Female Labor Supply on the Wage Structure at Midcentury. Journal of Political Economy 112 (3): 497–551.

9 Christiana, S. (2006). The role of women in economic transformation: market women in Sierra Leone. Conflict, Security & Development, 6:3, 411-423, DOI: 10.1080/14678800600933571

في السياق السوريّ، وعلى الرغم من قلّة الأبحاث النوعيّة المعمّقة المتعلقة بتغيير الأدوار الاقتصادية للنساء السوريات في ظل الحرب الدائرة، إلا أنّ عدداً من التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني السوريّة، النسوية منها تحديداً، تشير إلى التغيّرات الكبيرة التي طرأت على الأنماط الجندريّة التقليدية للنساء، نتيجة لزيادة الأعباء الاقتصادية عليهنّ بسبب ظروف النزوح واللجوء والأعمال القتالية الدائرة، الأمر الذي دفعهنّ للعب أدوار اقتصادية أكثر وضوحاً، ودخولهنّ إلى مهن وحِرَف عادة ما تربطها الأعراف والتقاليد المجتمعية بالرجال.

بالعودة إلى المؤشرات الإحصائيّة للعيّنة، فإن ارتفاع نسبة الرجال من الذين أبدوا موافقتهم على المساواة الجندرية في الحقوق الاقتصادية مقارنة بتلك السياسيّة، يدفعنا لاستنتاج بأنّ الرجال يبدون ميلاً أكثر للمساواة الجندرية عندما تكون هذه المساواة تصبّ في مصلحتهم الخاصّة، كتقبل أكبر لحق النساء في العمل لأنه يؤدي إلى زيادة دخل الأسرة وتحسين الحالة المعيشية لها. بينما ينخفض هذا الميول عند الحديث عن الأمور السياسيّة، حيث يجد عدد كبير من الرجال أن زيادة دور النساء في الحياة العامة قد يخلق حالة من المنافسة السياسيّة، التي قد لا تصب بالضرورة في المصلحة الشخصيّة للرجال.[10]

7. المساواة في الحقوق المدنيّة

حاولنا في هذا القسم دراسة تأثير الانتماءات الهوياتيّة للعيّنة المستبيّنة على انطباعاتهم المتعلّقة بمجموعة من الحقوق المدنيّة. ونظراً لتعدد التعريفات والمحددات والأنماط، القانونية والمجتمعيّة والسياسيّة، لتلك الحقوق، قمنا باختيار ثلاث محددات أساسيّة لها، والتي قد تحمل مؤشرات إحصائيّة ذات علاقة مباشرة بالاستقطاب الهوياتي والسياسيّ السوريّ وتأثيره على انطباعات المواطنة المتساوية في الحقوق المدنية. هذه المحددات كانت: 1) المساواة في حق العودة الآمنة والطوعيّة والكريمة لكل اللاجئين واللاجئات والنازحين والنازحات على اختلاف مشاربهم القومية والدينية والمذهبيّة ومواقفهم وميولهم السياسيّة، 2) حق النساء السوريات المطلق بمنح جنسيتهنّ السوريّة لأولادهم، إسوة بالرجال، 3) الحق في استرداد الجنسية السورية لكلّ من حرم منها إما لأسباب قوميّة، كالكُرد السوريين على سبيل المثال، أو لأسباب سياسيّة، كالمعارضين السياسيين للنظام السوريّ. فيما يليّ نبيّن أهم النتائج الإحصائية لهذه المحددات العامة.

10 زهراء علي. (2019). العدالة الجندريّة وإنتاج المعرفة النسوية في سوريا. مؤسسة النساء الآن للتنمية.

1 حق العودة الآمنة والطوعيّة والكريمة

تبيّن نتائج الاستبيان على كامل العيّنة، المبيّنة في الشكلين (32) و (33)، أن هناك حالة من الإجماع بين كامل المستبينين على ضرورة التساوي في حق العودة الآمنة والطوعيّة والكريمة لكل السوريين والسوريّات على مختلف انتماءاتهم الدينية و الطائفيّة و القوميّة، بنسب بلغت الـ 98.5٪ لحق العودة المتساوية بين القوميّات والإثنيّات، و 97.2٪ للمساواة بين الأديان والطوائف في العودة إلى أماكن سكناهم الأصليّة. ولم نجد أي مؤشرات إحصائيّة ذات معنى عند مقاطعتنا لهذه النتائج مع التوزّع الديني و القومي و الجندري و المعيشي والتعليمي للعيّنة المدروسة.

يحق لكل السوريين العودة الآمنة والطوعية إلى أماكن سكنهم الأصلية بغض النظر عن انتماءاتهم القومية

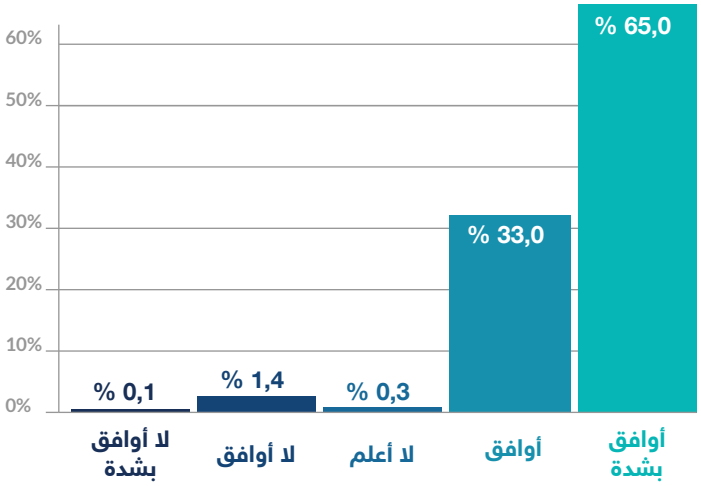

% 65,0 أوافق بشدة

% 33,0 أوافق

% 0,3 لا أعلم

% 1,4 لا أوافق

% 0,1 لا أوافق بشدة

الشكل (32): حق العودة الآمنة والطوعيّة بغض النظر عن الانتماءات القوميّة لكامل العيّنة المستبينة

يحق لكل السوريين العودة الآمنة والطوعية إلى أماكن سكنهم الأصلية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الطائفية أو المذهبية

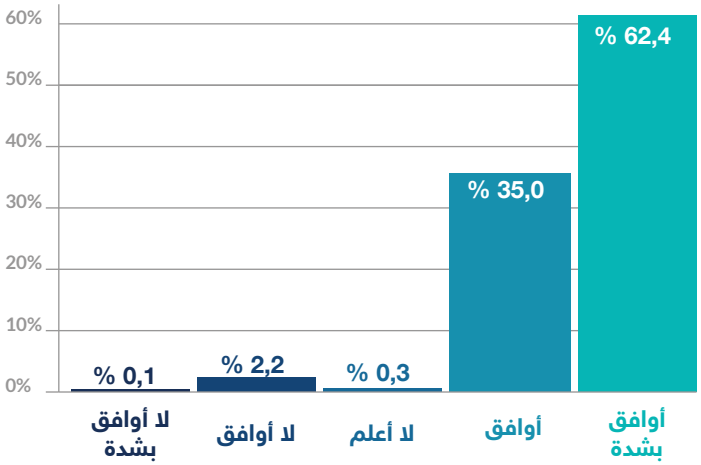

% 62,4 أوافق بشدة

% 35,0 أوافق

% 0,3 لا أعلم

% 2,2 لا أوافق

% 0,1 لا أوافق بشدة

الشكل (33): حق العودة الآمنة والطوعيّة بغض النظر عن الانتماءات الدينية أو المذهبيّة أو الطائفيّة لكامل العيّنة المستبينة

هذا الإجماع على حق العودة لكافة القوميّات والأديان والطوائف السوريّة انخفض بنسبة 15٪ عند سؤالنا عن المساواة في حق العودة بغض النظر عن المواقف السياسيّة، كما يبيّن الشكل (34). هذه الفروقات بدأت تتوضح بشكل أكبر عند مقاطعتنا للنتائج مع التوزع القومي والديني للعيّنة. حيث يبيّن الشكل (35)، بأنّ أكثر المستبينين الذين أبدوا عدم موافقتهم في أن يكون حق العودة متساوياً للجميع بغض النظر عن الموقف السياسيّ كانوا من العرب، بنسبة 15٪ من كامل العرب، مقارنة بـ 6.8٪ من الكُرد. أما من ناحية التوزّع الديني والطائفي للعيّنة، يبيّن الشكل (36)، بأن السُنة المستبينين كانوا الأكثر ميولاً للرفض، بنسبة 17.6٪ مقارنة بـ 7٪ عند المسيحيين و 6٪ عند العلويين و 3.8٪ عند الدروز، و 4.4 ٪ عند بقيّة الأقليّات المذهبيّة المستبينة.

يحق لكل السوريين العودة الآمنة والطوعية إلى أماكن سكنهم الأصلية بغض النظر عن مواقفهم أو انحيازاتهم السياسية

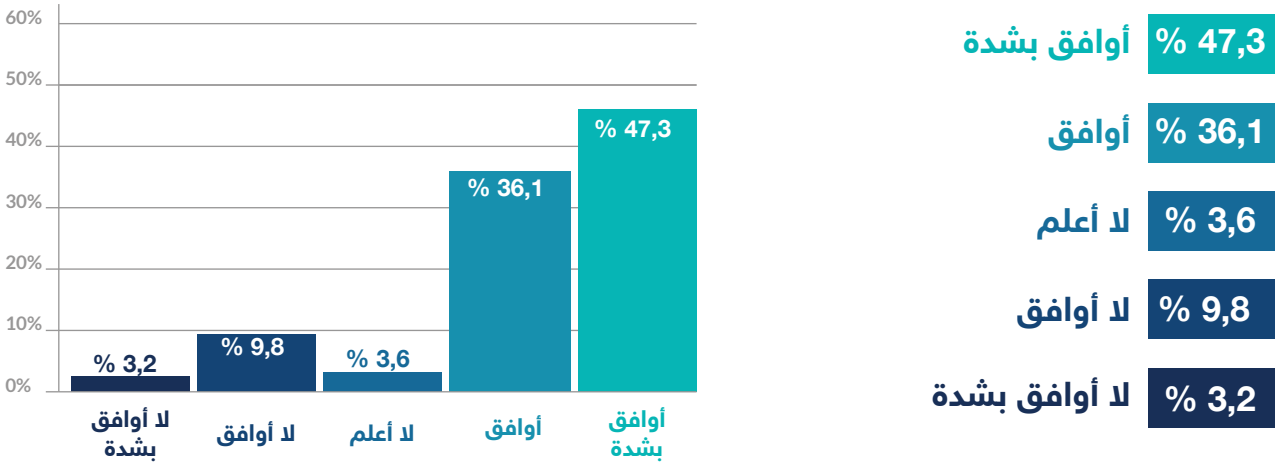

الشكل (34): حق العودة الآمنة والطوعيّة بغض النظر عن المواقف والميول السياسية لكامل العيّنة المستبينة

هذا الارتفاع بنسب عدم الموافقة عند المستبينين العرب والسنة حول العودة الآمنة والطوعيّة والكريمة للسوريين إلى أماكن سكناهم الأصليّة بغض النظر عن مواقفهم السياسية، قد يُعزى إلى تزايد الشعور بالمظلومية السياسيّة عند هذه المكوّنات، خصوصاً خلال سنوات الحرب العشر الماضية. وذلك بسبب تنامي انطباع عام لدى العرب والسُنة بأنها أكثر المكوّنات السوريّة التي دفعت ضريبة عالية نتيجة لمواقفها السياسيّة، التي يغلب عليها الطابع المعارض للنظام السوريّ، مقارنة ببقية المكوّنات القومية والدينية والمذهبيّة الأخرى، وما ترتب على هذه المواقف من تهجير وتدمير لقرى ذات أغلبية سنيّة وارتفاع حصيلة ضحايا أعمال القتل والعنف والاعتقال لدى هذه الأغلبيّة بالمقارنة مع بقيّة الأقليّات القوميّة والدينية.

يحق لكل السوريين العودة الآمنة والطوعية إلى أماكن سكنهم الأصلية بغض النظر عن مواقفهم أو انحيازاتهم السياسية (القومية)

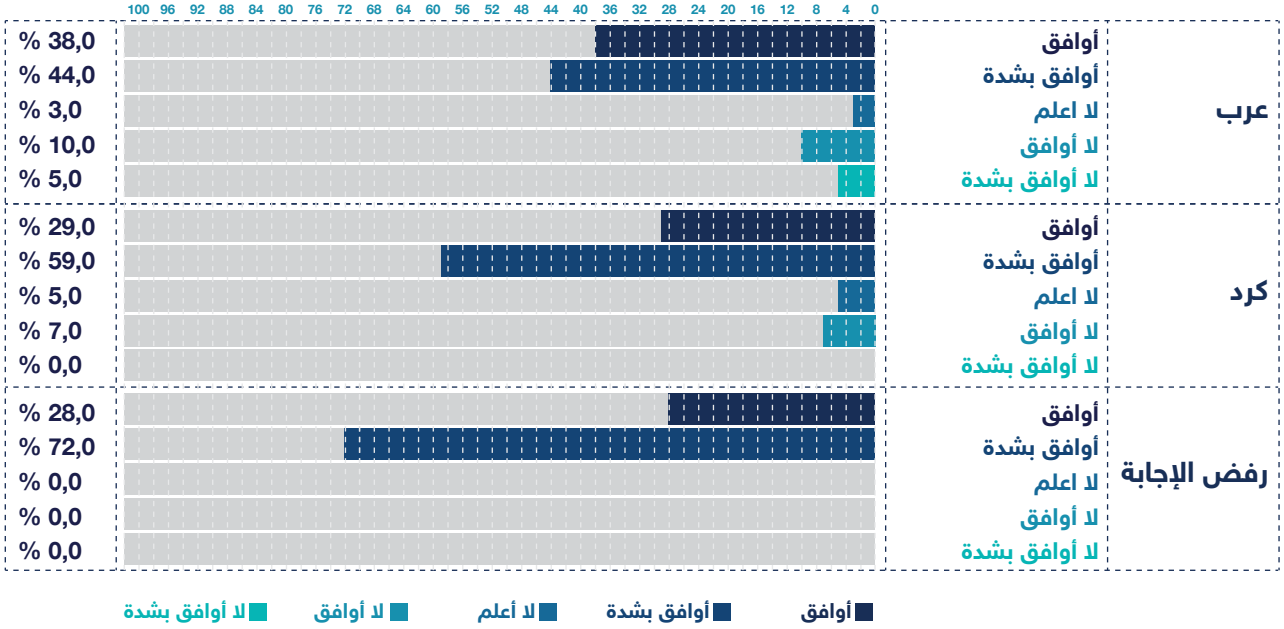

الشكل (35): حق العودة الآمنة والطوعيّة بغض النظر عن المواقف والميول السياسية بناء على التوزّع القومي للعيّنة المستبينة

يحق لكل السوريين العودة الآمنة والطوعية إلى أماكن سكنهم الأصلية بغض النظر عن مواقفهم أو انحيازاتهم السياسية (الديانة والمذهب)

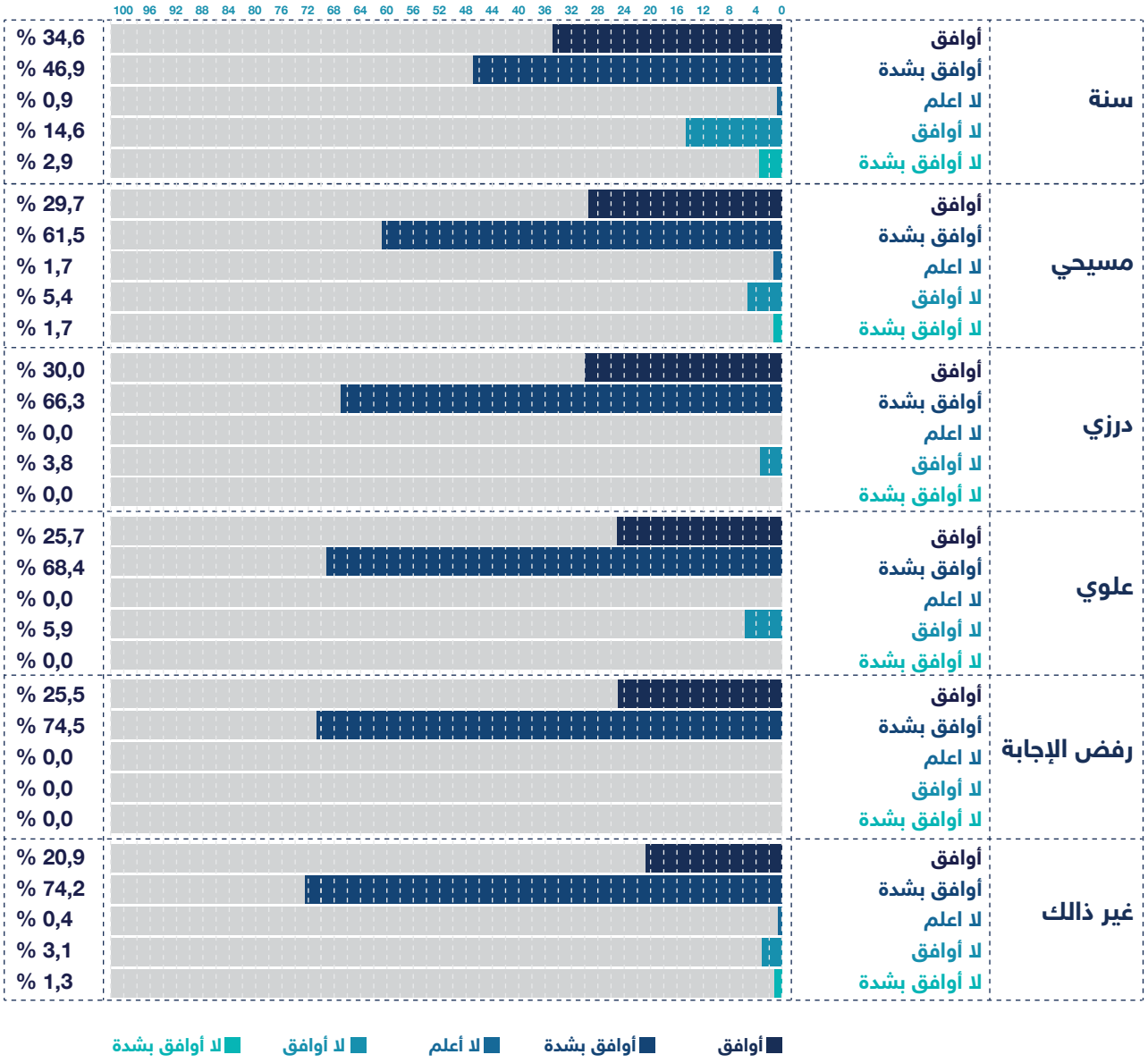

الشكل (36): حق العودة الآمنة والطوعيّة بغض النظر عن المواقف والميول السياسية بناء على التوزّع الديني والمذهبي والطائفي للعيّنة المستبينة

2 الحق في الجنسية السوريّة

أولًا: حق المرأة السوريّة في منح جنسيّتها

لطالما كانت البنية القانونية والدستوريّة في سوريا تمييزيةً ضد النساء، في مختلف الحقوق والمجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والمدنيّة. وذلك في ظلّ غياب واضح لأي تشريعات و مواد قانونيّة ونصوص دستوريّة تلزم الدولة ومؤسساتها بالمساواة الجندريّة بين الرجال والنساء، بدء من الحرمان من المشاركة المتساوية في الحياة السياسيّة العامة، مروراً بالقيود المفروضة على حقوقهنّ الاقتصاديّة، وصولاً إلى تمييز جندريّ لصالح الرجال في قانون العقوبات، وليس انتهاء بالقوانين المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة.

لعلّ إحدى أهم القيود المدنيّة التي يفرضها الإطار القانوني السوريّ على النساء هي حرمانهنّ من حقهنّ في إعطاء جنسيتهنّ السوريّة لأبنائهنّ وبناتهنّ وأحفادهنّ، إسوة بالرجال. حيث تنصّ المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم (276) لعام 1969، والذي يعرف بقانون الجنسية العربيّة السوريّة، على حق الأب المطلق في إعطاء جنسيته السوريّة إلى أولاده، من الذكور والإناث، سواء كانوا مولودين داخل سوريا أو خارجها. في حين أن الفقرة (ب) من هذا القانون تقيّد حق الأم السورية في منح جنسيتها لأولادها، إلّا في حال توافر ثلاث شروط، وهي: 1) أن تكون الأم حاملة للجنسية السوريّة منذ الولادة، 2) أن تكون واقعة الولادة قد حدثت داخل الأراضي السوريّة حصراً، و3) عدم ثبوت نسب المولود لأبيه قانوناً. هذه القيود والشروط التمييزية حرمت عدداً كبيراً من النساء السوريات من حقهنّ في منح جنسيتهنّ لأولادهنّ وبناتهنّ، الأمر الذي دفع بالكثير من العاملين والعاملات في الحيّز المدنيّ والسياسيّ السوريّ للمطالبة بتغيير هذه القوانين غير المنصفة بحق النساء.

يبيّن الشكل (37)، بأنّ هناك حالة أقرب للإجماع على كامل العيّنة المستبينة بالموافقة على حق المرأة السوريّة بإعطاء جنسيتها لأولادها، حيث بلغت هذه النسبة حوالي الـ 91.5٪. وعند النظر إلى توزّع العيّنة الجندري، بلغت نسبة الرجال غير الموافقين على هذا الحق حوالي الـ 10٪، مقارنة بأقل من 3٪ عند النساء. ربما نستطيع تفسير هذا الانخفاض في الرفض، بالانتشار الواسع لعدد كبير من المبادرات المحليّة وحملات التوعية العامة التي تقوم بها عدد كبير من المنظمات المدنيّة، والتي قد تكون أفضت إلى ازدياد نسبة تقبّل المجتمع لحق المرأة في منح الجنسية السوريّة إسوة بالرجل.

هل تؤمن بحق المرأة السورية بإعطاء جنسيتها السورية لأولادها

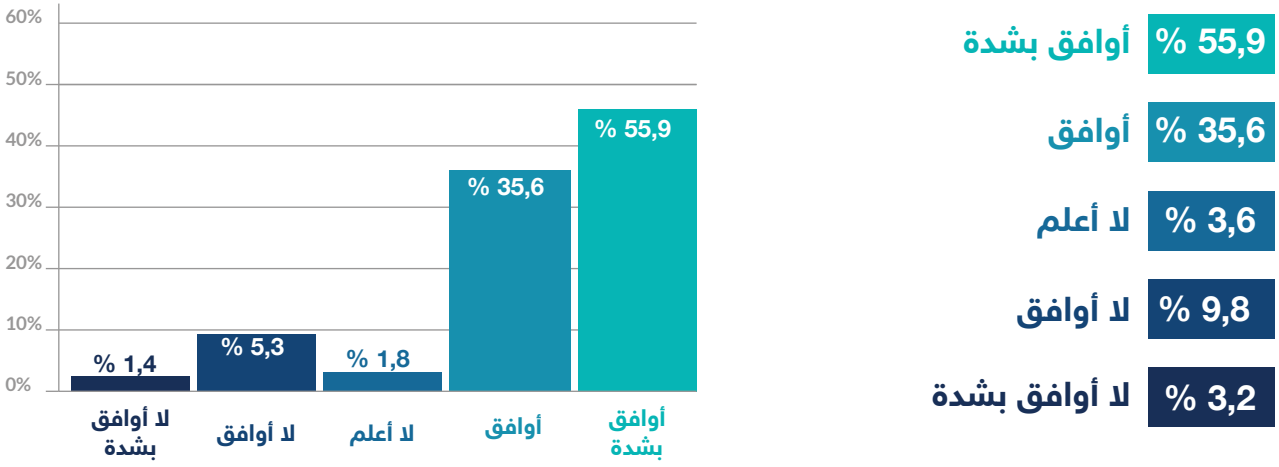

الشكل (37): حق المرأة السوريّة بإعطاء جنسيتها لأولادها على كامل العيّنة المستبينة

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه عند مقاطعتنا لهذه النتائج مع المستويات التعليمية المختلفة للعيّنة المستبينة، لاحظنا أنه كلما ارتفعت نسبة التعليم كلّما تضاءلت نسب عدم الموافقة حول المساواة الجندرية المتعلّقة بالحق في إعطاء الجنسية. على سبيل المثال، بلغت نسبة عدم الموافقة عند ذوي التعليم المنخفض الـ 11 ٪، والمتوسّط ٪5.7، أما ذوي التعليم المرتفع جداً فكانت نسبة عدم الموافقة لديهم ٪0.8 فقط.

ثانياً: الحق في استرداد الجنسية للمحرومين منها

عند سؤالنا للعيّنة المستبيّنة عن رأيهم بضرورة منح الجنسيّة السوريّة للذين واللواتي سلبت منهم هذه الجنسية إما لأسباب سياسيّة، كالمعارضين السياسيين للنظام السوري، أو لأسباب قوميّة، كما حصل مع عدد كبير من الكُرد السوريين، كان هناك حالة أقرب للإجماع لدى العيّنة بالموافقة، وذلك بنسبة ٪88.7، كما يبيّن الشكل (38). بلغت نسبة الموافقة هذه ٪95 عند الكرد، و ٪87.2 عند العرب و ٪86.4 عند بقيّة الأقليّات القومية، كالتركمان والأرمن والشركس والسريان والآشوريين. وكانت نسب الموافقة هذه متقاربة جداً بين الرجال (٪88) والنساء (٪89)، ولم نلحظ أي تغييرات جوهريّة في توزّع العيّنة التعليمي والمعيشي.

هل تؤمن بضرورة منح الجنسية للذين/اللواتي سلبت منهم جنسيتهم لأسباب سياسية أو قومية

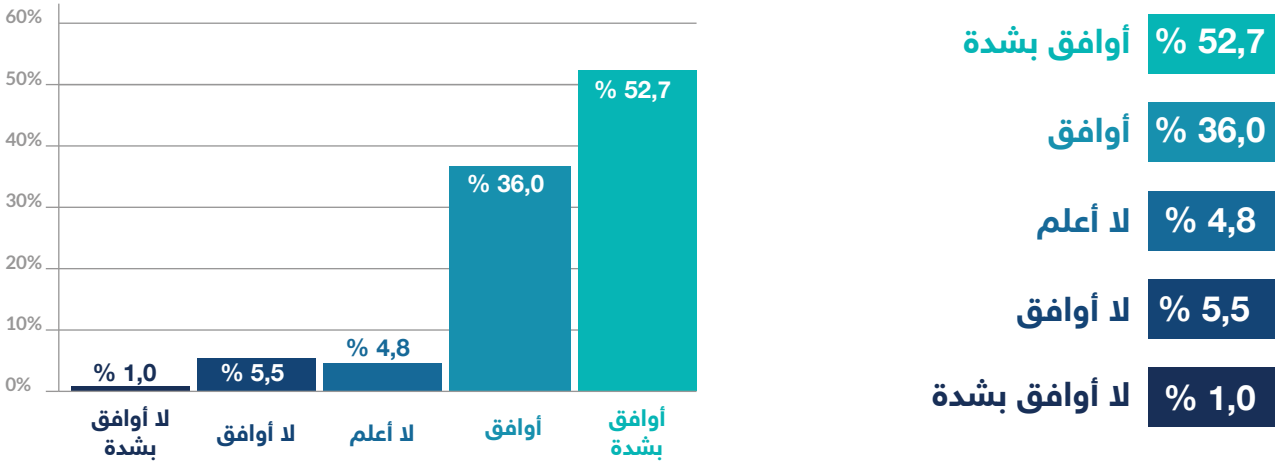

الشكل (38): الحق في منح الجنسية السوريّة للذين\اللواتي سلبت منهم جنسيتهم لأسباب سياسيّة أو قوميّة على كامل العيّنة المستبينة

هذه الفروقات الإحصائيّة كانت أكثر وضوحاً بقليل عند مقاطعتنا لنتائج الاستبيان مع التوزع المناطقي، داخل وخارج سوريا، والتوزع الديني والطائفي. حيث يبيّن الشكل (39)، أن نسبة عدم الموافقة كانت أعلى عند المقيمين داخل سوريا، بنسبة 9.7٪ مقابل نسب رفض لم تتجاوز الـ 2٪ فقط عند المستبينين المقيمين خارج الأراضي السوريّة. قد يفسر هذا التفاوت بحدّة الاستقطاب القوميّ، خصوصاً في الداخل السوريّ، الناتج عن الازدياد الحاد في التوتر العربيّ-الكرديّ، كما أسلفنا سابقاً في تحليلنا للحقوق السياسيّة في إطارها العام.

هل تؤمن بضرورة منح الجنسية للذين/اللواتي سلبت منهم جنسيتهم لأسباب سياسية أو قومية (الموقع الجغرافي)

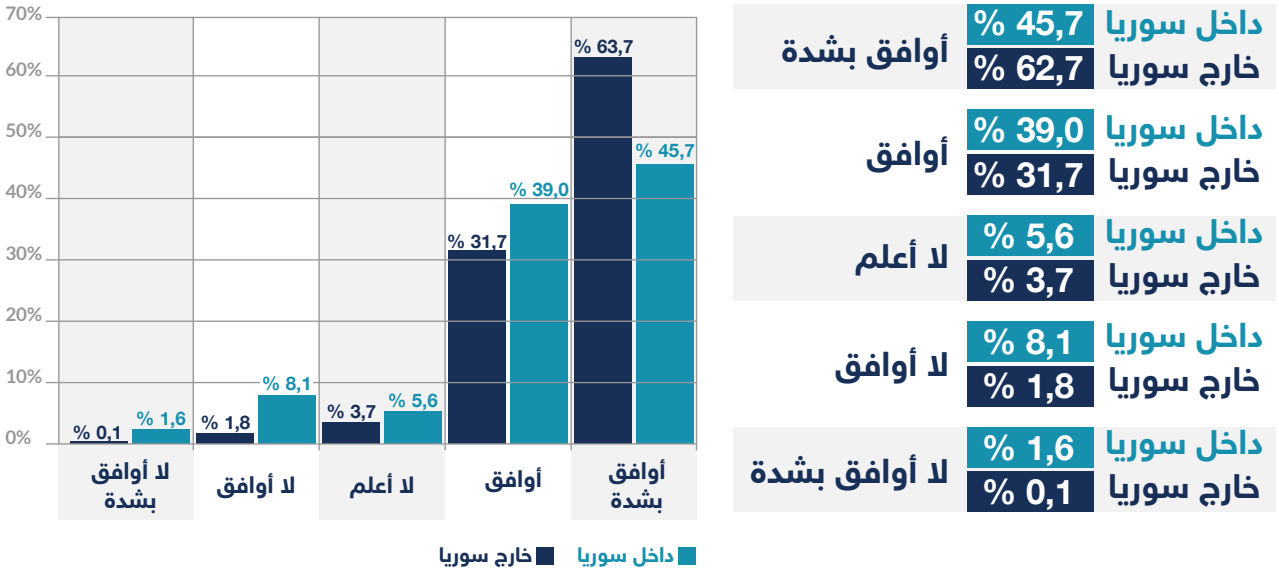

الشكل (39): الحق في منح الجنسية السوريّة للذين\اللواتي سلبت منهم جنسيتهم لأسباب سياسيّة أو قوميّة بناء على التوزع الجغرافي للعيّنة.

أما دينياً وطائفياً، فكانت نسبة الأقليّات الدينية والمذهبية التي عبرت عن عدم موافقتها لمنح الجنسية لمن حرموا منها لأسباب سياسيّة أو قومية، أعلى من نسبة عدم الموافقة عند الأغلبيّة السنية، كما يبيّن الشكل (40). حيث كانت نسبة عدم الموافقة هي الأعلى عند المستبينين من الطائفة العلوية، بنسبة الـ 23.7٪، تبعها المستبينون من الطائفة الدرزية بنسبة 13٪، ثم المستبينون المسيحيون بنسبة 8.3٪، في حين كانت نسبة الرفض هي الأقل عند الطائفة السنية، بنسبة 4.3٪. قد يُعزى هذا الارتفاع بنسب عدم الموافقة عند الأقليّات الدينية والطائفيّة، بأنّ هناك انطباعاً عاماً لدى المستبينين من هذه الطوائف بأنّ معظم من حرموا من جنسياتهم لأسباب سياسيّة هم من جماعة الإخوان المسلمين السوريّة، وبالتالي كانوا أكثر ميولاً لرفض إعادة منحهم هذه الجنسية. لكن يبقى هذا التحليل ضعيفاً إلى حدّ كبير، نظراً لأن السؤال الأساسي المتضمن في هذا الاستبيان لم يفصل بين من حرموا من الجنسية لأسباب قوميّة وبين من نزعت عنهم لأسباب سياسية. الأمر الذي يتطلب بحثاً نوعياً معمقاً حول هذا الموضوع.

هل تؤمن بضرورة منح الجنسية للذين/اللواتي سلبت منهم جنسيتهم لأسباب سياسية أو قومية (الديانة والمذهب)

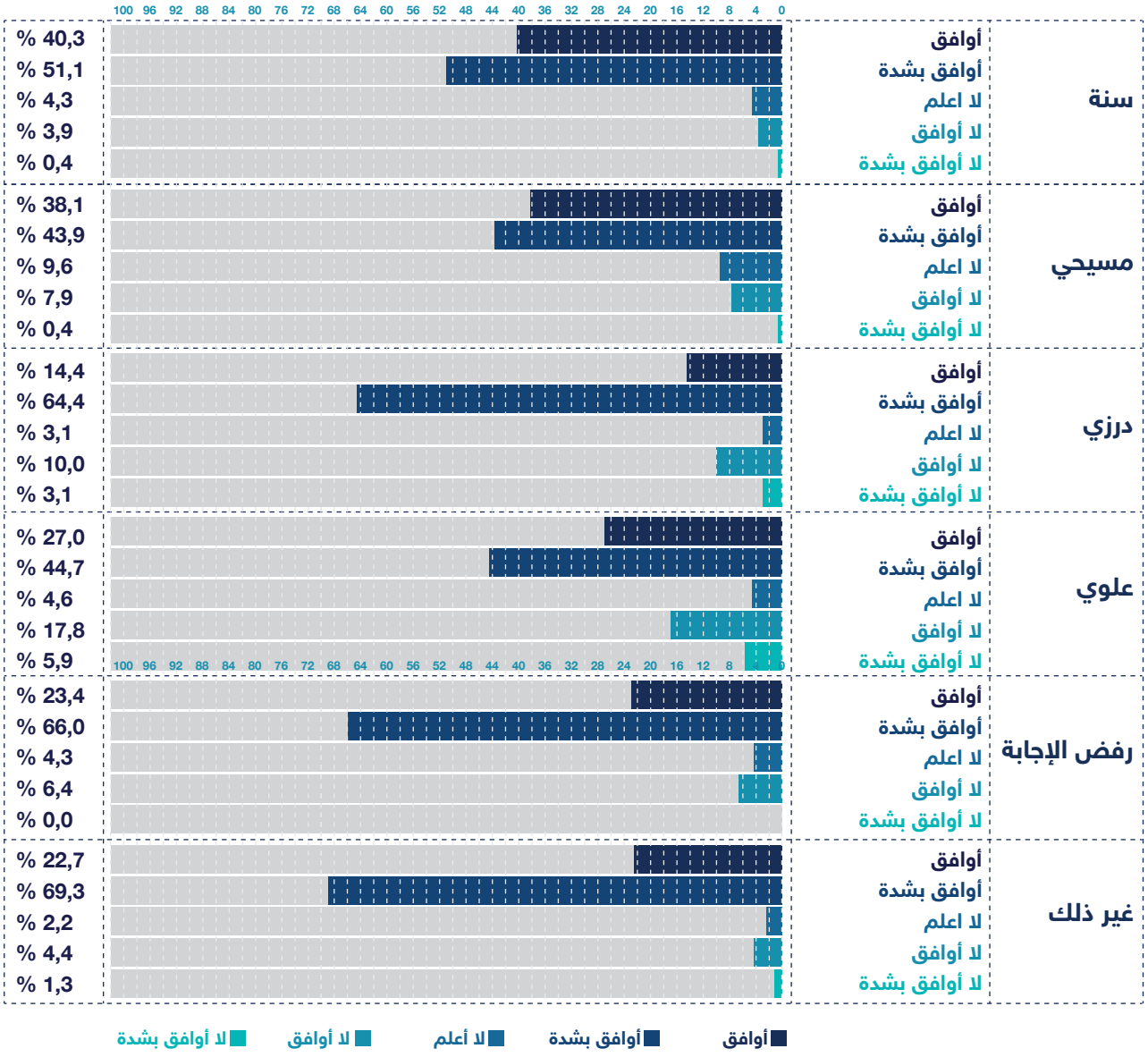

الشكل (40): الحق في منح الجنسية السوريّة للذين\اللواتي سلبت منهم جنسيتهم لأسباب سياسيّة أو قوميّة بناء على التوزع الديني والمذهبي للعيّنة المستبينة.

8. المساواة في الحقوق الثقافية واللغوية

في محاولتنا لتحديد العلاقة بين الانتماءات الهوياتية للعيّنة المستبينة وبين انطباعاتهم العامة حول الحقوق الثقافية، قمنا بالاعتماد على محدد اللغة كأحد أهم المؤشرات وأكثرها وضوحاً لهذه الحقوق. وعليه، قمنا بإعطاء العيّنة أربع عبارات أساسيّة، لاختيار العبارة الأقرب لما يرونه مناسباً.[11]

11 بغرض أن تكون إجابات العيّنة مستنيرة وأقرب للدقة وأكثراً تعبيراً عن ميولهم الشخصيّة، قام الباحثون الميدانيون بشرح الفروقات الأساسيّة بين الخيارات الأربع لكل مستبين.

يبيّن الشكل (41)، بأن معظم العيّنة المستبينة كانت أكثراً ميولاً لخيار: «اللغة العربيّة هي اللغة الرسمية للدولة، مع ضمان حق المكوّنات القوميّة الأخرى في ممارسة لغاتها في أماكن تواجدها داخل سوريا»، وذلك بنسبة ٪56.2 من كامل العيّنة، أي بفارق كبير تعدى الـ ٪33 مقارنة مع خيار المرتبة الثانية: «اللغة العربيّة هي اللغة الرسمية والوحيدة للدولة»، والذي حصل على نسبة ٪23 من كامل العيّنة. تبعه خيار «اللغتان العربيّة والكرديّة هما اللغات الرسمية للدولة» بنسبة ٪11.6، وكان خيار «كل اللغات المحكية في سوريا هي لغات رسمية للدولة» في المرتبة الأخيرة بنسبة ٪8.3.

أي العبارات التالية هي الأقرب لما تراه مناسباً فيما يتعلق باللغة بالنسبة لكامل العيّنة

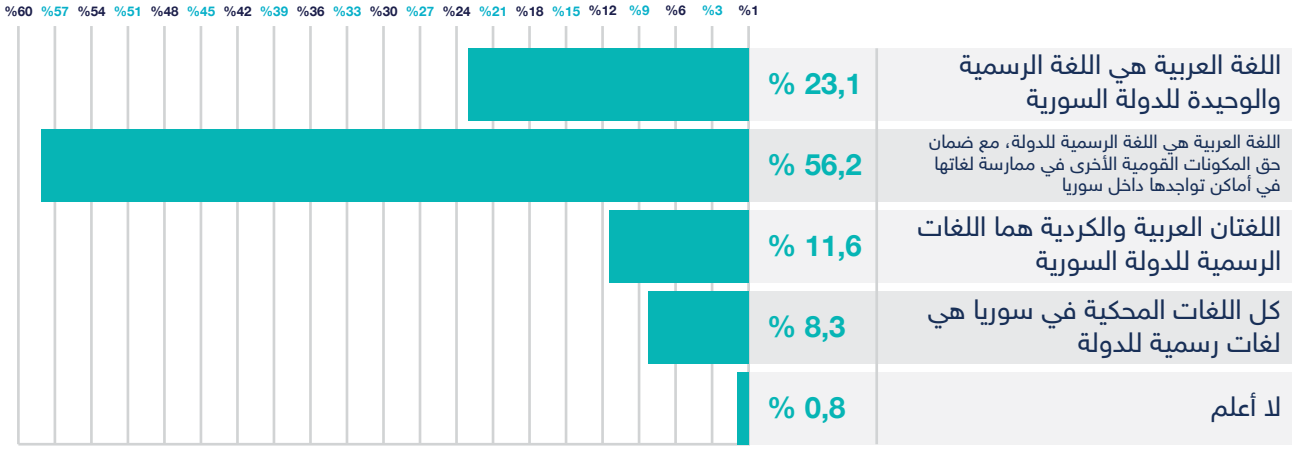

الشكل (41): خيارات الحقوق اللغوية على كامل العيّنة.

هذه النسب تعطي مؤشراً مغايراً للانطباع العام السائد بأن هناك تمسّكاً باللغة العربيّة كلغة رسمية ووحيدة في سوريا. وهذا ما يؤكده التوزّع القوميّ للعيّنة، والمبينة بالشكل (42)، حيث اختارت النسبة الأكبر من العرب، بنسبة ٪61، أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية ولكن مع الحفاظ على حق المكوّنات القوميّة والإثنيّة في ممارسة لغاتها الأخرى. في حين أن النسبة الأكبر من الكُرد اختاروا أن تكون اللغتان العربيّة والكردية هي اللغات الرسمية للدولة، بنسبة ٪56.8.

ومن الجدير بالملاحظة بأنّ هذا الميول العام باتجاه ضمان حق المكوّنات القومية، غير العربيّة، في ممارسة حقوقها اللغوية، حتى إن لم تكن لغات رسمية للدولة، كان ظاهراً بشكل واضح لدى العيّنة المستبينة من الطائفة السنية - انظر الشكل (43). حيث اختارت النسبة الأكبر منهم هذا الخيار، بنسبة ٪54.6، أي أعلى بنسبة ٪27.7 من الخيار المتعلّق باعتماد اللغة العربية كلغة رسمية ووحيدة للدولة. هذا الميول نحو الاعتراف بالحقوق اللغوية للمكوّنات القوميّة كان واضحاً أيضاً لدى الأفراد المستبينين من الطوائف والمذاهب الأخرى، حيث بلغت هذه النسبة عند الدروز الـ ٪74، وعند المسيحيين الـ ٪69.5 وعند العلويين الـ ٪58، وحوالي الـ ٪46 عند بقيّة الأقليّات الدينية والمذهبية المستبينة، كالإسماعيليين و الايزديين والشيعة.

أي العبارات التالية هي الأقرب لما تراه مناسباً فيما يتعلق باللغة (القومية)

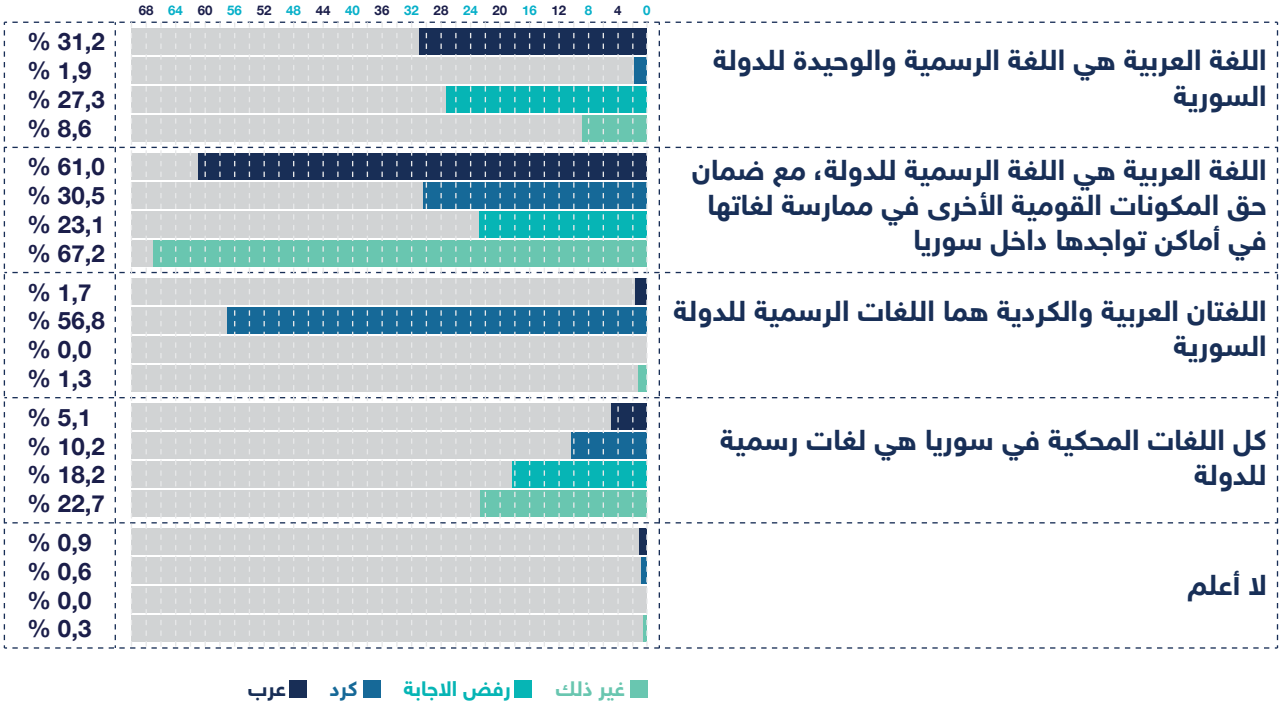

الشكل (42): خيارات الحقوق اللغوية بناء على التوزّع القومي والإثنيّ للعيّنة.

أي العبارات التالية هي الأقرب لما تراه مناسباً:من حيث اللغة (الديانة / المذهب)

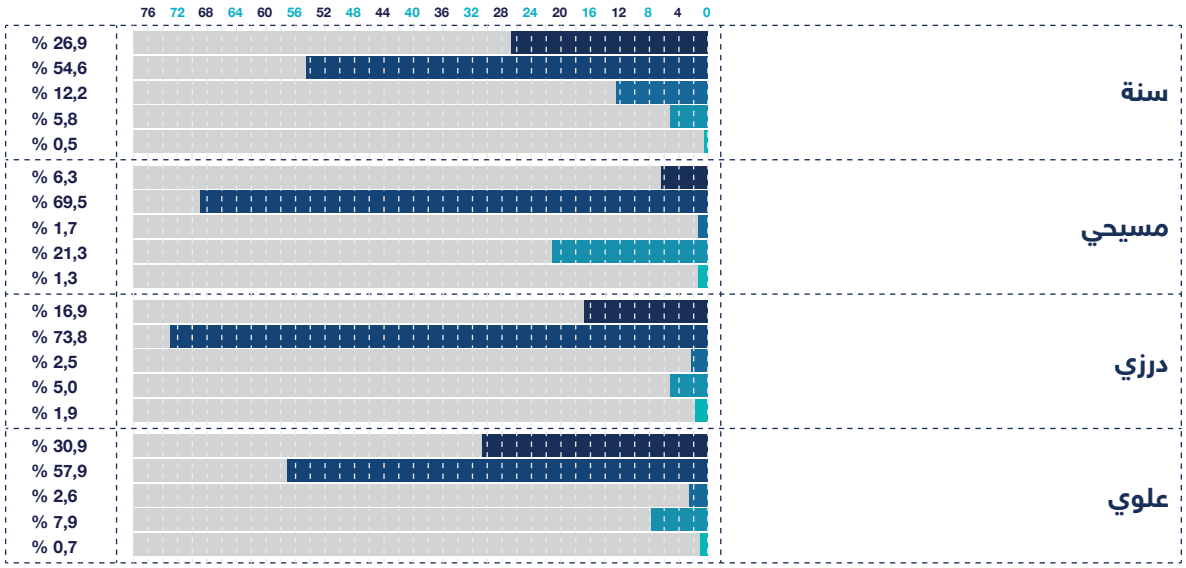

- اللغة العربية هي اللغة الرسمية والوحيدة للدولة السورية
- اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، مع ضمان حق المكونات القومية الأخرى في ممارسة لغاتها في أماكن تواجدها داخل سوريا
- اللغتان العربية والكردية هما اللغات الرسمية للدولة السورية
- كل اللغات المحكية في سوريا هي لغات رسمية للدولة
- لا أعلم

الشكل (43): خيارات الحقوق اللغوية بناء على التوزّع الديني والمذهبي والطائفيّ للعيّنة المستبينة.

9. الانتماء الهويّاتي ومصادر التشريع في الدولة

حاولنا في هذا القسم من الاستبيان دراسة مدى تأثير الهويّات الجندريّة والقومية والدينية على مصادر التشريع الأساسيّة في الدولة. خصوصاً وأن علاقة الدين والدولة قد تكون من أكثر المواضيع إشكاليّةً وتعقيداً في أيّ مفاوضات سياسيّة ودستوريّة في السياق السوريّ، فضلاً عن كونها ذات صلة مباشرة بمفهوم المواطنة المتساوية والفاعلة.

يبيّن الشكل (44)، بأن النسبة الأعلى من كامل العيّنة المستبيّنة كانت أكثر ميولاً لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين والاتفاقيّات الدوليّة الأخرى كأحد مصادر التشريع في الدولة إضافة إلى مصادر تشريع أخرى، وذلك بنسبة 45.5٪، تلاها نسبة 36٪ ممن وجدوا بأن الشريعة الإسلامية يجب أن تكون إحدى مصادر التشريع إضافة لمصادر تشريع أخرى، والنسبة الأقل (14.6٪) هي من أجابت بأنها ترى بأنّ الشريعة الإسلامية يجب أن تكون المصدر الوحيد للتشريع في الدولة.[12]

إنّ اختيار النسبة الأكبر من العيّنة المستبينة لخيار اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والصكوك الدوليّة كأحد مصادر التشريع، على الرغم من وجود خيارين متعلقين بالشريعة الإسلامية، قد يكون مؤشراً أساسياً يمكن البناء عليه في أيّ مفاوضات دستوريّة سوريّة. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بانتشار خطاب ديني إقصائيّ، يصل إلى التطرّف العنيف في بعض الحالات، عند فصائل عسكريّة وجهات دينية وسياسيّة منتشرة على كامل الطيف القومي والديني والأيديولوجيّ السوريّ. الأمر الذي أدى إلى تخوّف شريحة واسعة من السوريين والسوريات من اعتبار الشريعة الإسلامية كناظم أساسيّ للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

هذا العامل تعززه إلى حد ما المؤشرات الإحصائيّة للتوزيع الديني والمذهبي للعيّنة. فعند النظر إلى الشكل (45)، نرى أنّ هناك حالة أقرب للإجماع بين كلّ الأقليّات الدينية والمذهبية في سوريا حول اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين والاتفاقيات الدولية كإحدى مصادر التشريع الرئيسية في الدولة، حيث شكّلت هذه النسب 89٪ عند المسيحيين و 78٪ عند الدروز و 71.7٪ عند العلويين و 82.7٪ عند بقيّة الأقليّات الدينية، كالإسماعيليين و الايزيديين والشيعة. في حين أن معظم المستبينين من الطائفة السنية، بنسبة 47.6٪، اختاروا أن تكون الشريعة الإسلامية إحدى مصادر التشريع إضافة إلى مصادر تشريع أخرى، يتبعها 29.4٪ ممن اختار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدوليّة كأحد مصادر التشريع، بينما

النسبة الأقل (20.5٪) من السنة اختارت أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع في الدولة. هذا التفاوت بالنسب بين المجموعات الدينية والطائفيّة السوريّة، قد يُعزى إلى وجود شعور عند الأقليّات الدينية والطائفية المستبينة، بأنّ الاعتماد على الشريعة الإسلامية قد يؤدي إلى إقصائهم من الحياة العامة، أو قد يخلق حالة من التمييز الديني بين أفراد المجتمع بما يتعلّق بالحقوق والواجبات الأساسيّة وطبيعة العلاقة بينهم وبين مؤسسات الدولة الرسميّة.

---

12 تجدر الإشارة هنا، بأنّ الباحثين الميدانيين قاموا بشرح الفروقات بين الخيارات الثلاثة السابقة للعيّنة المستبينة، كي تكون إجاباتهم مستنيرة وأقرب إلى تفضيلاتهم الشخصيّة، تحديداً بما يتعلّق بالفرق بين خيار الشريعة الإسلامية كأحد مصادر التشريعية، وبين كونها المصدر الوحيد للتشريع في الدولة.

أي من العبارات التالية هي الأقرب لما تراه مناسباً، أرى أن الدولة السورية يجب أن

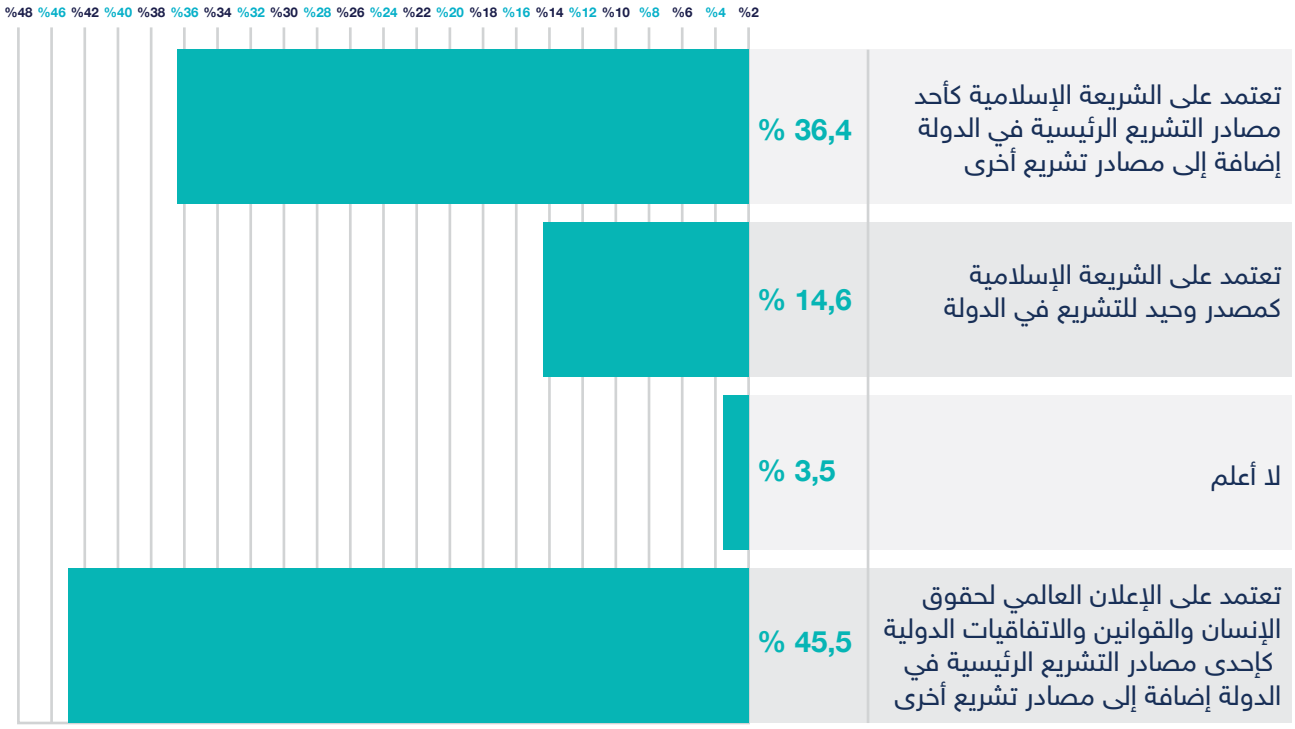

الشكل (44): خيارات مصادر التشريع في الدولة على كامل العيّنة المستبينة

وقد يكون ارتفاع نسبة المقيمين خارج سوريا ممن يرون بأنّ تشريع الدولة يمكن له أن يعتمد على شرعة حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة، مؤشراً إضافياً على ذلك. حيث أجاب معظم من هم خارج البلاد، بنسبة 54.4٪، على اعتماد الاتفاقيات الدولية كأحد مصادر التشريع، مقارنة بـ 39٪ ممن يقيم في الداخل السوريّ، فضلاً عن وجود انخفاض ملحوظ بين الفئة المستبينة من خارج سوريا بما يتعلّق باعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع، حيث بلغت نسبتهم 7.4٪ مقارنة مع 19.6٪ من المقيمين في الداخل. هذا التفاوت بين الداخل والخارج بما يتعلّق بمصادر التشريع الأساسيّة في الدولة، قد يكون نابعاً من تجربة اللجوء السوريّة، وتعرّف عدد كبير من السوريين على تجارب ديمقراطيّة ذات قيم راسخة في المجتمعات المضيفة، تتماشى مع ثقافة حقوق الإنسان وكل ما يرتبط بها من حقوق وواجبات ونواظم للعلاقة بين أفراد المجتمع بين بعضهم من جهة، وبينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى.

أي من العبارات التالية هي الأقرب لما تراه مناسباً، أرى أن الدولة السورية يجب أن (الديانة / المذهب)

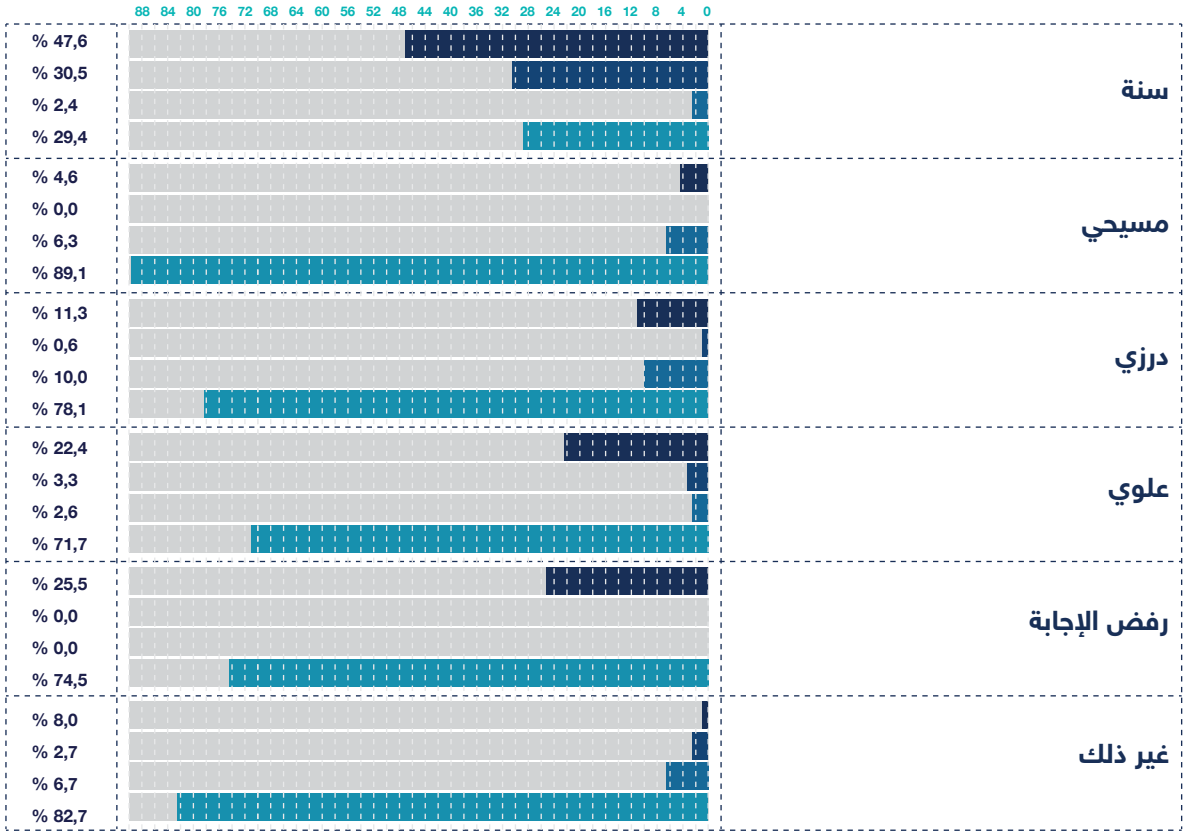

الشكل (45): خيارات مصادر التشريع في الدولة بناء على التوزع الديني والمذهبي والطائفي للعيّنة المستبينة

من المؤشرات الإحصائيّة الأخرى التي تعزز، إلى حدّ ما، تفسيرنا لهذه النسب، هي وجود تناسب واضح بين المستوى التعليمي للعيّنة وبين موقفهم من مصادر التشريع في الدولة. حيث يبيّن الشكل (46)، أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستبينين كلّما انخفضت نسبة اختيار الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد أو أحد مصادر التشريع في الدولة، وكلما ازدادت نسبة من يرون أنّ حقوق الإنسان والمعاهدات الدوليّة يجب أن تكون إحدى تلك المصادر. علماً بأن هناك تقارباً بين نسبة الرجال والنساء بما يتعلّق بمصادر التشريع، حيث أنّ النسبة الأكبر عند الرجال (46٪) وعند النساء (45٪) أكدت على خيار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في حين أن 37٪ من الرجال و 36٪ من النساء اختاروا أن تكون الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع، وكانت النسبة الأقل عند كلتا هاتين الفئتين هي خيار الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع، وذلك بنسب متقاربة (14.3٪ عند الرجال و 14.8٪ عند النساء).

أي من العبارات التالية هي الأقرب لما تراه مناسباً، أرى أن الدولة السورية يجب أن (المستوى التعليمي)

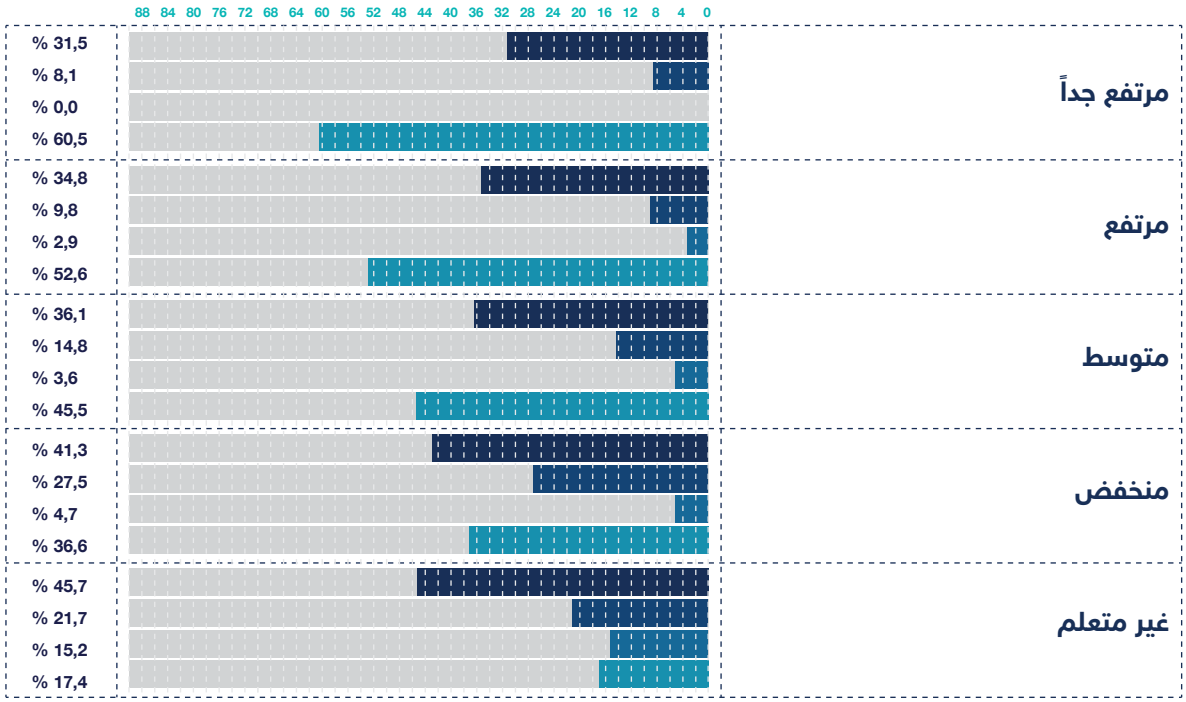

الشكل (46): خيارات مصادر التشريع في الدولة بناء على توزع مستويات التعليم للعيّنة.

خاتمة وتوصيات

بناءً على المؤشرات الإحصائيّة الناتجة عن العيّنة الكاملة وتوزعاتها الفرعيّة، قمنا في هذا القسم بتطوير حزمة من المقترحات العمليّة المتعلّقة بثلاث سياقات أساسيّة. السياق الأوّل يتناول مجموعة من المبادئ الدستورية والأطر القانونية العامة المتعلّقة بالهوية الوطنية وحقوق وواجبات المواطنة المتساوية ضمن أبعادها المختلفة، والتي يمكن للجنة الدستورية السورية تبنيها، أو الاستئناس بها، في صياغتها للدستور السوريّ الجديد. السياق الثانيّ متعلّق بالعملية السياسية التفاوضية الأوسع، وتحديداً الأدوار التشاركيّة التي يمكن للأجسام السياسية المعارضة اعتمادها لزيادة الحالة التضمينية لهذه العملية بما يضمن تمثيلاً أوسع نسبياً للشرائح المختلفة من المجتمع السوري. السياق الأخير يحاول مخاطبة المحدوديّة البحثيّة والثغرات المعرفيّة لهذا التقرير، واستطلاع الرأي الكمي الذي اعتمد عليه، من خلال تقديم مجموعة توصيات لمنظمات المجتمع المدني والمراكز البحثيّة والحقوقيّة العاملة في السياق السوري ضمن مجال المواطنة والهوية.

أولًا: في الإطار الدستوريّ

- إعادة تعريف الهويّة الوطنيّة السوريّة في الدستور السوريّ الجديد، من خلال:
  - الاعتراف بالتنوّع القوميّ والإثنيّ والديني والمذهبيّ والطائفيّ والعشائريّ للمجتمع السوريّ، واعتبار أن صون هذا التنوّع هو أحد القيم الأساسيّة للدولة السورية.
  - اعتماد نظام الحكم في سوريا على الديمقراطية التشاركية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وعدم تقييد الرموز الوطنية الأساسيّة للدولة، كاسم الدولة وشعارها ونشيدها الوطني، بأي أيديولوجية حزبيّة أو قوميّة إقصائيّة لمكوّنات وشرائح واسعة من المجتمع السوريّ.
- الاعتراف بمبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين كلّ السوريين والسوريات على اختلاف انتماءاتهم الهوياتيّة وانحيازاتهم الأيديولوجيّة وآرائهم ومواقفهم السياسيّة.
- الاعتراف بحق العودة الآمنة والطوعيّة والكريمة لكل النازحين والنازحات واللاجئين واللاجئات إلى أماكن سكناهم الأصليّة، أو أي مكان آخر ضمن الحدود السياسيّة للبلاد يختارونه بإرادتهم الحرة والفردية المطلّعة والمستنيرة. واعتبار هذا الحق حقاً أصيلاً لا يسقط بالتقادم.
- الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية لجميع المكوّنات القومية والإثنية سوريا، وضمان حقهم في ممارسة لغاتهم وشعائرهم الدينية و الاجتماعية والثقافية في أماكن تواجدهم داخل سوريا.
- أن تعتمد مصادر التشريع في الدولة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى الشريعة الإسلامية كأحد مصادر التشريع.
- إلزام الدولة بالتنمية الاقتصادية المتوازنة والعادلة والتضمينية، بما يضمن محاربة الفقر والبطالة، وتحقيق الأمن الغذائي، والمساواة في الفرص الاقتصادية وحق العمل بين كلّ السوريين والسوريّات على اختلاف انتماءاتهم الهويّاتية وآرائهم السياسيّة. خصوصاً وأن المواضيع المتعلقة بمحاربة الفقر والفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية كأن أهم الأولويّات بالنسبة للعيّنة المستبينة.
- المساواة في الحقوق المدنيّة بين السوريين والسوريّات، وإعطاء المرأة السوريّة الحق المطلق في منح جنسيتها إلى أولادها، سواء كانوا مولودين داخل سوريا أو خارجها.
- التزام الدولة بإزالة جميع العقبات والقيود الدستورية والقانونية والتنفيذية والإجرائية التي تحدّ من قدرة النساء السوريّات في تقلّد مناصب رسمية في مؤسسات الدولة المنتخبة أو مؤسساتها البيروقراطيّة والخدميّة الأخرى، وذلك على المستويين المحلي والوطني. على أن لا تقلّ نسبة تمثيل النساء في مؤسسات الدولة العامة عن الثلث وصولاً إلى المناصفة.
- استخدام لغة حساسة للجندر في صياغة جميع المواد والنصوص الدستورية والقانونية، بما يشمل اللوائح التنفيذية والتعليمات التنفيذية لكلّ القوانين والتشريعات السوريّة.

ثانياً: في إطار العملية السياسية

- زيادة تضمينية الأجسام والجهات السياسية المعارِضة والمنخرطة في العملية التفاوضية المدعومة من الأمم المتحدة، وذلك من خلال:
  - زيادة الوصول المباشر والفاعل للنساء السوريّات، من سياسيّات و أكاديميّات وحقوقيّات وعاملات في الحيز المدني وغيرهنّ، إلى العملية السياسية و الدستورية. وعدم اقتصار هذا الوصول على الجانب التقني أو الاستشاريّ فقط، وإنما زيادة تمثيلهنّ في تشكيل وعضوية كل الأجسام التفاوضية، السياسيّة منها والدستورية.
  - زيادة نسبة تمثيل الأقليّات القومية، من كُرد وتركمان وشركس وسريان وآشوريين، وغيرهم من المكوّنات القوميّة والإثنيّة السوريّة، في الأجسام السياسية والدستورية المفاوضة، مع مراعاة تنوّع الانتماءات الدينية والمذهبية والطائفية الأخرى.
  - توسيع الإطار التشاوري والحوارات السورية-السورية بين الأجسام السياسية التفاوضية وبين أوسع شريحة من السوريين والسوريات، وذلك على اختلاف توزعهم الجغرافي في كلّ من الداخل السوريّ، تحديداً في مناطق النفوذ والسيطرة المختلفة من البلاد، و بلدان اللجوء التي تضم مجموعات واسعة من اللاجئين واللاجئات.
- إنشاء لجان اقتصادية مختصّة، من خبراء وخبيرات سوريين وغير سوريين، تتبع للهيئات التفاوضية السوريّة المعارضة، السياسيّة منها والدستورية، تقوم بإجراء تشاورات وحوارات مع أوسع شريحة من السوريين والسوريات، داخل البلاد وخارجها، لوضع رؤية اقتصادية شاملة للمرحلة الانتقالية في سوريا بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة والعادلة والتضمينية.
- أن تقوم الهيئات والأجسام السياسيّة السورية التفاوضية بتطوير نظام انتخابيّ انتقاليّ، على المستوى المحلي والتشريعي والرئاسيّ، بطريقة تشاركية تضمن حق جميع السوريين والسوريات في الترشّح والانتخاب، بغض النظر عن مواقفهم السياسيّة وانتماءاتهم الهويّاتية وأماكن إقامتهم، سواء كانوا داخل البلاد أم خارجها. على أن يكون للأمم المتحدة دور إشرافي وإداريّ مباشر على كامل العملية الانتخابية الانتقاليّة، بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم 2254.

ثالثاً: في إطار الحيّز المدنيّ والبحثي

- زيادة اللقاءات الحوارية حول مفاهيم المواطنة المتساوية وأبعادها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصادية والثقافيّة والمدنية، وذلك على المستوى المحليّ، داخل سوريا، و مع مجموعات اللاجئين واللاجئات في دول اللجوء.
- فتح مسارات مجتمعية للحوار مع عاملين وعاملات في الحيّز المدني من مختلف الانتماءات القومية والدينية، بغية التوصّل إلى توافقات عامّة حول النواظم الاجتماعية والسياسيّة لمفهوم المواطنة الفاعلة والمتساوية، ورأب الصدع المجتمعي الناتج عن حدة الاستقطابات القوميّة والأيديولوجيّة والسياسيّة.

- دعم المشاريع والمبادرات والمنظمات المدنية التي تقودها النساء، خصوصاً تلك المبادرات المتعلّقة بالتمكين الاقتصادي والسياسيّ والحقوقيّ للنساء السوريّات.

- العمل مع باحثين وأكاديميين من السوريين والسوريات على إنتاج أبحاث نوعيّة معمّقة تعتمد على التشاركية المعرفية حول:
  - مفاهيم المواطنة وسياسات الهويّة، والتحولات في الأدوار المجتمعية والاقتصادية والسياسيّة للنساء السوريّات في ظلّ النزاع الحاليّ.

  - تحليل نوعيّ أعمق للأسباب المجتمعية الكامنة وراء عدد من النقاط الإشكالية التي رصدها هذا التقرير، مثل علاقة المواطنة بمصادر التشريع في الدولة والتساوي في كافة الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، وطبيعة التمييز الهوياتي في الفضاء العام، كمؤسسات الدولة، وآثار هذا التمييز على ديناميات الصراع الحالية.

- على أن تتوفر هذه الأبحاث والتقارير باللغة العربية، مما يزيد من قدرة السوريين والسوريات في الوصول لها والاستفادة منها.

أيلول/سبتمبر 2021

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي